دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سرت — الدراسات العليا

كلية الاقتصاد — قسم الاقتصاد

" التفاوت في توزيع الدخل الشخصي في ليبيا : القياس والأسباب "

حالة مدينة سرت

إعداد الطالب

سليم عبدالله محمد شادي

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد سالم كعيبة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول

على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في الاقتصاد

2016/2015 م

قال الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الم ﴿1﴾ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿2﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴿3﴾

صدق الله العظيم

سورة العنكبوت
الآيات 1 إلى 3

قَوْلٌ مَأْثُور

{ إِنّي رأيتُ أنه لا يكتب إنساناً كتاباً في يومه ، إلا قال في غدِه لو غُيّر هذا لكان أحسن ، ولو زِيدَ هذا لكان أفْضل ، ولو تُرِكَ ذلك لكان أجمل . وهذا من عظيم العِبر ، وهو دليل على إستيلاء النقص على جملة البشر . }

(العماد الأصفهاني)

الإهداء

إلى منبع الصبر ...

نبع العطاء المتدفق بلا نهاية ...

من واستني في محني ، وشاطرتني همومي وآلامي ...

من تختلج بها مهجتي حباً ، ووفاءً ، وإكباراً ...

بديع أيامي وقرة عيني ...

والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى روحٍ معطاءةٍ بسخاء...

أعطى بحب ...

وضحى بصمت ، وفارقنا في صمت ...

روح والدي رحمه الله

أهدي ثمرة هذا المجهود العلمي

الشكر والتقدير

بدايةً إن الشكر والحمد لله نحمده على نعمه ، ونحمده على أن من علينا بأن سخر لنا الأسباب التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا العمل المتواضع ، فله العتبى حتى يرضى ، وله العتبى إذا رضي ، وله العتبى بعد الرضا .

وبعد ...

بادئٍ ذي بدء ، أتقدم بجزيل الشكر وفائق الاحترام للأستاذ الدكتور محمد سالم كعيبة ، الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة العلمية ، فكان لرحابة صدره وتوجيهاته الدؤوبة عظيم الأثر على شكل ومضمون هذه الرسالة وفي إظهارها إلى حيز الوجود بالوجه التي هي عليه .

كما أتقدم بالشكر لعضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور : يوسف عبدالله نجي ، والدكتور : صابر المهدي الوحش .

كما أتقدم بالشكر لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة سرت ، وجميع الطلبة الزملاء بكلية الاقتصاد قسم الدراسات العليا .

والشكر موصول لكل أفراد الأسرة ، والأصدقاء ، والأقارب الذين مدّوا لي يد العون والمساعدة ، وكان لنصحهم ولتشجيعهم المستمر بالغ الأثر في انجاز هذه الرسالة العلمية بالشكل التي هي عليه .

وحتى لا يفوتني ذكر أحد فجلا من لا يسهوا ، أشكر كل من كان له دور أو كان سبباً من الأسباب التي سخرها الله سبحانه وتعالى عوناً للباحث لإنجاز هذا المجهود العلمي المتواضع بالشكل الذي ظهر عليه .

وأخيراً فإن الباحث لا يدّعي الكمال فيما توصل إليه من نتائج بقدر ما يأمل أنه قد ساهم في إثراء موضوع الدراسة . والله ولي التوفيق .

الباحث : سليم عبدالله محمد شادي

فهرس المحتويات

الـــمـــوضـــوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس المحتويات	د
فهرس الجداول	و
فهرس الأشكال البيانية	ز
مستخلص البحث	ح
الفصل الأول / مقدمة عامة	
1-1 مقدمة	2
1-2 المشكلة البحثية	3
1-3 فرضيات البحث	5
1-4 أهداف البحث	5
1-5 أهمية البحث ومبررات اختياره	5
1-6 نطاق البحث	6
1-7 منهجية البحث	6
1-8 مصادر البيانات و المعلومات	8
الفصل الثاني / مراجعة الأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع التفاوت في توزيع الدخل الشخصي	
2-1 مقدمة	10
2-2 مفاهيم للدخل الشخصي و توزيع الدخل والتفاوت في توزيع الدخل	11
2-3 أنواع توزيع الدخل	19
2-4 أهم مقاييس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي	21
2-5 بعض المقاييس الأخرى الخاصة بقياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي	25
2-6 مصادر بيانات الدخل	30
2-7 أسباب التفاوت في توزيع الدخل	31
2-8 الآثار المترتبة على ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل	35
2-9 طرق تقليل التفاوت في توزيع الدخل	37
الفصل الثالث / واقع توزيع الدخل الشخصي في ليبيا	
3-1 مقدمة	42
3-2 خصائص الاقتصاد الليبي	43
3-3 مراجعة مختصرة لبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التفاوت في توزيع الدخل الشخصي	49
3-4 واقع توزيع الدخل الشخصي في ليبيا من خلال مسوح ميزانية الأسرة	54

5-3 الإجراءات المتخذة من قبل الدولة الليبية بشأن تقليل التفاوت في توزيع الدخل الشخصي	58
الفصل الرابع / نتائج الدراسة الميدانية	
4-1 مقدمة	62
4-2 التعريف بالمنطقة الجغرافية	62
4-3 التعريف بالدراسة الميدانية	63
4-4 الخصائص العامة لعينة الدراسة	67
4-5 قياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي	73
4-6 استعراض لنتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة الجزئية ومسوح ميزانية الأسرة فيما يخص قياس مستوى التفاوت من خلال قيم معامل جيني	79
4-7 عمليات القياس الخاصة بأسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية	81
4-8 عمليات القياس الخاصة بأساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية	86
4-9 مناقشة فرضيات البحث	90
الفصل الخامس / الخاتمة	
5-1 خاتمة	92
5-2 النتائج	93
5-3 التوصيات	97
قائمة المراجع	100
المـــلاحـــق	105
ملحق رقم (1) نموذج استمارة الاستبيان	107
ملحق رقم (2) الجداول الإحصائية المختصة بتحديد حجم العينة	113
ملحق رقم (3) مؤشرات اقتصادية ليبية	115
ملحق رقم (4) البرنامج الإحصائي الذي تم الاعتماد عليه في عمليات القياس	121
ملخص البحث باللغة الانجليزية	ه - ه

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-3	الإنفاق الفعلي لميزانيات التنمية خلال الفترة 1962-2012	45
2-3	بعض المؤشرات الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1980-2012)	48
3-3	مؤشرات توزيع الدخل الشخصي في مدينة بنغازي حسب القطاع	51
4-3	مؤشرات توزيع الدخل الشخصي في مدينة طرابلس حسب القطاع	52
5-3	قيم معامل جيني لتوزيع الدخل الشخصي في ليبيا خلال عام 1969 وخلال الفترة 1993/1992	54
6-3	احتساب قيمة معامل جيني من خلال بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي للفترة 2003/2002	55
7-3	احتساب قيمة معامل جيني من خلال بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي للفترة 2008/2007	56
8-3	ملخص لأهم التغيرات التي حدثت في مستوى توزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1969-2008	57
1-4	توزيع عينة الدراسة على المناطق الجغرافية حسب عدد العائلات لكل منطقة	65
2-4	توزيع العينة حسب الجنس	67
3-4	توزيع العينة حسب العمر	68
4-4	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	69
5-4	توزيع العينة حسب القطاع	70
6-4	توزيع العينة حسب منطقة سكن الأسرة	71
7-4	توزيع العينة حسب عدد أفراد الأسرة	72
8-4	جدول لورانس في حالة الدخل الأساسي	74
9-4	جدول لورانس في حالة الدخل الإجمالي	74
10-4	قيمة معامل جيني لتوزيع الدخول الأساسية في مدينة سرت	76
11-4	قيمة معامل جيني لتوزيع الدخول الإجمالية في مدينة سرت	77
12-4	قيمة معامل كوزنتز لتوزيع الدخول الأساسية في مدينة سرت	78
13-4	قيمة معامل كوزنتز لتوزيع الدخول الإجمالية في مدينة سرت	78
14-4	قيم معامل جيني لتوزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي على المستوى الكلي والجزئي خلال الفترة (1969-2014)	79
15-4	المتوسط الحسابي ومستوى الرضا	81
16-4	إجابات مفردات العينة حول أسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية	83
17-4	إجابات مفردات العينة حول أساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية	87
1-5	مؤشرات خاصة بالدخل الشخصي الأساسي والدخل الشخصي الإجمالي في مدينة سرت	93

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل البياني	عنوان الشكل البياني	رقم الصفحة
1-2	توزيع أقل عدالة نسبياً ، وتوزيع أكبر عدالة نسبياً باستخدام منحنى لورانز	22
2-2	اشتقاق معامل جيني بيانياً من منحنى لورانز	23
1-3	الانخفاض المستمر في قيمة معامل جيني لتوزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي بمرور الوقت خلال الفترة (1969-2008)	57
1-4	منحنى لورانز في حالة الدخل الاساسي	75
2-4	منحنى لورانز في حالة الدخل الإجمالي	75
3-4	قيم معامل جيني لتوزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي على المستوى الكلي والجزئي خلال الفترة (1969-2014)	80
4-4	عدد الإجابات الإجمالية لسؤال الجدول (ماهي أسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟) موزعة بحسب درجات الموافقة	84
5-4	النسب المئوية للإجابات الإجمالية لسؤال الجدول (ماهي أسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟) موزعة بحسب درجات الموافقة	85
6-4	عدد الإجابات الإجمالية لسؤال الجدول (ماهي أساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟) موزعة بحسب درجات الموافقة	88
7-4	النسب المئوية للإجابات الإجمالية لسؤال الجدول (ماهي أساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟) موزعة بحسب درجات الموافقة	89
1-5	توزيع النسب المئوية لدرجات الموافقة الخاصة بأسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية	95
2-5	توزيع النسب المئوية لدرجات الموافقة الخاصة بأساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية	96

يعتبر موضوع توزيع الدخل الشخصي من المواضيع ذات الأهمية في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة ، وقد أِسترعى هذا الموضوع اهتمام مختلف دول العالم النامية منها والمتقدمة على حدٍّ سواء ، ويمكن إرجاع هذا الاهتمام إلى الآثار التي يحدثها توزيع الدخل الشخصي على مختلف المؤشرات الاقتصادية مثل الرفاهية والنمو الاقتصادي ، ومستوى المعيشة ...الخ .

وتعتبر مشكلة التفاوت في توزيع الدخل الشخصي من بين المشاكل الرئيسية التي تواجه مختلف دول العالم وعلى وجه الخصوص الدول النامية ، وتبذل هذه الدول الجهود من خلال استخدام السياسات الاقتصادية من أجل تقليل التفاوت في توزيع الدخل الشخصي .

إن هذه الدراسة تقوم بتحليل حالة التفاوت في توزيع الدخل الشخصي على مستوى منطقة سرت ، وفي هذا الإطار فإن هذه الدراسة تهدف إلى :

1- قياس مستوى التفاوت في توزيع الدخل الشخصي مابين أفراد المجتمع في مدينة سرت .

2- معرفة أسباب التفاوت في توزيع الدخل الشخصي مابين أفراد المجتمع في الدولة الليبية على وجه العموم ، وفي مدينة سرت بشكل خاص .

وقد أعتمد البحث على الأسلوب التحليلي الوصفي للمتغيرات محل البحث ، بالإضافة إلى الأسلوب الكمي لقياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي واختباره . وأَخْذاً في الاعتبار هذه المهمة البحثية وهدف هذا البحث فقد تم اختيار عينة عشوائية بلغت (380) عائلة من إجمالي العائلات القاطنة بمنطقة سرت موزعة على مختلف التقسيمات الجغرافية بالمنطقة بغرض تجميع بيانات ومعلومات عن عينة الدراسة ، وفي سبيل تحقيق هذا الغرض تم تصميم استمارة الاستبيان التي احتوت على جزأين : الجزء الأول أِحتوى على أسئلة تتعلق بالخصائص العامة لعينة الدراسة ، والجزء الثاني أِحتوى على سؤالين : الأول متعلق بأسباب التباين في توزيع الدخل الشخصي ، والثاني متعلق بالأساليب التي من شانها تقليل التباين في توزيع الدخل الشخصي ، وقد انضوى كل سؤال على مجموعة من الإجابات القابلة للقياس والتي يمثل كل منها سبباً للتفاوت أو أسلوباً ناجعاً لتقليل التفاوت .

وقد تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول : تناول الفصل الأول تقديم مدخل عام للبحث ، واستعرض الفصل الثاني الأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ، وأهتم الفصل الثالث بموضوع توزيع الدخل

الشخصي في ليبيا ، وتم في الفصل الرابع عرض لنتائج الدراسة الميدانية ، أما الفصل الخامس والأخير فقد تم فيه عرض نتائج وتوصيات البحث .

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي :

1- قياسات التباين في توزيع الدخل الشخصي على مستوى منطقة سرت بينت أن قيمة معامل جيني تساوي (0.2263) ، وقيمة معامل كوزنتز تساوي (0.1815) . ووفقاً لهذه النتائج يمكن القول أن توزيع الدخول الشخصية في منطقة سرت يتسم بحالة من التفاوت النسبي هذا من ناحية ، ومن ناحيةٍ أخرى فان هذا التوزيع يعتبر توزيع عادل نسبياً إذا ماتم مقارنته بنتائج القياس الخاصة بالدراسات السابقة الجزئية والتي أجريت على عدة مدن في ليبيا خلال فترات زمنية مختلفة .

2- أن أسباب التباين في توزيع الدخل الشخصي يمكن إرجاعها إلى : الاختلاف في المزايا الفطرية ، أو المكتسبة أو الممنوحة لأفراد المجتمع ، والاختلاف في طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يتم مزاولته ، والحصول على أكثر من دخل ، والاختلاف في حجم ملكية رأس المال المستثمر في العملية الإنتاجية .

3- هناك العديد من الأساليب الكفيلة بتقليل التفاوت في توزيع الدخل الشخصي والتي يقتصر القيام بها في أجهزة الدولة حصراً ، حيث تدخل ضمن صلاحيات ومقدرة الدولة ، تتمثل في أسلوب الضرائب التصاعدية على الدخل وتقديم خدمات مجانية لذوي الدخل المحدود وإعفاءهم من دفع رسوم بعض الخدمات العامة وغيرها .

ومن أهم التوصيات التي يوصي بها الباحث :

1- إجراء مسوح ميزانية الأسرة بصورة دورية حتى يمكن تأسيس قاعدة بيانات يُستفاد منها في إجراء الدراسات ذات العلاقة بتوزيع الدخل الشخصي ، وعلى الجهات المسئولة بالدولة تخصيص مبالغ مالية سنوية كافية للقيام بهذه المسوح .

2- إجراء دراسات على المستوى المقطعي بصورة دورية على المناطق الجغرافية بغرض متابعة وتقييم وضع التباين في توزيع الدخل الشخصي ، واعتماد السياسات اللازمة في الخصوص .

3- على الجهات المختصة بالجهاز التنفيذي بالدولة متابعة تنفيذ مختلف أنواع الضرائب المفروضة ، حتى يمكن تحقيق الهدف من وراء تطبيق النظام الضريبي والوصول إلى عدالة نسبية في توزيع الدخل الشخصي .

4- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي لذوي الدخل المحدود والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة ، بحيث تشمل خدمات التأمين الصحي وخدمات الإنفاق والمدفوعات التحويلية وإمكانية الإعفاء من دفع جزء من رسوم الكهرباء والمياه ...الخ .

5- مراجعة الحد الأدنى للأجور بصورة دورية واستثناء هذا الحد من الضرائب .

الفصل الأول

مقدمة عامة

يتضمن :

1-1 مقدمة .

2-1 المشكلة البحثية .

3-1 فرضيات البحث .

4-1 أهداف البحث .

5-1 أهمية البحث ومبررات اختياره .

6-1 نطاق البحث .

7-1 منهجية البحث .

8-1 مصادر البيانات والمعلومات .

الفصل الأول

مقدمة عامة

1-1 مـقـدمـة

عانى ويعاني الاقتصاد العالمي على مر الزمن من مشاكل بعضها جسيمة أضرت بمعظم اقتصاديات دول العالم إجمالاً ، ولها تبعات وآثار سلبية أحياناً لاتزول إلا بعد فترة زمنية طويلة ، والبعض الآخر مشاكل بسيطة وعابرة لا تلبث أن تزول خلال فترة زمنية وجيزة ، وعادةً ما يرجع السبب في ظهور هذه المشاكل كنتيجةٍ للمعضلةِ الاقتصادية المتمثلة في الاحتياجات أو المتطلبات البشرية المتزايدة ، وبالمقابل ندرة الموارد المتاحة في العالم . ولعل أبرز المشاكل التي هزت الاقتصاد العالمي في فترة ما "هي الأزمة العالمية الكبرى خلال الثلاثينات من القرن الماضي (1929-1934)"[1] أو ما سمي (بظاهرة الكساد العظيم) .

وإذا نظرنا لاقتصاديات الدول كل دولة على حِدة ، سنجد بعض المشاكل الاقتصادية التي تتباين أو تختلف من دولة إلى أخرى ، مثل انهيار أسعار الصرف والعجز في ميزان المدفوعات والتضخم والكساد والبطالة ...الخ . ويمكن القول أن جُل دول العالم (سواءً النامية أو المتقدمة) تتفق في الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى دائماً إلى تحقيقها على مستوى الدولة ، والتي من أهمها على سبيل الذكر لا الحصر : تحقيق مستوى معين من النمو في الناتج القومي أو الدخل القومي والرفع من مستوى معيشة الفرد وتفادي الوقوع أو التقليل من حِدّة مشاكل البطالة والكساد والتضخم ...الخ . إلا أنه وبالمقابل تختلف هذه الدول فيما بينها في الوسائل أو الآليات أو السياسات الناجعة التي يتم من خلالها تحقيق هذه الأهداف .

والجدير بالذكر أن هذه المشاكل وغيرها تبدو أكثر وضوحاً وتأثيراً في الدول النامية منها في الدول المتقدمة ، حيث أن أغلب الدول النامية تشترك في العديد من الخصائص التي تساهم في خلق هذه المشاكل وتفاقمها ، فهي غالباً ما ترتفع فيها نسب الأمية ، وتفتقد للخبرات والمهارات الفنية والتكنولوجيا ، وينتشر فيها الفقر على نطاق واسع ، وينعدم فيها تنوع الاقتصاد الذي غالباً ما يعتمد على سلعة معينة ، كما هو الحال في معظم الدول النفطية التي يعتمد اقتصادها أو يقوم أساساً على سلعة النفط[2] .

ومن ضمن المشاكل الاقتصادية التي لها مضار وتأثير سلبي على اقتصاديات

---

(1) - عمرو محي الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1974 ، ص27 .

(2) - نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص512 .

الدول ، مشكلة التفاوت في توزيع الدخل ، والتي تظهر بشكل جلي وواضح في اقتصاديات الدول النامية والدول المتقدمة على حدٍّ سواء .

"ففي سبتمبر 1994 أكد برنامج العمل المنبثق عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة ، أنه على الرغم من جهود التنمية لعدة عقود زمنية ، فإن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة من ناحية ، والفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل نفس الدولة من ناحيةٍ أخرى قد اتسعت ، وقد تم التأكيد على نفس المشكلة مرة أخرى في مؤتمر القمة الخاص بالتنمية الاجتماعية ، والذي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة في كوبنهاجن بمارس 1995 وبحضور ما يزيد عن 134 من رؤساء الدول والحكومات"[1] .

وتسعى كل دولة تبعاً لسياساتها ، وإستراتيجياتها الاقتصادية لمعالجة هذه المشكلة عن طريق التمعن والتمحيص في الأسباب التي خلقت هذه المشكلة محاولةً منها للتقليل من مستوى التفاوت في توزيع الدخل .

من خلال ما تقدم يمكن القول أن المشاكل الاقتصادية تتعدد وتختلف على مر الزمن ، وتختلف تأثيرات هذه المشاكل على اقتصاديات الدول باختلاف الوضع الاقتصادي ، والسياسات ، والمنهجية الاقتصادية المتبعة في كل دولة ، وتعتبر مشكلة التفاوت في توزيع الدخل من المشاكل الجديرة بالبحث والدراسة لما لهذه المشكلة من آثار سلبية على الاقتصاد ، سواءً على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ، أو على مستوى المناطق الجغرافية داخل البلد الواحد .

2-1 المشكلة البحثية

خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي نالت ليبيا استقلالها السياسي ، والذي كان تحديداً في 24 ديسمبر 1951 م ، بعد ردحٍ طويلٍ من الزمن قبعت فيه الدولة الليبية في غياهب الاستعمار ، ابتداءً من الاستعمار العثماني وصولاً إلى الاستعمار الايطالي الفاشي ، فورثت المملكة الليبية في ذلك الوقت تركة ماخلفه هذا الاستعمار من تخلف ، وفقر ، وأمية ، وأوضاع سيئة للغاية سواءً على المستوى الاقتصادي ، أو الاجتماعي . ولم تكن الدولة الليبية في ذلك الوقت تمتلك أي مورد اقتصادي يمكن الاعتماد عليه في دفع عجلة الاقتصاد ، فيما عدا مورد بسيط وذو مردود ضئيل لايكاد يذكر تمثل في القطاع الزراعي ، لذلك صنّفت ليبيا من الدول الفقيرة والتي كان اقتصادها يعتمد أو يقوم أساساً على المساعدات ، والهبات التي تمنح لها من بعض المؤسسات الدولية ، وبعض الدول العظمى .

---

(1) - ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2009 ، ص198 .

تغير هذا الوضع السيئ تغيراً جذرياً ومفاجئً مع نهاية عقد الخمسينيات وبداية عقد الستينيات من القرن الماضي ليصبح الوضع أفضل وأفضل بكثير نتيجةً لاكتشاف النفط وبكميات كبيرة في ليبيا ، إضافةً للنوعية أو الجودة العالية لهذه الهبة الإلهية ، وبذلك قلب اكتشاف النفط حال هذا البلد الفقير ذو الكثافة السكانية البسيطة فتحول إلى بلد غني ذو وفرة مالية كبيرة ، ونتيجةً لذلك تحركت العجلة الاقتصادية بطريقة متسارعة في الاتجاه الايجابي نحو خلق تنمية شاملة في البلاد ، فقامت الدولة الليبية بوضع "أول خطة حقيقية للتنمية الشاملة خلال الفترة 1963 - 1968"[1] ، تضمنت العديد من البرامج المدروسة والمعدّة لخلق نهضة تنموية شاملة في البلاد .

على الرغم من هذا الانقلاب المفاجئ والتحول الايجابي لوضع الدولة من حالة الفقر المدقع إلى حالة الغنى الفاحش ، إلا أنه وبالمقابل فإن نتائج اختبار أو قياس البيانات التي تم استقائها من مسوح ميزانية الأسرة الخاصة بالإنفاق والدخل والتي أُجريت في فترات متعاقبة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل بدايةً من مسوح 1969 ، ثم مسوح 1993/1992 ثم مسوح 2003/2002 ثم أخيراً مسوح 2008/2007 ، أظهرت جميعها أن هناك تفاوت في توزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي[2] .

وباستقراء البيانات والمعلومات المتاحة في الاقتصاد الليبي من خلال دراسات سابقة حول ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ، يلاحظ أن هذا الموضوع تم تناوله من حيث القياس على مستوى المدن الكبيرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة نسبياً كمدينتي طرابلس وبنغازي ، وقد أفرزت نتائج هذه الدراسات سواءً التي أجريت في مدينة بنغازي أو التي أجريت في مدينة طرابلس[3] ، عن وجود تفاوت في توزيع الدخل الشخصي في كلا المدينتين على حدٍّ سواء ـ وسيتم التحدث عن ذلك بشيء من التفصيل لاحقاً في الفصل الثالث **(**الدراسات السابقة**)** ـ غير أن المدن الصغيرة نسبياً من حيث الكثافة السكانية ، لاسيما مدينة سرت ، لم تنل الاهتمام الكافي من قبل الباحثين لدراسة ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل الشخصي من حيث قياس مستوى هذا التفاوت ، والأسباب التي تقف وراء هذا التفاوت .

---

(1) - الهيئة العامة للاستثمار وشؤون الخصخصة ، مناخ الاستثمار في ليبيا ، التقرير الاقتصادي السنوي الأول ، 2013 ، ص11 .

(2) - أنظر :

- الفصل الثالث ، 3-4 واقع توزيع الدخل الشخصي في ليبيا من خلال مسوح ميزانية الأسرة ، ص54-57 .

(3) - أنظر :

- الفصل الثالث ، 3-3 مراجعة مختصرة لبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ، ص49-53 .

إن الأسئلة التي تمثل جوهر المشكلة البحثية يمكن التعبير عنها كما يلي :-

- ماهو مستوى التباين أو التفاوت في توزيع الدخل الشخصي في مدينة سرت ؟.
- ماهي أسباب هذا التفاوت ؟.
- إضافةً إلى ذلك ، ماهي طرق أو أساليب تقليل هذا التفاوت ؟.

3-1 فرضيات البحث

إن هذا البحث يستهدف اختبار الفرضيتين التاليتين :-

1- هناك تفاوت في توزيع الدخل الشخصي مابين أفراد المجتمع داخل مدينة سرت .

2- إن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تفاوت في توزيع الدخل الشخصي مابين أفراد المجتمع ، تتمثل في الاختلاف في المزايا الفطرية ، أو المكتسبة أو الممنوحة لأفراد المجتمع ، والحصول على أكثر من دخل ، والاختلاف في طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يتم مزاولته والاختلاف في حجم ملكية رأس المال المستثمر في العملية الإنتاجية .

4-1 أهداف البحث

تعتبر ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل مشكلة تعاني منها اقتصاديات دول عديدة في العالم ، وتُبذل الجهود الحثيثة وتسخر الإمكانيات للحد من وطأة هذه المشكلة لما لها من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي . فالتفاوت في توزيع الدخل يعتبر خلل اقتصادي غير مرغوب فيه أو غير مستحب في أي دولة ، ويمكن صياغة أهداف هذا البحث كما هو مبين فيما يلي :-

1- قياس مستوى التفاوت في توزيع الدخل الشخصي مابين أفراد المجتمع في مدينة سرت .

2- معرفة أسباب التفاوت في توزيع الدخل الشخصي مابين أفراد المجتمع في مدينة سرت .

5-1 أهمية البحث ومبررات اختياره

إن ظاهرة التفاوت في توزيع الدخول الشخصية مشكلة اقتصادية موجودة في الاقتصاد الليبي ، لكنها لم تستوفِ القدر الكافي من الدراسة والاهتمام ، فعلى الرغم مما تسببه ظاهرة التفاوت من آثار ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ، بالمقابل نجد قلة أو شح في الدراسات أو الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع باستفاضة وأوفته الحق

بالدراسة . ويمكن ذكر مجموعة من النقاط التي تبرز أهمية هذا البحث على النحو التالي :-

1- يعتبر هذا البحث محاولةً لتسليط الضوء على موضوع توزيع الدخل الشخصي في مدينة سرت ، حيث سيوفر معلومات في هذا الخصوص عن مدينة سرت مما يساهم في إجراء عملية مقارنة مابين المدن الليبية .
2- يعتبر هذا البحث جزء من التقصي في الدراسات النظرية والتطبيقية التي تتناول موضوع توزيع الدخل ، وبالتالي المساهمة في نشر الوعي بأهمية هذا الموضوع الذي قد يفتح أفاقاً جديدةً للبحث والدراسة في هذا المجال .
3- إن هذا البحث سيكون ذو فائدة للباحثين والمهتمين بموضوع قياس التفاوت في توزيع الدخل ومعرفة أسبابه .

إن هذه العوامل التي تبرز أهمية هذا البحث كانت الدافع الرئيسي للباحث وراء اختياره دراسة موضوع التفاوت في توزيع الدخل الشخصي من حيث القياس ومعرفة الأسباب ، كدراسةٍ ميدانيةٍ على مدينة سرت .

6-1 نطاق البحث

سيتم تقسيم نطاق البحث إلى قسمين رئيسيين على النحو التالي :-

ـ حدود مكانية

سيكون النطاق المكاني للبحث هو الحدود الإدارية لمدينة سرت الممتدة من أبوقرين غرباً إلى الوادي الأحمر شرقاً ، ومن أبوهادي جنوباً إلى المنطقة السكنية الثانية شمالاً ، بواقع 25 تكتل سكاني في نطاق الحدود الإدارية للمدينة .

ـ حدود زمانية

بما أن هذا البحث يعتبر دراسة ميدانية يعتمد في جمع البيانات والمعلومات على أسلوب العينة العشوائية ، أي بيانات مقطعية وليس أسلوب السلسلة الزمنية ، فإن الحد الزمني سيكون خلال فترة زمنية معينة أو محددة هي سنة 2014 .

7-1 منهجية البحث

تشير أدبيات منهجية البحث العلمي إلى أن هناك العديد من مناهج البحث التي يمكن استخدامها في البحث العلمي ، ويتوقف اختيار أو تحديد المنهج العلمي الذي يتم استخدامه من قبل الباحثين لدراسة ظاهرة أو مشكلة معينة على محتوى الموضوع وطبيعة الظاهرة المدروسة ، فما يصلح من هذه المناهج لدراسة ظاهرة

معينة قد لا يصلح لدراسة ظاهرة أخرى ، وهذا بالطبع لا ينفي بشكل مطلق إمكانية دراسة ظاهرة ما باستخدام أكثر من منهج علمي[1] .

وبناءً على ذلك سيتم في هذا البحث استخدام المنهج التحليلي الوصفي مقروناً ببعض التطبيقات الإحصائية ، كما سيتم تقسيم المنهجية البحثية إلى قسمين أو جانبين من الناحية النظرية ومن الناحية العملية على النحو التالي :-

أ ـ الجانب النظري

سيتم في هذا الجزء تناول موضوع البحث بشكل نظري من خلال عرض ومراجعة لبعض الأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الجزء سيتضمن أيضاً عرضاً لواقع توزيع الدخل الشخصي في ليبيا ، وذلك بالاستناد إلى بيانات مسوح ميزانية الأسرة في ليبيا خلال فترات زمنية متعاقبة .

ب ـ الجانب التطبيقي أو العملي

يتضمن هذا الجانب إجراء دراسة ميدانية بشأن قياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ، ومعرفة أسباب التفاوت مابين أفراد المجتمع في مدينة سرت ، وسيتم في هذا الخصوص إتباع الخطوات التالية :-

- سيتم تجميع البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف هذا البحث عن طريق تصميم نموذج استمارة استبيان ملائمة لهذا الموضوع .
- سيتم توزيع استمارة الاستبيان بطريقة عشوائية على عينة من مجتمع الدراسة مع الأخذ في الاعتبار ما يلي :-
- أن مجتمع الدراسة يمثله سكان مدينة سرت ، وسيتم تحديد حجم عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بالرجوع إلى الجداول الإحصائية المختصة .
- أن العينة العشوائية التي سيتم اختيارها ستكون على مستوى المناطق الجغرافية المكونة لمجتمع الدراسة .
- من خلال البيانات المجمعة عن طريق استمارات الاستبيان ، سيتم قياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ومعرفة أسباب هذا التفاوت .

ويبين **الملحق رقم (1)** ، نموذج استمارة الاستبيان التي تم تصميمها لهذا الغرض .

---

(1) - عبدالحميد حسن شاهين ، التفكير ومناهج البحث التربوي (وصفي ، تاريخي ، تجريبي) ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2010 ، ص7 . http://www.shahe21@yahoo.com

8-1 مصادر البيانات والمعلومات

يمكن تقسيم المصادر التي سيتم الاستعانة بها في هذا البحث إلى قسمين : المصادر الثانوية وهي التي ستغطي الجانب النظري ، والمصادر الأولية وهي التي ستغطي الجانب العملي أو التطبيقي .

ـ المصادر الثانوية

إن هذا النوع من المصادر مرتبط بموضوع استقراء الأدب الاقتصادي ذو العلاقة بالتفاوت في توزيع الدخل الشخصي ، من حيث طرق القياس وأسباب التفاوت وسبل تقليل التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ، وفي هذا الخصوص سيعتمد الباحث على الكتب والرسائل الأكاديمية ، والمجلات وورقات البحث العلمية ، والدوريات والنشرات والتقارير الحكومية خاصةَ تلك التي تصدر عن الجهات الحكومية في ليبيا والمتعلقة بموضوع توزيع الدخل الشخصي ، إضافةً إلى الاستعانة بشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .

وتبين قائمة المراجع : المصادر العلمية المختلفة التي تم الاستعانة بها في إنجاز هذا البحث .

ـ المصادر الأولية

فيما يتعلق بالجانب التطبيقي أو العملي ، سيرتكز اعتماد الباحث على البيانات والمعلومات التي سيتم استخلاصها من استمارة الاستبيان - التي سيتم تصميمها لهذا الغرض - والتي سيتم عند توزيعها مراعاة أن تكون عينة البحث ممثلة لكل أو معظم فئات المجتمع في القطاعين الخاص والعام .

الفصل الثاني

مراجعة الأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع التفاوت في توزيع الدخل الشخصي

يتضمن :

2-1 مقدمة .

2-2 مفاهيم للدخل الشخصي و توزيع الدخل والتفاوت في توزيع الدخل .

2-3 أنواع توزيع الدخل .

2-4 أهم مقاييس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي .

2-5 بعض المقاييس الأخرى الخاصة بقياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي .

2-6 مصادر بيانات الدخل .

2-7 أسباب التفاوت في توزيع الدخل .

2-8 الآثار المترتبة على ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل .

2-9 طرق تقليل التفاوت في توزيع الدخل .

الفصل الثاني

مراجعة الأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع

التفاوت في توزيع الدخل الشخصي

1-2 مقدمة

يواجه العالم خلال القرن الواحد والعشرين معضلة غاية في الخطورة تتمثل في تكدس الثروة لدى فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال الضخمة ، فلم يحدث قبل هذه الفترة مطلقاً وعلى مر التاريخ أن أصبح عدد من الأشخاص من مناطق مختلفة في العالم بهذا القدر من الثراء الفاحش[1] ، ويخلق تراكم الثروة أو الدخل لدى فئة قليلة من الأفراد ظاهرة التفاوت في الدخول الشخصية ، ويترتب على ذلك انقسام المجتمع إلى فقراء وأغنياء ، وتأخذ هذه الظاهرة منحى أكثر حدةً وسوءً بأن يتزايد الأغنياء غنى والفقراء فقراً .

إن حدة هذه الظاهرة وتفاقمها بمرور الوقت أدى إلى تغيير النظرة السائدة لدى بعض الاقتصاديون تجاه موضوع توزيع الدخل ، فتغير الاعتقاد الذي كان سائداً لديهم عبر فترة زمنية طويلة استمرت حتى بداية عقد التسعينيات والذي كان مفاده أن نظرية التوزيع الصائب أو العادل للدخل لا تدخل ضمن اختصاص علم الاقتصاد بل هي في صميم اختصاص علم الاجتماع والعلوم السياسية[2] . وبناءً على هذا التغير في النظرة العامة لموضوع توزيع الدخل زاد الاهتمام مؤخراً بهذا الموضوع وأُعتبر من أهم الموضوعات الاقتصادية ، وأجريت الدراسات والأبحاث العديدة حوله .

ويتناول هذا الفصل الذي يحمل عنوان (مراجعة الأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع التفاوت في توزيع الدخل الشخصي) مفاهيم للدخل الشخصي و توزيع الدخل والتفاوت في توزيع الدخل ، ويتناول أيضاً أنواع توزيع الدخل ، وأهم مقاييس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ، وبعض المقاييس الأخرى الخاصة بقياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ، ومصادر بيانات الدخل ، وأسباب التفاوت في توزيع الدخل ، والآثار المترتبة على ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل ، وأخيراً طرق تقليل التفاوت في توزيع الدخل .

---

(1) - ميريل لينش وكابجيميني ، الثروة : كيف ينمي أغنياء العالم ثرواتهم ويحافظون عليها ويديرونها ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر ، 2009 ، ص15 .

(2) - ريتشارد موسجريف ، و بيجي موسجريف ، المالية العامة في النظرية والتطبيق ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1992 ، ص100 .

2-2 مفاهيم للدخل الشخصي و توزيع الدخل و التفاوت في توزيع الدخل

تتعدد المفاهيم والتعريفات سواءً الخاصة بالدخل الشخصي أو بتوزيع الدخل أو بالتفاوت في التوزيع ، وتختلف باختلاف المدارس الفكرية الاقتصادية المتعددة ، وباختلاف رواد ومفكري هذه المدارس ، ويمكن سرد مجموعة من المفاهيم والتعريفات على النحو التالي :-

2-2-1 مفهوم الدخل الشخصي

قبل الولوج إلى معنى أو مفهوم الدخل الشخصي ، نقوم بتقديم بعض المفاهيم والتعريفات لبعض المصطلحات المرتبطة بالدخل الشخصي بشكل تراتبي حتى نصل في النهاية إلى تعريف الدخل الشخصي . ونبدأ ذلك بتعريف الدخل في أبسط صوره :-

"الدخل هو التعبير عن تيار المنافع الحقيقية خلال فترة زمنية ، سواءَ كان مصدرها العمل أو الثروة أو أي عنصر إنتاجي آخر"[1] .

"الدخل هو الإيراد الدوري الذي يحصل عليه الإنسان من أحد المصادر"[2] .

ويمكن إعطاء بعض التعريفات للدخل الخاضع للضريبة وفقاً لما عرفته التشريعات الضريبية المعاصرة طبقاً لنظرية المصدر ونظرية الإثراء على النحو التالي :-

أولاً : وفقاً لنظرية المصدر

الدخل هو "القوة الشرائية النقدية المضافة والدورية المتدفقة خلال مدة زمنية معينة ، بحيث يمكن استهلاكها دون المساس بمصدرها"[3] .

ثانياً : وفقاً لنظرية الإثراء

الدخل هو "قيم الزيادة الصافية في ثروة الممول الاقتصادية بين تاريخين ، ويقتضي ذلك حصر ثروة الممول الاقتصادية في بداية العام ثم حصرها مرة أخرى في بداية العام التالي ، واعتبار كل زيادة صافية طرأت على ثروة الممول بين التاريخين دخلاً خاضعاً للضريبة"[4] .

---

(1) - يسري محمد أبو العلا ، علم الاقتصاد ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص641 .

(2) - محمد عزيز ، و محمد عبدالجليل أبوسنينة ، مبادئ الاقتصاد ، منشورات جامعة بنغازي ، بنغازي ، ليبيا ، 2001 ، ص765 .

(3) - محمود فوزي حمد ، مبادئ الاقتصاد الهندسي ، دار جون وايلي وأبنائه ، إنجلترا ، 1984 ، ص397 .

(4) - حامد عبدالمجيد دراز ، و المرسي السيد حجازي ، مبادئ الاقتصاد العام ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص59 .

ويتضمن مصطلح الدخل في العرف أو المفهوم الاقتصادي العائد الذي يتحصل عليه كل عنصر من عناصر الإنتاج المشارك في العملية الإنتاجية ، من ريع كعائد للعنصر الإنتاجي المتمثل في الأرض ، والربح كعائد للعنصر الإنتاجي المنظم ، والفائدة كعائد للعنصر الإنتاجي رأس المال ، والأجر كعائد للعنصر الإنتاجي العمل ، وهذه العوائد يمثل كل منها دخلاً للعنصر الإنتاجي المناظر لها ، وقبل الوصول إلى تعريف الدخل الشخصي لابد من إعطاء تعريفات لهذه العوائد (أي عوائد عناصر الإنتاج) ، باعتبار أن الدخل الشخصي قد يحوي أحد هذه العوائد أو بعضها أو كلها .

1- الأجر

"الأجر هو ثمن خدمة العمل البشري في العملية الإنتاجية ، وهو يمثل أهم أنواع عوائد الإنتاج في الاقتصاد وتتحدد معدلات الأجر وكميات العمل المستخدمة في مختلف الأسواق عن طريق تفاعل قوى الطلب والعرض بالمجتمع"[1] .

2- الريع

"اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن الريع فائض يحصل عليه مالك الأرض الزراعية ليس مقابل مجهود أو نشاط قام به وإنما لمجرد ملكيته للأرض ، وقصروا الريع على الأرض دون غيرها من عناصر الإنتاج لأنهم اعتبروا عرضها ثابت أي عديم المرونة في حين أن عناصر الإنتاج الأخرى عرضها مرن . ثم قدم ريكاردو تفسيراً لريع الأرض الزراعية في مجموعها باعتباره ذلك الجزء من ناتج الأرض الذي يدفع لمالكها نظير استخدام قواها الطبيعية التي لا تهلك"[2] .

3- الفائدة

"تعد الفائدة عائداً للنقود الموظفة في العملية الإنتاجية وذلك لأن رأس المال (في صورة نقود) يعد محدوداً لذلك فإن هناك سعراً لابد أن يدفع نظير توظيفه في الأوجه المختلفة للإنتاج"[3] .

4- الربح

"يعرف الربح محاسبياً بأنه الفرق بين الإيراد الكلي للمُنتج وتكاليفه الكلية ، أي أنه المبلغ المتبقي من الإيراد الكلي للمبيعات خلال فترة زمنية معينة بعد استبعاد

---

(1) - محمد رياض رشيد ، وعامر الفيتوري المقري ، مبادئ علم الاقتصاد ، منشورات ELGA ، فاليتا ، ماطا ، 1995 ، ص332 .

(2) - نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ، ص292-293 .

(3) - سالم توفيق النجفي ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص98 .

مدفوعات عوامل الإنتاج التي ساهمت بخدماتها في العملية الإنتاجية (الأجور ، الريع ، الفائدة) ، بالإضافة إلى المبالغ التي يتحتم دفعها مثل الضرائب أو استقطاعها مثل أقساط إهلاك المباني والآلات والمعدات ، عن نفس الفترة الزمنية . أما الربح في المفهوم الاقتصادي فهو المتبقي بعد استقطاع ، بالإضافة إلى الاستقطاعات المحاسبية سالفة الذكر ، العائد الاقتصادي الخاص بخدمات عوامل الإنتاج المملوكة لصاحب المشروع والتي ساهم بها في العملية الإنتاجية"[1] .

بعد ما تقدم من ذكرٍ لبعض التعريفات والمفاهيم الخاصة بالدخل والتي وجب التطرق لها كأساس تمهيدي قبل الوصول إلى المفهوم الرئيسي الذي يمثل لب الموضوع ، نصل إلى تقديم عدة مفاهيم أو تعريفات لمصطلح الدخل الشخصي على النحو التالي **:-**

"يعرف **الدخل الشخصي** بأنه ذلك الجزء من الدخول المكتسبة التي تعود لمالكي عوامل الإنتاج والتي يستلمونها فعلاً"[2] .

"يعرف **الدخل الشخصي** بأنه الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد أو القطاع العائلي من كل المصادر ، سواءَ نتيجةَ تقديم خدمات إنتاجية أو نتيجةً للتحويلات التي لم تنشأ نتيجةَ المساهمة في نشاط إنتاجي جاري"[3] .

"**الدخل الشخصي** هو كل ما يحصل عليه الفرد نتيجةَ ملكيته لعناصر الإنتاج المكونة للثروة . وكلما زاد حجم الثروة زاد حجم الدخل ، والعكس صحيح"[4] .

ـ الدخل الشخصي بدلالة الدخل القومي

يعرف الدخل القومي بأنه "مجموع الدخل الذي تتحصل عليه عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة أُصطلح على أن تكون سنة"[5] .

وبناءً على ذلك فإن "**الدخل الشخصي** عبارة عن مجموع الدخل المكتسب من قبل جميع الأفراد في المجتمع . والدخل الشخصي أقل من الدخل القومي نظراً لأنه يتم التوصل إلى الدخل الشخصي عن طريق استقطاع الضرائب على أرباح

---

(1) - نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ، ص308 .

(2) - إسماعيل عبدالرحمن ، و حربي عريقات ، مفاهيم ونظم اقتصادية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص74 .

(3) - مجيد خليل حسين ، و عبدالغفور إبراهيم أحمد ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص212 .

(4) - جيمس بلاكورد ، الموجز في النظرية الاقتصادية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص188 .

(5) - محمود حسين الوادي ، وآخرون ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص257 .

الشركات المساهِمة ، والمساهَمة في الضمان الاجتماعي ـ سواءً اشتراكات المنشآت أو اشتراكات العاملين ـ وكذلك الأرباح غير الموزعة ، إضافةً للتحويلات من قطاع الخدمات العامة إلى الأفراد مثل الإعانات من الدخل القومي"[1] أي أن :

الدخل الشخصي = الدخل القومي + التحويلات من قطاع الخدمات العامة إلى الأفراد – (الضرائب على أرباح الشركات المساهِمة + أرباح الشركات غير الموزعة + اشتراكات الضمان الاجتماعي) .

وفيما لو أُستخدم توزيع الدخل الشخصي كمؤشر لقياس الرفاهية الاقتصادية فلابد أن يُؤخذ في الحسبان مفهوم للدخل أشمل من ذلك التعريف أو المفهوم الذي تستخدمه المؤسسات الضريبية في كثير من البلدان والذي يقتصر فقط على الأجور ، والرواتب ، والإيجار ، والفائدة ، والأرباح . وينضوي المفهوم الأشمل للدخل والذي يجب أخذه في عين الاعتبار عند إعداد الجداول المتعلقة بتوزيع الدخل : العائد من الاستخدام ، العائد من عمل الفرد لحسابه الخاص ، العائد من الاستثمار ، تحويلات الضمان الاجتماعي ، العائد أو الدخل العيني الذي يتحصل عليه الشخص من دخل على هيئة مواد غذائية أو غيرها [2] .

ويتضمن الدخل الشخصي أيضاً بالإضافة إلى ماسلف كل ما يقبضه الفرد من النظام المالي كمدفوعات التأمين ، والقروض التي يتحصل عليها لتشييد مسكنه أو صيانته ، والفائدة التي يتحصل عليها من حسابات التوفير لدى مصارف الدولة ، والجوائز ، ومقبوضات أخرى من مصادر متفرقة كعلاوات العمل وإضافي العمل والأصناف الأخرى من المدفوعات التي لا تندرج ضمن الأجور ، وبدل سفرات العمل ، وغير ذلك[3] .

بناءً على كل ما تقدم يمكن تقديم تعريف موسع للدخل الشخصي يتم فيه الجمع بين المفاهيم والتعريفات السابقة على النحو التالي :-

الدخل الشخصي هو كل ما يتحصل عليه الفرد من ملكيته لأحد أو بعض أو كل عناصر الإنتاج (العمل ، الأرض ، رأس المال ، التنظيم) من عوائد (أجر ، ريع ، فائدة ، ربح) ، نتيجةَ المشاركة في العملية الإنتاجية ، بالإضافة إلى ما يتحصل عليه من تحويلات حكومية (الإعانات والمنح الحكومية) ، وما يُقبض من النظام المالي كمدفوعات التأمين وما في حكمها ، وما يتحصل عليه من إضافات عينية في شكل مواد غذائية أو غيرها ، إضافةً إلى علاوات العمل وبدلات السفر

---

(1) - أبو القاسم عمر الطبولي ، وآخرون ، أساسيات الاقتصاد ، منشورات جامعة بنغازي ، بنغازي ، ليبيا ، 2008 ، ص234 .

(2) - محمد عزيز ، و محمد عبدالجليل أبوسنينة ، مبادئ الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ، ص766-767 .

(3) - محمد عزيز ، التخطيط الاقتصادي الشامل ، منشورات جامعة بنغازي ، بنغازي ، ليبيا ، 1987 ، ص491 .

والمبيت وما شابه ذلك ، بالإضافة إلى الزيادة الطارئة على الدخل نتيجة الإرث أو الجوائز أو الهدايا وماشابه ذلك .

2-2-2 مفهوم توزيع الدخل

يقصد بتوزيع الدخل : الآلية أو الكيفية التي يتم بها توزيع إجمالي الدخل على عناصر أو عوامل الإنتاج التي شاركت في العملية الإنتاجية ، أو مابين القطاعات الاقتصادية المختلفة أو فئات المجتمع أو المناطق الجغرافية المختلفة داخل الدولة الواحدة [1] .

وبالمقابل فإن القصد من سوء توزيع الدخل : أن النسبة الأقل من عناصر الإنتاج أو القطاعات الاقتصادية أو فئات المجتمع أو المناطق الجغرافية داخل الدولة الواحدة تستحوذ على النصيب الأكبر من الدخل[2] .

وبناءً على المفهومين السابقين فإن التوزيع العادل للدخل هو ذلك التوزيع الذي يضمن تحقيق أقصى إشباع أو أقصى رفاهية للمجتمع ككل . وبعبارة أخرى يمكن القول أن الهيكل العادل لتوزيع الدخل هو ذلك الهيكل الذي يلبّي للمجتمع ككل تحقيق أكبر قدر من المنافع الكلية .

2-2-3 مفهوم التفاوت في التوزيع (لمحة تاريخية)

يقصد بمصطلح التفاوت : التباين أو الاختلاف أو عدم التكافؤ أو عدم المساواة أو عدم العدالة ، فالتفاوت في التوزيع يعني أن التوزيع يتسم بالتباين أو الاختلاف ، والتفاوت في توزيع الدخل يعني أن توزيع الدخل غير عادل أو غير متكافئ .

والتفاوت سنةٌ كونية ، فالله سبحانه وتعالى خلق الكون بحكمةٍ إلهيةٍ استوجبت وجود تفاوت بين جميع مخلوقاته في هذا الكون ، فمن الواضح أنه ليس من سجية هذا الوجود الدنيوي خلوه من ألوان التباين والاختلاف ، فاختلاف العادات والتقاليد وتباين الظروف والبيئات واختلاف النظم والأوضاع وغيرها ، أمر محتوم وسيبقى قائماً ما دامت الدنيا هي الدنيا ، وما دام الليل والنهار . غير أن هذا الأمر وإن كان شيء مسلم به إلا أنه لا ينفي وجود أسباب دنيوية مصطنعة اصطنعها البشر وولّدت فجوة بين الفقراء والأغنياء ، وهذه الفجوة آخذةٌ في الاتساع جيلاً تلوا جيل .

حقيقة الأمر أن ما يعيب مجتمعاتنا المعاصرة هو المستويات المرتفعة من

---

(1) - جيمس بلاكورد ، الموجز في النظرية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص210 .

(2) - محمد عبدالعزيز عجمية ، وآخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات – الاستراتيجيات – التمويل – المشكلات) ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2010 ، ص22 .

حالات التفاوت والتي تنتج عن أسباب مصطنعة وليست أسباباً طبيعية ، فعلى سبيل المثال فإن سوء نظم المبادلات والمعاملات هي أسباب مصطنعة ، وهذه الأسباب هي التي ينتج عنها تمكّن فئة محدودة من مضاعفة دخولها إلى مائة أو حتى إلى ألف مرة من الدخل الذي يحصل عليه السواد الأعظم من أفراد المجتمع [1] .

وإذا ما قمنا بتقليب صفحات التاريخ والعودة إلى الوراء ، والوقوف عند نقطة أو حقبة معينة من حياة البشرية وجعلنا منها نقطة بداية للبحث والتقصي في أسس وأساليب التعامل مع مشكلة التفاوت ، ثم استمرينا بدراسة الحقب أو الفترات المتعاقبة لوجدنا الآتي **:-**

الحقبة الأولى هي فترة ميلاد المسيح وبداية التبشير برسالته السماوية الإنجيل ، حيث كان المنطلق الرئيسي الذي عملت المسيحية على استمراره هو ترسيخ مبدأ الأخوّة والمساواة بين كل البشر ، ووفقاً لذلك فقد كانت هناك شبهة حتمية في الثروة باعتبارها تخلق فوارق مادية بين الأخوة وتمايزاً في النفوذ والمكانة ، لذلك رأت المسيحية في الثروة أنها أُم المساوئ ، وأمسى المجتمع المسيحي بعد ذلك يُنزل الشخص المسيحي الذي يتحلى بالفقر منزلةً خاصة[2] .

بالرغم من سمو وعظمة هذه المبادئ إلا أنها ونتيجةً لضغوط الحياة وقسوة الواقع الإقطاعي تلاشت روح المسيحية الأصيلة نحو المساواة ونحو تمجيد العمل اليدوي ، وعمّ الاعتقاد بأن النظام الطبقي السائد هو الحالة الطبيعية للتنظيم الاجتماعي ، وأن العدالة التي جاء بها الدين المسيحي هي العدالة في الآخرة ، وأن المساواة في حياتنا الدنيا أمر يستحيل تحقيقه هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه أمر ليس ذو أهمية لأن الدار الدنيا نفسها هي دار فناء وليست دار بقاء[3] .

الحقبة الثانية وهي مرحلة الرأسمالية بمدارسها الفكرية المتعددة ابتداءً من المدرسة التجارية مروراً بمدرسة الطبيعيون ثم المدرسة التقليدية وصولاً إلى مدرسة التقليديون الجدد ، حيث كانت نظرة الرأسماليين لمشكلة التفاوت نظرة واحدة ـ فيما عدا ماجاء به كينز من بعض الأفكار المختلفة لاحقاً ـ وتقوم الرأسمالية على أساس مبدأ (اليد الخفية) الكفيلة بتحقيق التوازن والقضاء على أية إختلالات اقتصادية ، وقد أرسى الرأسماليون قواعد المذهب الفردي على أساس فكرة

---

(1) - إسماعيل محمود علي ، و إبراهيم جابر حسنين ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص293 .

(2) - جون كينيث جالبريث ، تاريخ الفكر الاقتصادي - الماضي صورة الحاضر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2000 ، ص34 .

(3) - عبد الجبار حمد عبيد السبهاني ، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص44 .

النظام الطبيعي ، حيث أنهم كانوا على قناعةٍ تامة بوجود حزمة من القوانين المتناسقة للمقاصد الإلاهية الكفيلة بتحقيق رخاء الإنسان وسعادته .

واعتبر الرأسماليون تلك المبادئ قوانين طبيعية ، وهي وحدها القادرة على القضاء على كافة المعضلات الاقتصادية ، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة للمجتمع تلقائياً وعلى أفضل مايكون ، وحذّر الرأسماليون من أنّ أي تدخل في هذه القوانين سيحدث ضرراً كبيراً بمصلحة الفرد والمجتمع على حدٍّ سواء ، وبناءً على ذلك فقد كانوا ينظرون إلى التفاوت وضعاً عادلاً يتماشى مع هذه القوانين المتمثلة في إقرار الملكية الفردية بالمطلق ، وإقرار آلية توزيع السوق دون أي تدخل من الدولة [1] .

ظلّت هذه المبادئ سائدةً حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حيث بدأ التشكيك في جدوى ومدى فاعلية هذه المبادئ ، فقد أدت الحرية الاقتصادية إلى ظهور قوى احتكارية ضخمة طغت على المشروعات التنافسية واستأثرت بالسوق ، وجعلت الأسعار عند مستويات مرتفعة أرهقت المستهلكين ، وازدادت فجوة التفاوت اتساعاً بين الرأسماليين والعمال ، الذين زاد بؤسهم ، وازدادت ظروف عملهم وأحوالهم المعيشية سوءً ، كما استمرت الأزمات الاقتصادية بالظهور في فترات متعاقبة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وقد كان آخرها وأكثرها حدةً أزمة الكساد العظيم (1929-1934) .

في هذه الأثناء ظهر الاقتصادي كينز في دور المنقذ للنظام الرأسمالي الذي أوشك على السقوط والانتهاء ، فأحدث كينز بدعةً في الرأسمالية لم يسبقه إليها أحد من أسلافه رواد الفكر الرأسمالي ، وهي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي . وكينز لم يكن ماركسيَّ الفكر أو ميالاً للماركسية وإنما كانت غايته من وراء تدخل الدولة هي حماية أفكار أسلافه من الدمار والذَّوْد عن النتاج الرأسمالي وحفظه من الاندثار والضياع ، وإن كان قد طالب بتدخل الدولة بأدوات السياسة المالية كفرض الضرائب التصاعدية لإعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع الواحد توزيعاً يخفف التفاوت ، ذلك أنه رأى ماتحدثه حالة التفاوت من أزمة في الطلب الكلي ، وأنّ إعادة توزيع الدخل لصالح فئات الدخل المنخفض من شأنه أن يزيد الادخار ومن ثم التأثير على الإنفاق الكلي الاستثماري منه والاستهلاكي ، وبذلك يضمن إعادة التوازن العام للاقتصاد الرأسمالي[2] .

---

(1) - أيمن مصطفى حسين الدباغ ، نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، 2003 ، ص27 .

(2) - آمال لحسن شوثري ، التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق - وجهة نظر ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المسيلة ، الجزائر ، العدد الرابع ، 2005 ، ص112 .

الحقبة الثالثة وهي مرحلة الماركسية ، وقد ظهر هذا الفكر كنتاج للأزمات والمشاكل الاقتصادية التي أخذت في الظهور والتفاقم في عهد الرأسمالية التي وقفت في أغلب الأوقات عاجزةً عن مواجهة هذه المشاكل ، وأرجع كارل ماركس ظهور هذه المشاكل ـ من ضمنها الفجوة الكبيرة بين الفقراء والأغنياء في المجتمعات الرأسمالية ـ أساساً للقاعدة أو المبدأ الأساسي الذي بُني عليه الفكر الرأسمالي وهو مبدأ الحرية الفردية المطلقة .

ترتكز الماركسية في تفسيرها لظاهرة التفاوت في التوزيع على تركيبة النظام الرأسمالي ذاته الذي بُني أساساً على المتضادات والمتناقضات ، فعلى سبيل المثال التناقض مابين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع ، أي التناقض في آلية توزيع عوائد الإنتاج مابين القوة العاملة التي تمثل المجتمع كله تقريباً ، وملكية أدوات الإنتاج التي تتركز لدى فئة قليلة من المجتمع ، فالتناقض بين جماعية العمل وفردية الملكية هو الذي ينشأ عنه صراعات طبقية تولّد الثورات العنيفة الكفيلة بالقضاء على الفكر الرأسمالي برمته .

والماركسية حالها في ذلك حال الرأسمالية عجزت هي أيضاً عن إيجاد حلول لمعضلة سوء توزيع الدخل ، فبالرغم من إلغائها للملكية الفردية إلا أن التفاوت مابين أفراد المجتمع لا يزال تفاوتاً كبيراً ، وذلك مردّه التفاوت الكبير بين الأجور ، مما يعني أن أجر بعض فئات العمال لا يفي بمتطلباتهم[1] .

الحقبة الرابعة وهي مرحلة الفكر الإسلامي ، وعلى الرغم من أن هذه الحقبة التاريخية لا تقع في المرتبة الأخيرة بحسب تراتبية المراحل ، إلا أنّ ترتيبها جاء انطلاقاً من أن تكون هي الخاتمة كما كان الدين الإسلامي آخر الرسالات السماوية من جهة ، وباعتبار أن هذا الفكر (الفكر الإسلامي) أكثر من أهتم بدراسة التفاوت من جهة أخرى ، وتعتبر الأساليب والطرق التي وضعها الفقه والتشريع الإسلامي الأجدى والأكفأ في تقليل التفاوت وتحقيق العدالة .

إن أهم الإضافات النوعية في الفكر الاقتصادي بشكل عام وفي موضوع توزيع الدخل بشكل خاص حدثت مع بداية ظهور الرسالة المحمدية فيما لو قورنت بما كان سائداً قبل ذلك من أفكار ، ففيما يخص موضوع التوزيع منح الإسلام للدولة وسائل متعددة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل منها الزكاة ونظام الإرث والكفّارات والصدقات وغيرها ، كما أكّد الإسلام من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية على

---

(1) - أيمن مصطفى حسين الدباغ ، نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة ، مرجع سبق ذكره ، ص30 .

فكرة الثمن العادل والأجر العادل ، وأباح المنافسة الكاملة واستهجن الاحتكار والتسعير الإجباري للسلعة[1] .

أمّا فيما يخص التوزيع الشخصي للدخل فقد وضع الإسلام عدة أسس منها تكفّل الدولة بضمان توفير حدٍّ أدنى للعيش الكريم لكل فرد ، كما قال تعالى ((إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى ۞وإنك لا تظمؤُا فيها ولا تضحى))* ، كذلك سعى دائماً للتخفيف من حدة التفاوت بين الأفراد في الثروات والدخول ، كما قال تعالى ((كي لا يكون دُولةً بين الأغنياء منكم))** ، فنظّم الملكية الفردية وجعل فيها حقاً واجباً للجماعة وأحجمها بحيث لايكون فيها تعارض مع الصالح العام وشرع الميراث لتفتيتها ، كما شرع الملكية العامة لبعض المؤسسات وبعض الصناعات التي يترتب عليها ضرر للجماعة فيما لو تركت للملكية الخاصة ، كما وضع آليات محددة لضبط السوق وتنظيمه بما لا يضر بالآخرين فمنع الاحتكار وأباح المنافسة في البيع والشراء وحرّم الربا ، كذلك شرع نظما إلزامية للتكافل الاجتماعي من أجل إعادة توزيع الدخل[2] .

3-2 أنواع توزيع الدخل

يحظى موضوع توزيع الدخل باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين ، ويعتبر من أهم أهداف السياسات الاقتصادية ، وذلك لما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية[3] ، وقد أفرز هذا الموضوع عديد التساؤلات ، فهل يوزع الدخل حسب إنتاجية الفرد ؟ أم حسب حاجات المجتمع ؟ أم حسب ملكية عناصر الإنتاج ؟ ولا يزال الجدل قائماً بين العديد من العلماء والمفكرين في هذا المجال حتى يومنا هذا .

ويظهر موضوع توزيع الدخل بمظهرين رئيسيين : يتعلق الأول بوظيفة عوامل الإنتاج (التوزيع الوظيفي) ، ويتعلق الثاني بالدخول الشخصية ، وهي الدخول المكتسبة التي يكتسبها كل فرد من أفراد المجتمع نتيجةَ مساهمتهم في العملية الإنتاجية والذين يملكون عناصر الإنتاج (التوزيع الشخصي) ، وتوجد علاقة وثيقة تربطهما ببعضهما البعض ، فالتوزيع الشخصي يستند إلى توزيع وظيفي على أساس الجهد والملكية غير أنه يرجع لشخص معين .

---

(1) - رضا صاحب أبو أحمد ، توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية ، ص3 . http://www.alnahda.com

(2) - أيمن مصطفى حسين الدباغ ، نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة ، مرجع سبق ذكره ، ص33 .

*- سورة طه : الآيات 115-116 .

**- سورة الحشر : الآية 7 .

(3) - محمد لطفي فرحات ، ثروة المجتمع مدخل إلى علم الاقتصاد ، الدار الليبية للنشر والتوزيع والإعلان ، بنغازي ، ليبيا ، 1425 ، ص117 .

1-3-2 التوزيع الوظيفي

يسمى أيضاً بالتوزيع من خلال سوق عناصر الإنتاج ، ويهتم بتحديد نصيب كل عنصر من العناصر المشاركة في العملية الإنتاجية (العمل ، الطبيعة ، رأس المال ، التنظيم) .

إن التوزيع الوظيفي أو توزيع عوائد عوامل الإنتاج من الدخل يحاول أن يفسر الكيفية التي يتم بها تقسيم الدخل القومي الإجمالي على كل عوامل الإنتاج (العمل ـ رأس المال ـ التنظيم ـ الطبيعة) بدلاً من النظر إلى الأفراد كوحدات منفصلة ، وعلى الرغم من أن بعض الأفراد قد يتسلّموا الدخل من هذه المصادر مجتمعة ، إلا أن ذلك لا يهم في شرح المدخل الوظيفي للدخل . وتجدر الإشارة هنا إلى أن عوائد عوامل الإنتاج (الأجر ـ الريع ـ الفائدة ـ الربح) قد تم تناولها في صفحات سابقة في بداية هذا الفصل .

2-3-2 التوزيع الشخصي

مع نهاية القرن العشرين وجّه المفكر الاقتصادي باريتو الاهتمام إلى ما يسمى بالتوزيع الشخصي للدخل ، وقد أهتم بدراسة أسباب التفاوت في توزيع الدخول بين الأشخاص طبقاً لانتمائهم لمستوى دخلي معين ، ولم يولي اهتماماً بانتمائهم إلى طائفة معينة من أصحاب خدمات عوامل الإنتاج ، فالشخص يستطيع أن ينوّع مصادر دخله ، حيث يمكنه الحصول على دخل أجري من خلال بيع خدمات عمله ، ويحصل على فائدة من إقراض مدخراته ، كما يمكنه أن يكتسب ريع عقارات يملكها أو أرباح أسهم يقتنيها[1] .

والتوزيع الشخصي للدخل يعني ببساطة تصنيف الأفراد أو القطاع العائلي إلى عدة فئات بحسب إجمالي الدخل الذي يكتسبونه ، لذلك فإن طريقة حصول الأفراد على الدخل ليست ذات أهمية ، فلا يهم فيما لو كان الدخل جاء من التوظف أو من أي مصدر آخر مثل الحصول على فائدة أو ريع أو ربح أو إِرث ، كذلك لا يُلقَى بالاً بمكان تحقيق الدخل (مناطق ريفية أو حضرية) أو مصادر الدخل (قطاع الزراعة ـ الصناعة ـ التجارة...الخ) ، فكل ذلك يتم تجاهله عند الحديث عن التوزيع الشخصي للدخل . فعلى سبيل المثال إذا كان السيد (س) والسيد (ص) يتسلمان نفس الدخل الشخصي فإنهما يصنفان معاً بغض النظر عن أن السيد (س) ربما يعمل (14) ساعةً في اليوم كطبيب ، بينما السيد (ص) لا يعمل ، بل يحصل على ريع عقار يملكه .

---

(1) - نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ، ص263-264 .

4-2 أهم مقاييس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي

حاول علماء الاقتصاد والإحصاء على مر الزمن إيجاد وسيلة مناسبة لقياس نسبة أو مستوى التفاوت في توزيع الدخل ، وأفرزت هذه المحاولات والجهود الحثيثة مجموعة من الصيغ الرياضية والأشكال البيانية أو الهندسية والتي اعتبرت طرقاً مختلفةً للقياس ، اختلفت باختلاف أصحاب هذه الطرق أو هذه الأفكار ، إلا أن المحصلة كانت أنها تصب جميعها في خدمةِ غايةٍ واحدة وهي قياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي . ويمكن التحدث عن أهم المقاييس المستخدمة لقياس مستوى التفاوت في توزيع الدخل الشخصي على النحو التالي :-

1 - منحنى لورانز

يعتبر منحنى لورانز من الطرق الشائعةِ الاستخدام في قياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ، ويأخذ هذا المقياس شكلاً بيانياً يتم من خلاله قياس نسبة التفاوت بصيغة بيانية ، وقد استخدمت هذه الطريقة لأول مرة من قبل مبتكرها الإحصائي الأميركي (M.o.Lorenz) عام 1950 ، ويعتبر منحنى لورانز من أهم الاستخدامات في تحليل بيانات الدخل العائلي للوقوف على مدى عدالة توزيع الدخول[1] .

وقد عرف البعض منحنى لورانز كأحد وسائل قياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي على أنه :-

"عبارة عن علاقة رياضية بين النسب التراكمية للسكان (مرتبين حسب مستويات إنفاقهم أو دخلهم أو ثرواتهم من الأفقر للأغنى) ، والنسب التراكمية للدخل التي تحصل عليها كل شريحة مقابلة للسكان"[2] .

ويمكن وصف هذا المقياس الخاص بقياس التفاوت بأنه عبارة عن شكل بياني يمثل فيه المحور الرأسي أو العمودي النسبة المئوية التراكمية للدخول ، كما يمثل فيه المحور الأفقي النسبة المئوية التراكمية للأفراد أو السكان ، ويتقاطعان عند نقطة الصفر ، عند زاوية 90 درجة ، وينطلق من نقطة الأصل (0) خط مستقيم بزاوية 45 درجة يمثل خط التوزيع الأمثل أو الخط المرشد أو خط العدالة الكاملة والذي يعبر عن أن أي نقطة تقع على هذا الخط تعني حالة مساواة أو عدالة تامة في توزيع الدخل (100%) ، أي انعدام التفاوت في توزيع الدخل ، وهي من الناحيةِ العملية

---

(1) - يونس علي أحمد ، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009 ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الثالث والثمانون ، العراق ، 2010 ، ص286 .

(2) - علي عبدالقادر علي ، العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005 ، ص8 .

حالةٍ صعبةٍ أو مستحيلةَ الحدوث ، وتأخذ وحدة القياس الخاصة بلورانز منحنى موجب الميل بين المحور الأفقي والمحور العمودي أسفل خط العدالة الكاملة للدخل ، وكلما أقترب المنحنى من خط العدالة الكاملة عبر ذلك عن حالةٍ جيدةٍ نسبياً من العدالة في التوزيع ، وكلما أبتعد عن خط العدالة الكاملة عبر ذلك عن ارتفاع مستوى التفاوت في التوزيع . ويمكن التعبير عن ذلك بيانياً بالشكل رقم [2-1] :

الشكل رقم [2-1]

توزيع أقل عدالة نسبياً ، وتوزيع أكبر عدالة نسبياً باستخدام منحنى لورانز

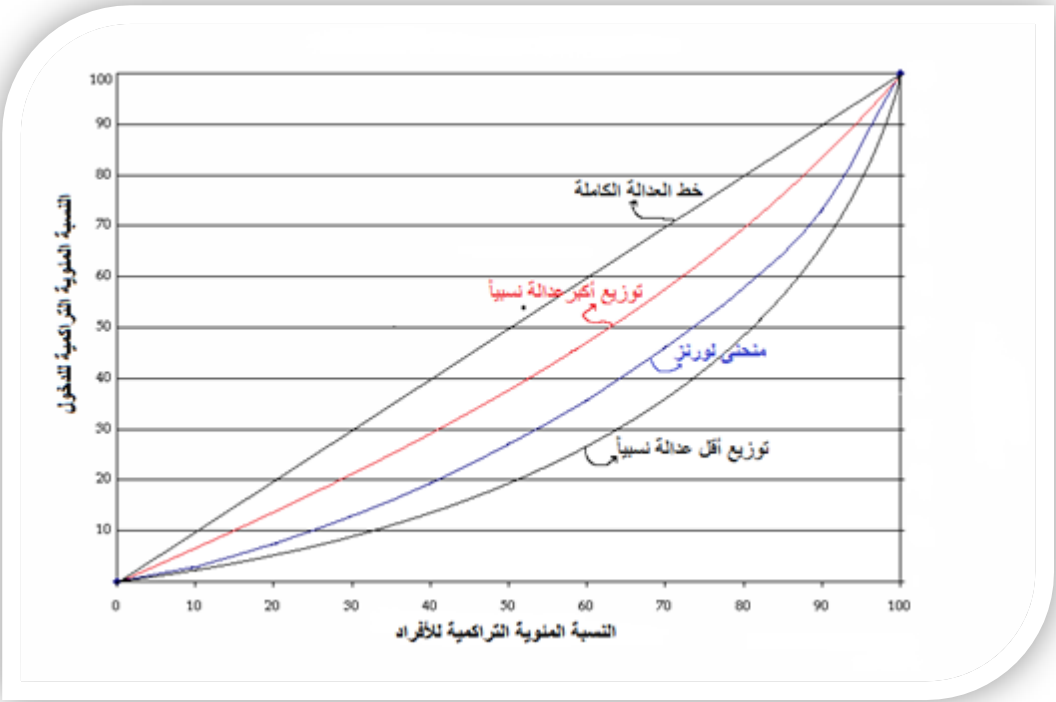

2 ـ معامل جيني

تنسب هذه الطريقة المستخدمة لقياس مستوى التفاوت في توزيع الدخل الشخصي للعالم الرياضي الإيطالي (Gini) جيني ، الذي أبتكر مقياساً جبرياً أعتمد فيه بشكل كبير على منحنى لورانز ، والذي يمكن تعريفه على النحو التالي :-

"هو مقياس يقيس الدرجة النسبية لعدم المساواة في توزيع الدخل في الدولة ، ويمكن الحصول عليه بحساب نسبة المنطقة بين الخط المستقيم ومنحنى لورانز مقسومة على إجمالي المنطقة الواقعة أسفل الخط المستقيم"[1] .

---

(1) - ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص207 .

"معامل جيني هو مقياس إحصائي لتركز الدخل أو تفاوته بين السكان ، وتتراوح قيمته بين (الصفر) في حالة التوزيع المتساوي الممتاز ، وبين (الواحد الصحيح) في حالة التركز الكامل للدخل في يد فرد واحد"[1] .

الشكل رقم [2-2]

اشتقاق معامل جيني بيانياً من منحنى لورانز

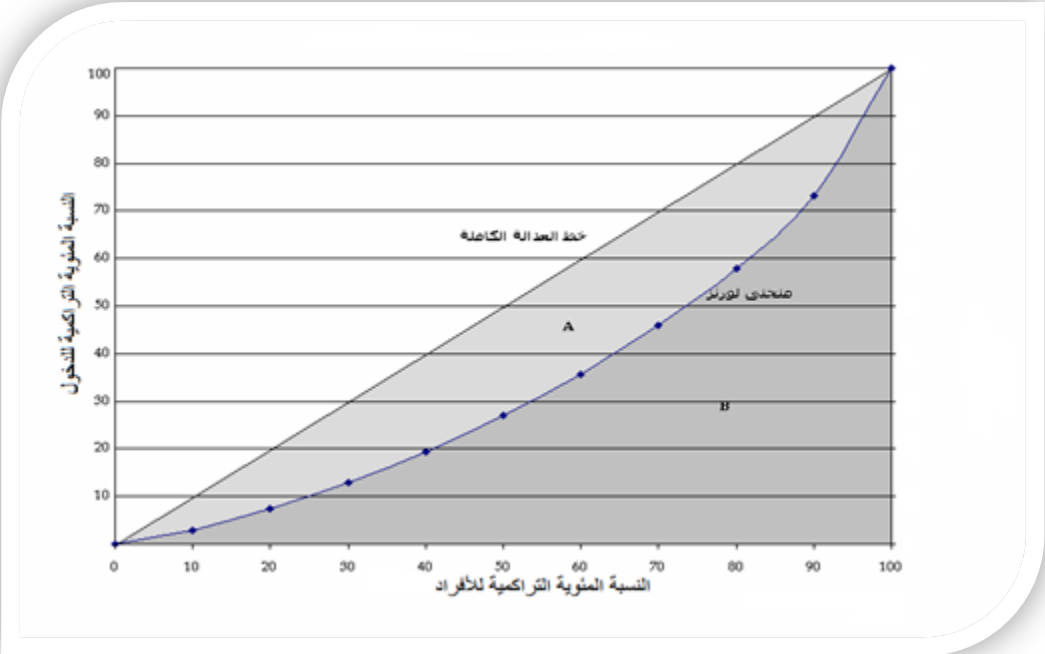

من خلال الشكل رقم [2-2] يمكن القول أن عملية قياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي بيانياً باستخدام معامل جيني يتم التعبير عنها بقسمة المساحة المحصورة بين منحنى لورانز وخط العدالة الكاملة للدخل ، على المساحة الكلية للمثلث (المساحة المحصورة بين خط العدالة الكاملة والمحور الأفقي) ، وبالتالي فإن مقياس جيني بصيغته البيانية لا يَعْدُوا كونه نظرة أخرى لمنحنى لورانز . ويمكن توضيح ذلك من خلال الصيغة التالية :

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة المحصورة بين منحنى لورانز وخط العدالة الكاملة للدخل}}{\text{المساحة الإجمالية تحت خط العدالة الكاملة للدخل}}$$

(1) - عمرو هاشم محمد ، وعبدالرحمن نجم ، ظاهرة الفقر في العراق : الواقع والمعالجات (للمدة 1976-2006) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد الثامن والعشرون ، العراق ، 2011 ، ص64 .

ومن خلال الصيغة السابقة يمكن احتساب معامل جيني بيانياً من الشكل البياني الذي يمثله منحنى لورانز . "ويمكن احتساب قيمة معامل جيني رياضياً من خلال الصيغة الرياضية التالية"[1] :

$$G = 1 - \sum(P_i - P_{i-1})(L_i + L_{i-1}) \quad \ldots\ldots 1$$

حيث :

G : معامل جيني

P : التوزيع التكراري المتراكم للسكان

L : التوزيع التكراري المتراكم للدخل

أو من خلال الصيغة التالية"[2] :

$$G = 1 - \frac{\sum Wi\,(S_i + S_{i-1})}{10{,}000} \quad \ldots\ldots 2$$

حيث :

S_i : التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة اللاحقة

S_{i-1} : التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة السابقة

Wi : التكرار النسبي لفئات الأسر

إن المدى النظري لمعامل جيني يتراوح بين الصفر إلى الواحد الصحيح ، حيث تمثل قيمته الصفرية حالة مساواة أو عدالة تامة في توزيع الدخل ، وتمثل قيمة الواحد الصحيح قمة التفاوت وعدم المساواة في توزيع الدخل . ومن المتعارف عليه أن قيمة معامل جيني محصورةً بين 0.50-0.70 تعبر عن درجة عالية من التفاوت في توزيع الدخل ، في حين أن قيمته محصورةً بين 0.20-0.35 تعبر عن عدالة نسبية في توزيع الدخل[3] .

3 ـ معامل كوزنتز

أبتكر كوزنتز سنة 1957 مقياساً خاصاً بقياس التفاوت في توزيع الدخل سمي

---

(1) - رياض بن جليلي ، مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2007 ، ص13 .

(2) - محمد حسين باقر ، مقاييس الفقر و اللامساواة ، عمان ، الأردن ، 2005 ، ص5 .

(3) - ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص208 .

فيما بعد باسمه (معامل كوزنتز) ، "وهو ببساطة عبارة عن مجموع الفروق (مع إهمال الإشارة) بين الأنصبة الدخلية ، والأنصبة السكانية لجميع الفئات التي يمكن تقسيم السكان إليها"[1] . ويتم تحديد قيمته بتقسيم البيانات العائلية إلى فئات دخلية متساوية ، كتقسيم الفئات إلى عشرة فئات متساوية ، وتنحصر قيمة المعامل مابين الصفر الذي يمثل حالة عدالة مطلقة ، والواحد الصحيح الذي يمثل حالة قصوى من سوء توزيع الدخل "ويمكن احتساب قيمة هذا المعامل من خلال الصيغة التالية"[2] :

$$K = \frac{\sum_{i=1}^{n=10}[di-10]}{180} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad 3$$

حيث :

K : معامل كوزنتز

di : النسبة المئوية للدخل الذي تتلقاه الفئة العشرية (i)

$[di-10]$: القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي تتلقاه الفئة الدخلية (i)

n : عدد الفئات الدخلية وتساوي (10)

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار القيمة 180 للمقام لأنها تحقق القيمة (i) للمقياس عندما يصل البسط للقيمة 180 ، عندما تنحصر كل الدخول عند فئة دخلية واحدة .

من الصيغة السابقة رأى كوزنتز أن قيمة المعامل تنحصر بين الصفر (عدالة تامة) والواحد الصحيح (أقصى درجات التفاوت) ، وأنه كلما زادت قيمة المعامل لتقترب من الواحد الصحيح كلما كان التفاوت في توزيع الدخل كبيراً نسبياً ، وكلما قلت قيمته لتقترب من الصفر كلما كان التوزيع عادل نسبياً .

5-2 بعض المقاييس الأخرى الخاصة بقياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي

هناك بعض المقاييس الأخرى الخاصة بقياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ، والتي تعتبر أقل انتشاراً واستخداماً من المقاييس الثلاث الأولى وهي :

1- الانحراف المعياري

يمثل الانحراف المعياري الجذر التربيعي لمتوسط مربعات انحرافات القيم عن متوسطها الحسابي ، وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري للمعلمات المقدرة ، كلما

---

(1) - مالكولم جبلز ، و آخرون ، اقتصاديات التنمية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1995 ، ص138 .

(2) - يونس علي أحمد ، تحليل الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009 ، مرجع سبق ذكره ، ص290 .

دَلّ ذلك على أن المعلمات المقدرة أقل تمثيلاً لمعلمات المجتمع ، ويأخذ الانحراف المعياري قيمة الصفر في حالة المساواة التامة ، وكلما ابتعدت قيمته عن الصفر كلما زاد التفاوت في توزيع الدخل[1] .

ويمكن قياس أو احتساب قيمة الانحراف المعياري من "خلال الصيغ التالية"[2] :

$$S=\sqrt{\frac{\sum(Yi-\overline{Y})^2}{n}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

حيث :

S : الانحراف المعياري

n : حجم المجتمع

Yi : قيم مفردات المجتمع

$\overline{Y}$: المتوسط الحسابي

وبالنسبة لبيانات العينة الصغيرة :

$$S=\sqrt{\frac{\sum(Yi-\overline{Y})^2}{n-1}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

حيث :

n : حجم العينة

Yi : قيم مفردات العينة

2- معامل الاختلاف

"يتم الحصول على قيمة معامل الاختلاف (v) بقسمة الانحراف المعياري على متوسط الدخل من خلال الصيغة التالية"[3] :

---

(1) - عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص175 .

(2) - محمد لطفي فرحات ، مبادئ الاقتصاد القياسي : قياس العلاقات الاقتصادية ، الدار الليبية للنشر والتوزيع ، بنغازي ، ليبيا ، 2004 ، ص29 .

(3) - عبدالله أمحمد شامية ، و يونس أسعيد البرغثي ، توزيع الدخل في الاقتصاد الليبي (دراسة حالة) ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الأول ، بنغازي ، ليبيا ، 1997 ، ص30 .

$$V = \frac{1}{\overline{Y}} \sqrt{\sum_{i=1}^{n} (Yi - \overline{Y})^2 / n} \quad \text{.....6}$$

أو من خلال الصيغة :

$$V = \frac{S}{\overline{Y}} \quad \text{.....7}$$

حيث :

V : معامل الاختلاف

S : الانحراف المعياري

$\overline{Y}$: المتوسط الحسابي للدخول

ويأخذ معامل الاختلاف قيمة الصفر في حالة المساواة التامة ، وكلما ابتعدت قيمته عن الصفر كلما زاد مستوى التفاوت في توزيع الدخل .

3- الانحراف المعياري اللوغاريتمي

إن أهم مايميز هذا المقياس الخاص بقياس مستوى التفاوت في توزيع الدخل الشخصي أنه يتأثر بشدة بالتغيرات التي تحدث للدخول المنخفضة ، ويرتكز أساساً على فرضيةٍ مفادها أن الزيادات النسبية المتساوية في الدخول ينتج عنها زيادة المنفعة بنفس المقدار ، فعلى سبيل المثال نجد أنه في حالة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف يُغفل دور أو أثر الزيادة في الدخول ، فتضاعف دخل مقداره (100) إلى (200) أو زيادة دخل مقداره (1000) دينار بمقدار (100) أي أصبح (1100) ينتج عن الحالتين تغير في قيمتي الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بشكل متساوي ، فكلا المقياسين يفترضان ضمنيا ثبات الأثر على الدخل ، فزيادة الدخل بمقدار 100 دينار تعني زيادة متساوية في المنفعة في كلتا الحالتين ، بالرغم من أن الزيادة النسبية في الحالة الأولى (100%) وفي الحالة الثانية (10%) . ولو وضعنا قانون تناقص المنفعة الحدية في الاعتبار فإننا نفترض أن الزيادات النسبية المتساوية في الدخول تؤدي إلى زيادة المنفعة بنفس المقدار ، وبناءً عليه فإن الدخل يجب أن يتضاعف في الحالة الثانية من 1000 إلى 2000 دينار لكي تكون الزيادة في المنفعة المترتبة عن ذلك مساوية للزيادة في المنفعة في الحالة الأولى . ومن المعلوم أنه فيما لو تغيرت قيم مجموعة من الأعداد بنفس النسبة لتغيرت لوغارتمات هذه الأعداد بنفس المقدار ، لذلك يعتبر الانحراف المعياري اللوغاريتمي المقياس

الذي يمكن الاعتماد عليه في القياس في مثل هذه الحالة . ويمكن الوصول إلى قيمة هذا المقياس من خلال "الصيغة التالية"[1] :

$$L = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^{n}(LogYi - Log\bar{Y})^2}{n}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 8$$

ويأخذ معامل الانحراف المعياري اللوغاريتمي قيمة الصفر في حالة المساواة التامة ، وكلما ابتعدت قيمته عن الصفر كلما زاد مستوى التفاوت في توزيع الدخل .

4- المدى

يعتبر هذا المقياس من أبسط المقاييس الخاصة بقياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي وأقلها تعقيداً ، وهو يقيس الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة للدخول ، بمعنى أنه يعكس الفجوة بين المستوى الأعلى للدخل والمستوى الأدنى للدخل كنسبة من متوسط الدخل . ويمكن احتساب قيمة هذا المعامل من "خلال الصيغة التالية"[2] :

$$R = \frac{\max I\,Yi - \min I\,Yi}{u} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 9$$

حيث :

R : المدى

Yi : دخل الفرد I حيث $i = 1.2.3 \ldots n$

u : متوسط الدخل

ويوصف توزيع الدخل بأنه ذو عدالة توزيعية مطلقة إذا كانت R = 0 ، والعكس صحيح ، فإذا كان شخص واحد يحصل على كل الدخل فان R = n ، وبذلك فان قيمة هذا المقياس تنحصر بين الصفر و n .

5 - التباين

يعتبر هذا المقياس أقل استخداماً مما سبق ذكره من مقاييس ، ويتم احتسابه من خلال تربيع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل ومتوسط الدخل ومن ثم جمع هذه الفروق لفئات الدخل مجتمعة . "ويمكن احتساب هذا المؤشر من خلال الصيغة

---

(1) - محمود صديق زين ، قياس توزيع الدخل في الدول النامية ، مجلة بحوث في الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 1985 ، ص35 .

(2) - رياض بن جليلي ، مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق ، مرجع سبق ذكره ، ص3 .

التالية"[1] :

$$D = \frac{\sum_{i=1}^{n}(u - Yi)^2}{n} \quad \text{.....10}$$

وتعكس قيمته الصفرية العدالة التامة في التوزيع ، وكلما ابتعدت هذه القيمة عن الصفر دَلّ ذلك على ارتفاع مستوى التفاوت في التوزيع .

6- نسبة التوزيع

يتم الوصول إلى قيمة هذا المقياس بقسمة النسبة المئوية التي يحصل عليها أفقر 40% من السكان من مجموع الدخول ، على النسبة المئوية التي يحصل عليها أغني 20% من السكان من مجموع الدخول ، "ويتم احتساب قيمة هذا المقياس من خلال الصيغة التالية"[2] :

$$\text{نسبة التوزيع} = \frac{\text{نسبة ما يحصل عليه أفقر } 40\%}{\text{نسبة ما يحصل عليه أغنى } 20\%} \quad \text{.....11}$$

وما ينتج عن هذه الصيغة من قيم ، تترجم حالة العدالة أو حالة اللامساواة في توزيع الدخل ، بمعنى كلما زادت قيمة هذا المقياس كلما دَلّ ذلك على تحسن توزيع الدخل ، وكلما انخفضت دَلّ ذلك على سوء توزيع الدخل .

مما تقدم يمكن القول أن الطرق أو المقاييس الخاصة بقياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي كثيرة ومتعددة ، وتتفق جميعها في كونها تأخذ نفس النهج الهادف لقياس التفاوت في التوزيع ، غير أنها بالتأكيد تختلف في مدى جذوتها وقدرتها على إعطاء نتائج دقيقة وخالية من الخطأ ، وقد أستهل الباحث في حديثه عن مقاييس التفاوت ذكر أهم المقاييس وأكثرها استخداماً وهي منحنى لورانز ، ومعامل جيني ، ومعامل كوزنتز ، غير أن ذلك لم يمنع من ذكر بعض المقاييس الأخرى التي تؤدي نفس الغرض من ناحية قياس التفاوت ، كالانحراف المعياري ، ومعامل الاختلاف ، والانحراف المعياري اللوغارتمي ، والمدى ، والتباين ، ونسبة التوزيع ، وإن كانت أقل استخداماً من المقاييس الثلاث الأولى .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمليات القياس المختلفة التي ستتم في هذه الدراسة للوقوف على مستوى التفاوت في توزيع الدخل الشخصي في مدينة سرت ، سترتكز على استخدام المقاييس الثلاث الأولى الأكثر استخداماً في هذا المجال .

---

(1) - عبدالرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001 ، ص102 .

(2) - رمزي علي سلامة ، اقتصاديات التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 1986 ، ص62 .

2-6 مصادر بيانات الدخل

هناك العديد من المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في الحصول على البيانات الخاصة بالدخل والتي من أهمها :-

2-6-1 مسوح الأسر

تعتبر طريقة مسوح الأسر من الطرق الأكثر شيوعاً بالاعتماد عليها كمصدر من مصادر جمع البيانات الخاصة بالدخل ، وتتم في هذه الطريقة تصميم نماذج استمارات استبيان يراعى فيها البساطة والوضوح ، وترتكز أسئلة الاستمارة على الخصائص العامة للأسر المراد إجراء عملية المسح عليها بحيث تتمحور هذه الأسئلة غالباً على دخل وإنفاق الأسرة .

وعلى الرغم من أن هذا المصدر يعتبر نسبياً الأجدى والأنجع في تحقيق الغاية والأهداف المرجوة من وراء جمع هذه البيانات ، إلا أن هذا لايعني بالضرورة أن هذا المصدر ذو دقة متناهية ويخلو من وجود هامش للخطأ ، وذلك لأن الأشخاص الذين تجمع عنهم البيانات ربما يتحفظون عن الإدلاء ببعض المعلومات عن دخولهم الفعلية خشيةَ أن يرتفع سقف الضرائب المفروضة عليهم نتيجة لذلك . ويضاف إلى ذلك أن عملية جمع البيانات من خلال هذا المصدر تتطلب وقتاً وجهداً مضنيين مقارنةً بما تتطلبة المصادر الأخرى من جهد ووقت .

2-6-2 دوائر ضريبة الدخل

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالدخل في مثل هذا النوع من مصادر البيانات من خلال أجهزة الدولة الحكومية ، وتحديداً الدوائر الضريبية الخاصة بجباية ضرائب الدخل ، ويتميز هذا المصدر الخاص ببيانات الدخل بأنه يوفر الوقت والجهد على الباحث أو المهتم بهذا الشأن في الحصول على البيانات ، ويوفر عليه مشقة البحث بعكس ما هو عليه الحال في مسوح الأسر الذي تتطلب فيه عملية الحصول على البيانات اختيار عينة من الأسر والتواصل معها مباشرةً والانتقال من مكان لآخر لتغطية العينة المستهدفة بالدراسة .

ويُعاب على هذه الطريقة في جمع البيانات الخاصة بالدخل أنه لايمكن الاعتماد عليها بشكل مطلق ، فمن الملاحظ أن الدوائر الضريبية قادرةٌ على الإلمام ببيانات عن بعض أنواع الإيرادات دون غيرها ، فالدخل المكتسب من المشروعات الفردية و المهن الحرة ، والدخل الطارئ من الإرث أو التركات أمثلة واضحة لبعض الأوعية الضريبية التي يصعب توفر بيانات عنها .

3-6-2 مصادر أخرى

من ضمن المصادر الأخرى التي يمكن اللجوء إليها للحصول على البيانات الخاصة بالدخل كشوف الحسابات الخاصة بالمرتبات ، وكذلك الحسابات المصرفية ، فهي يمكن أن تعطي صورة عن الدخول وإن كان يشوبها بعض الغموض ، ذلك أن الغموض وعدم الوضوح مردّه إلى أن الحسابات الخاصة بالمرتبات لا تزودنا إلا بالبيانات المتعلقة بدخل الموظفين بالجهاز الحكومي أو المرتبات الضمانية ، في حين أنها تعجز عن الإلمام بالدخول المتولدة بالقطاع الخاص والتي تمثل شريحة ليست بالبسيطة ، كذلك هو الحال في الحسابات المصرفية التي تُغفل أو تعجز عن الإلمام بحجم الدخول التي يقوم أصحابها بادخارها أو الاحتفاظ بها خارج نطاق المؤسسات المصرفية .

7-2 أسباب التفاوت في توزيع الدخل

إن مشكلة التفاوت في توزيع الدخل لها تأثير سلبي على اقتصاد أي دولة تعاني من هذه المشكلة مهما بلغت قوة هذا الاقتصاد وتقدمه ، ومهما بلغت قوة هذه الدولة وتقدمها على جميع الصعد (اقتصادياً ، اجتماعياً ، سياسياً) ، وتختلف أو تتباين دول العالم في حدة ونسبة التفاوت في توزيع الدخل ، فبعض اقتصاديات الدول تتسم بوجود هذا التفاوت ولكن بنسب مقبولة ومقاربة لمستوى العدالة في التوزيع ، والبعض الأخر تبتعد فيه هذه النسب عن المعقول لتكون أكثر حدةً وبعداً عن مستوى العدالة في التوزيع . إن تشخيص هذه المشكلة بغرض إيجاد الحلول المناسبة لها يستلزم الوقوف على مسبباتها .

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى التفاوت في توزيع الدخل والتي قد تشترك فيها الدول النامية والمتقدمة في بعض الأحيان على حدٍّ سواء والتي يمكن التحدث عنها بنوع من الإسهاب على النحو التالي :-

1-7-2 التنمية والتفاوت في توزيع الدخل

أدت التنمية الاقتصادية التي حدثت في الدول النامية في الربع الأخير من القرن الماضي إلى تدهور وضع الطبقات الفقيرة بشكل كبير ، وهذا ما أفادت به الدراسات الميدانية الحديثة التي أجريت في تلك الفترة لعينة من الدول النامية ، وأدى هذا التدهور إلى تكدس الثروة والدخل لدى الفئات الغنية فأدت بذلك إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل ، وهذا ما أكده أيضاً سيمون كوزنتز في قياسه للنمو لعينة من الدول المتقدمة ، حيث رأى كوزنتز أن التنمية الاقتصادية في مراحلها الأولى يتجه فيها توزيع الدخل إلى عدم العدالة أو اللامساواة ، بينما يتجه نحو التحسن النسبي

في المراحل المتقدمة لعملية التنمية[1] .

وقد قدم روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولي نتائج دراساته حول هذا الموضوع "في خطابه إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 1972 كما يلي : إن الأدلة والبيانات المتاحة تقرر أنه حتى بالنسبة للدول النامية التي حققت تقدماً ملحوظاً في معدلات التنمية الاقتصادية ، فقد استمرت تعاني من هيكل سيئ لتوزيع الدخل"[2] .

2-7-2 المستوى التعليمي والتفاوت في توزيع الدخل

ظهر الاهتمام بدراسة العلاقة بين التعليم وعدم المساواة في توزيع الدخل خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، حيث كانت الدراسات قبل تلك الفترة تُعنَى فقط بدراسة أثر التعليم على معدلات نمو الناتج . وقد ظهرت نتائج صادمة عند دراسة العلاقة بين التعليم وتوزيع الدخل تفيد بأن النظم التعليمية في العديد من الدول النامية تؤدي إلى رفع مستوى التفاوت في توزيع الدخل بدلاً من تخفيض هذا المستوى من التفاوت . أي بمعنى أن النظام التعليمي بهذه الدول يعمّق من الفجوة بين الفقراء والأغنياء داخل نطاق الدولة الواحدة بدلاً من تقليص هذه الفجوة .

ويمكن تفسير ذلك بأنه ومن البديهي أن العلاقة بين المستوى التعليمي ومستوى الدخل هي علاقة موجبة أو طردية ، فكلما زاد التحصيل العلمي للفرد زاد دخله من خلال الوظيفة ، فهذا لا جدال فيه ، غير أن الإشكال هو في مقدار التحصيل العلمي للفرد ، فغالباً ما يكون التحصيل العلمي للأفراد أو أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل ضعيف أو منخفض لا يتعدى أحياناً مراحل التعليم الإعدادي ، بعكس ماهو الحال في العائلات ذات الدخل المرتفع التي يتمتع أبنائها بمستوى تحصيل علمي مرتفع لذلك فهم الذين يستحوذون على المرتبات أو الدخول المرتفعة . وبإيجاز شديد ، فإذا كان أبناء الفقراء يجدون صعوبة في الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي لأسباب مالية أو غير مالية ، فإن النظم التعليمية سوف تُبقِي على التفاوت في توزيع الدخل في الدول النامية وربما تزيدها سوءً .

وقد فسر جون سيمون نتيجة المستوى المنخفض للتحصيل العلمي للفقراء وما يتبع ذلك من انخفاض في الدخول بأنه راجع إلى أن الفقراء هم أول من يتسربون من الفصول الدراسية لحاجتهم الماسة للعمل ، وأول من يُطردون خارج الفصل لكسلهم ونومهم أثناء الدرس نتيجة سوء التغذية ، كما أن السواد الأعظم من نسب

---

(1) - ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص227 .

(2) - حامد عبدالمجيد دراز ، السياسات المالية ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص300 .

الراسبين في الاختبارات تتركز في التلاميذ الفقراء ، ذلك أن الأطفال أبناء ذوي الدخول المرتفعة لديهم فرصة الدروس الإضافية في المنازل ، كما أن الآباء الفقراء يكتفون بتعليم أبنائهم عند المستوى الذي يمكّنهم من الحصول على وظيفة بصرف النظر عن طبيعتها جيدة كانت أم غير جيدة ، فضلاً عن أنهم غالباً مايتركون بناتهم بجانبهم دون تعليم[1] .

3-7-2 البطالة والتفاوت في توزيع الدخل

لا يخلو اقتصاد أي دولة من وجود ظاهرة البطالة فهي تعتبر وضع طبيعي في أي اقتصاد ، حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظف الكامل مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي للدولة ، ذلك أن التوظف الكامل يعتبر وضع مثالي صعب التحقيق ، أما الوضع الطبيعي فهو التوظف غير الكامل . وتكمن المشكلة في الدول النامية في ارتفاع معدلات البطالة وآثارها السلبية على الناتج القومي مع إهدار جزء متزايد من رأس المال البشري ، فضلاً عن الآثار السلبية الأخرى على المستوى الاجتماعي والسياسي .

وتعتبر البطالة من الأسباب الجوهرية والرئيسية التي ينتج عنها التفاوت وسوء توزيع الدخل ، والتي غالباً ما تتركز في الطبقة الفقيرة . وقد دلّت بعض الدراسات الإحصائية التي أجريت على الدول النامية أن من 47% إلى 65% من العاطلين عن العمل يتركزون في أقل فئات الدخل ، بمعنى أن حولي 40% من نسبة البطالة في فئات الدخل المتدني يقابلها حوالي 15% فقط من البطالة في فئات الدخل المرتفع ، ومن هنا يتضح أن هناك علاقة قوية بين نسب البطالة والفقر وتوزيع الدخل[2] . وبناءً على ذلك فإن أحد وسائل تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية تتمثل في العمل باستمرار على تقليل البطالة ، نظراً لانحصارها أغلب الأحيان في فئة الفقراء .

4-7-2 الإرث والتفاوت في توزيع الدخل

من المعروف عن الإرث أنه زيادة طارئة على الدخل ، وتعمل هذه الزيادة على رفع مستوى التفاوت في الثروة والدخل بين الناس ، فالإرث يمنح بعض الأشخاص إمكانية التمتع بثروةٍ إضافيةٍ أحياناً لا يَدَ لهم في تكوينها ، وفيما لو كانت هذه الثروة الإضافية بشكل أسهم أو سندات أو أرض أو عقار أو أي مورد يمكنه أن يدر دخلاً ، فإنها تعمل على رفع مستوى التفاوت في الدخل .

---

(1) - ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص285 .

(2) - المرجع السابق ، ص330 .

5-7-2 التقلبات الاقتصادية كالتضخم ، والتفاوت في توزيع الدخل

يُلاحظ على التضخم أنه يعمل على إعادة توزيع الثروة والدخل بشكل عشوائي ، فهو يمنح ملاك الأراضي والعقارات المختلفة إمكانية زيادة ثرواتهم النسبية بارتفاع قيمة هذه العقارات أكثر من قيمة السلع الأخرى نظراً لمحدودية عرضها وازدياد الطلب عليها باستمرار . كذلك الحال بالنسبة للمضاربات حيث تعمل هي أيضاً على إعادة توزيع الدخل بنمط غير منضبط ، ومن ثم فإنها ترسخ وتقوي ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل ، فإذا أشترى شخصاً ما أسهماً أو سندات أو عملات أجنبية على أساس أن أثمانها سوف ترتفع ، فإذا صحت تنبؤاته كسب ثروة جديدة ، وإذا لم تصح فقد جزءً من ثروته[1] .

6-7-2 طبيعة المهنة والتفاوت في توزيع الدخل

يكسب أغلب الناس دخولهم وسبل عيشهم مما يمتهنونه من مهن وحرف والوظائف والأعمال المختلفة التي يقومون بها ، وتختلف هذه المهن والوظائف فيما تدرُّه على الأشخاص من إيراد أو دخل ، فبعضها تُكسِب دخولاً أعلى من غيرها لأسباب متعلقة بطبيعة المهنة أو الوظيفة ذاتها نتيجةً لما تتطلبه من تدريب وتعليم وثقافة ، وما يتصل بها من عوامل اقتصادية تزيد من الطلب عليها في سوق العمل ، لذلك فإن لطبيعة المهنة أو الوظيفة تأثير فيما يحدث من تفاوت في الدخل .

7-7-2 اختلاف قدرات ومهارات الأفراد والتفاوت في توزيع الدخل

تنقسم قدرات ومهارات الأفراد إلى قسمين رئيسيين أولهما وراثي والثاني مكتسب ، وبالنسبة للقدرات والمهارات المرتكزة على العامل الوراثي لا تضفي على الفرد الذي يتمتع بها ميزة الإرادة والسعي في سبيل امتلاكها ، أما الشق الثاني من القدرات والمهارات فهو قائم على قدرة الفرد على بذل الجهد والمثابرة في سبيل الحصول عليها من خلال تحصيله العلمي وتوسيع مداركه ومستوى ثقافته وخبرته في الحياة...الخ ، وكلما زادت قدرات الفرد ومهاراته كلما زاد مقدار ما يكسبه من دخل ، وكلما قلت تضاءلت فرصه في زيادة دخله أو الحصول على وظيفة أصلاً .

وتوجد عديد الأسباب المؤدية للتفاوت في توزيع الدخل فيما لم يتم ذكره آنفاً والتي يمكن الإشارة إلى بعضها باختصار وعلى سبيل الذكر لا الحصر : الحظ والفرص المواتية ، الاختلاف في العرق والجنس ، اختلاف المواهب والملكات الشخصية ، التهرب الضريبي ، ازدواجية العمل ، الاحتكار وغيرها .

---

(1) - محمد عزيز ، و محمد عبدالجليل أبوسنينة ، مبادئ الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ، ص764 .

8-2 الآثار المترتبة على ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل[1]

تتجسد مشكلة التفاوت في توزيع الدخل الشخصي أساساً في حالة من التراكم أو التكدس للثروة أو الدخل في يد فئة من المجتمع ، وغالباً ماتكون نسبة هذه الفئة إلى إجمالي المجتمع نسبة ضئيلة ، ومن هنا تنشأ تبعاً لهذه المشكلة العديد من الآثار السلبية سواءً على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي .

فعلى المستوى الاجتماعي يترتب على ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل الشخصي انعدام العدالة الاجتماعية ونشوء ظاهرة التمايز أو التفاوت الطبقي بشكل واسع وما يتبعها ويترتب عليها من حقد اجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد ، وتفكك العلاقات الاجتماعية ، والإحساس بالدونية والاحتقان والاضطهاد لدى فئات الدخل المنخفض والعديد من مشاعر الكره والنفور تجاه أصحاب الدخول المرتفعة وأحياناً تجاه الدولة أيضاً التي قد يرون فيها عاملاً رئيسياً ومسئولاً عن ظهور هذه المشكلة وتفاقمها ، وقد تتوجه هذه المجموعات ذات الدخول المتدنية لأساليب الإضراب عن العمل والمظاهرات ونشر الفوضى رفضاً للواقع الذي تخلقه هذه الظاهرة .

أما على المستوى الاقتصادي فإن مشكلة التفاوت في توزيع الدخل الشخصي تعتبر ذات أبعاد وآثار عميقة ومربكة للاقتصاد الوطني لأي دولة ، وغالباً ماتكون هذه المشكلة الأصل في حدوث الأزمات والمشاكل الاقتصادية الأخرى .

ومن أهم الآثار السلبية لمشكلة التفاوت في توزيع الدخل الشخصي هو ماتحدثه في جانب الإنتاج ، حيث أظهرت الدراسات الحديثة نتيجةً معاكسةً لما كان سائداً من أن تركز الثروات لدى فئة قليلة من المجتمع تزيد من كفاءة الإنتاج ، وتوصّلت هذه الدراسات إلى نتائج تفيد بأن التوزيع العادل للدخل يؤدي إلى كفاءة أكبر في الإنتاج وتمتد هذه الكفاءة لتنعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي . فقد وُجد أن هناك ميول للطبقات الغنية خاصةً في البلدان النامية للاستهلاك المفرط للسلع التي تُسْتَورد من الخارج (الإنفاق المظهري) ، على عكس استهلاك الطبقات متوسطة ومتدنية الدخل التي يتركز استهلاكها في السلع المحلية ، الأمر الذي يرفع من كفاءة الإنتاج .

إن كل دينار يدخل جيب الفئات الغنية والناتج عن توزيع غير عادل للدخل

---

(1) - أنظر :

- إبراهيم خليل عليان ، السلم الأهلي والتوزيع العادل للدخل ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، 2012 ، ص2 و ص18-20 . http://www.lalian@qou.edu
- يونس علي أحمد ، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009 ، مرجع سبق ذكره ، ص20-22 و ص57 .
- عبدالرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص110-115 .
- أمال لحسن شوثري ، التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق - وجهة نظر ، مرجع سبق ذكره ، ص110-112 .

خاصةً في الدول النامية يتجه جزءٌ بسيطٌ منه إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما يؤدي إلى إعاقة عملية النمو الاقتصادي ويسبب آثاراً انكماشيةً في الناتج المحلي نتيجة ضعف القوة الشرائية لشريحة واسعة من المجتمع ذات الدخول المتوسطة والمتدنية ، فتتقلص بذلك العملية الإنتاجية وما يترتب على ذلك من زيادة مستوى البطالة نتيجة تسريح جزء من العمالة ، وفرار رأس المال الذي سيجد أنه من غير المربح الدخول في عملية إنتاجية جديدة . والعكس صحيح فكل دينار يدخل جيب الفئات المتوسطة والمتدنية الدخل سيتحول الجزء الأكبر منه لاستهلاك سلع غالبيتها محلية الإنتاج ، والجزء المتبقي سيتم ادّخاره لِيُزَج به في عملية الاستثمار في مرحلة لاحقة ، وبذلك تنمو العملية الإنتاجية وتتوسع لتجتذب رؤوس أموال جديدة وتزيد من مستوى التوظف وينتعش الاقتصاد بشكل عام .

كذلك من ضمن المساوئ التي تنتج عن التفاوت في الدخول الشخصية هو اضمحلال بعض القطاعات أو بعض الصناعات أو توقفها بشكل تام ، فعلى سبيل المثال فإن الدخول المرتفعة لما تتقاضاه فئة العمال في القطاع الصناعي تغري فئة العمال في القطاع الزراعي إلى التوجه للعمل في القطاع الصناعي رغبةً منهم في زيادة دخولهم مما يترتب عليه ضعف إنتاجية القطاع الزراعي ، كذلك قد تتوجه بعض الصناعات من إنتاج سلع ضرورية تُستهلك من قبل أغلب أو كل فئات المجتمع إلى إنتاج سلع كمالية أو ترفِيَّة لاتطلب إلا من قبل الفئات الغنية ، وذلك سعياً لتحقيق هامش ربح أعلى من نظيره في الصناعة الأولى ، وهذا من شأنه أن يضر بالصناعة الأولى وقد يقضي عليها تماماً .

كذلك فإن تكدس الأموال في يد فئة قليلة يمكّن هذه الفئة من تكوين منظمات أو لوبيات يمكنها أن تتحكم في السياسة العامة للدولة ، بحيث تفرض ما يمكن أن يخدم مصلحتها الخاصة فقط حتى لو تعارض ذلك مع المصلحة العامة ، الأمر الذي يترتب عليه غالباً تعطيل السياسات المتعلقة بالتنمية والمرتبطة بتطوير هيكلية القطاعات الاجتماعية والإنسانية .

وأخيراً فقد لخص كينز عندما خالف قرناءه من جهابذة الفكر الرأسمالي وطالب بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ـ كما جاء في بداية هذا الفصل ـ أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على التفاوت في توزيع الدخل والتي تتمثل في حالة الركود في الطلب الكلي ، وانخفاض مستوى الادخار ، وتقلص معدلات الاستثمار .

إن جملة هذه الآثار السلبية المترتبة على التفاوت في توزيع الدخل الشخصي تشير في مجملها إلى أهمية الوقوف بجدية عند هذه الآثار ، ودراسة كافة المواضيع ذات العلاقة بتشخيصها .

9-2 طرق تقليل التفاوت في توزيع الدخل

إن الطرق أو الأساليب الخاصة بتقليل التفاوت في توزيع الدخل لا تتأتّى غالباً إلا من خلال الدولة وأجهزتها الحكومية المختلفة ، ويتم ذلك من خلال إحدى أدوات السياسة الاقتصادية للدولة متمثلةً في السياسة المالية .

وتعرف السياسة المالية بأنها "سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية لكل من هذه المصادر هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة"[1] ، و يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة المالية بما يلي :-

1- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وصولاً إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية .
2- تخفيض نسب البطالة إلى أقصى حدٍّ ممكن بغية الوصول إلى مستوى مقبول للتوظف يقترب من مستوى التوظف الكامل .
3- تحقيق النمو الاقتصادي ، من خلال ضمان حصول الفرد على كل مايحتاجه من السلع والخدمات المختلفة ، وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد .
4- تحقيق العدالة في توزيع الدخل وتقليل التفاوت مابين أفراد المجتمع الواحد .

ومن أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة بشكل كبير في تقليل التفاوت في توزيع الدخل هي الإنفاق العام ، والضرائب .

أولاً : الإنفاق العام

"يراد بالإنفاق العام ذلك الإنفاق الذي تقوم به السلطات العامة والذي يموّل عن طريق الضرائب ، والاستقطاعات لغرض التأمين الوطني (أو الضمان الاجتماعي) ، والاقتراض الحكومي"[2] . وتنقسم النفقات العامة إلى :-

أ ـ نفقات في هيئة منح وإعانات نقدية

"المنح والإعانات النقدية هي تلك النفقات التي تدفعها الدولة نقداً دون أن تحصل الدولة في نظيرها على أي مقابل مادي"[3] .

ويأخذ هذا النوع من النفقات صور عديدة منها المساعدات التي تمنح لمحدودي

---

(1) - إسماعيل عبدالرحمن ، وحربي عريقات ، مفاهيم ونظم اقتصادية : التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ، مرجع سبق ذكره ، ص183 .

(2) - محمد عزيز ، و محمد عبدالجليل أبوسنينة ، مبادئ الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ، ص484 .

(3) - حامد عبدالمجيد دراز ، السياسات المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص374 .

الدخل وكبار السن والعجزة والأرامل والمطلقات ...الخ . والمنح والإعانات التي تمنح لبعض أنشطة القطاع الخاص بغرض حث المصانع الإنتاجية على إنتاج سلعة معينة ، أو حثهم على تخفيض سعر بيع سلعة معينة وذلك محاولةً من الدولة لرفع أو تخفيف العبء عن كاهل المستهلكين ذوي الدخول المحدودة .

ب ـ نفقات في هيئة منح وإعانات عينية

"هي تلك النفقات العامة التي تتكبدها الدولة لتوفير بعض السلع والخدمات مجاناً أو بأثمان منخفضة لكافة أفراد الشعب أو للطبقات الفقيرة"[1] .

ويمكن تقديم أمثلة لتلك النفقات ، فعلى سبيل المثال تبنّي الدولة القيام بمشاريع إسكانية يتم من خلالها تقديم السكن المجاني أو شبه المجاني بأقساط سداد بسيطة وعلى فترات طويلة للفئات محدودة الدخل ، كذلك منح الدولة لقطع الأراضي السكنية للشباب في سن الزواج ، وكذلك يمكن ذكر المنح العينية الموسمية التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المحدود في مناسبات معينة دينية أو وطنية ومثال على ذلك تقديم الدولة للأضاحي بمناسبة عيد الأضحى للأسر ذات الدخل المحدود .

ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى مؤسسة حكومية ذات طابع اجتماعي تعتمد عليها أغلب الدول في تحسين مستويات المعيشة للفئات المحدودة الدخل وهي صندوق الضمان الاجتماعي . ويمثل "صندوق الضمان الاجتماعي ذلك الجزء المستهلك من الدخل القومي الذي يستخدم لإشباع حاجات أفراد المجتمع ، التي لا يمكن إشباعها بالإنفاق من الأجور"[2] . ويسعى صندوق الضمان الاجتماعي إلى تحقيق هدفين أساسيين هما :-

1- الهدف الأول هو إعادة توزيع الدخل ، فنظراً لأن اقتصاد السوق لا يوفر فرصاً متساوية لجميع الأفراد للحصول على الدخل ، وذلك مردّه أن الناس متفاوتون في أوضاعهم المالية والتعليمية عند دخولهم السوق ، وهذا يترتب عليه أيضاً تفاوت فيما يكتسبونه من دخل ، فمنهم من يحصل على قدر كبير من الدخل ، ومنهم من يحصل على القدر الضئيل من الدخل ، وهنا يأتي دور الصندوق حيث يتكفّل بتقديم معونات نقدية وعينية لبعض هؤلاء الأفراد الذين أصابوا القدر الضئيل من الدخل .
2- الهدف الثاني هو التكفل بضمان توفير الحد الأدنى من الدخل لمن لا دخل له أو أن دخله هو دون هذا الحد الأدنى ، بحيث يتم ضمان توفير حياة كريمة لكل أفراد المجتمع .

---

(1) - المرجع السابق ، ص375-376 .

(2) - محمد عزيز ، التخطيط الاقتصادي الشامل ، مرجع سبق ذكره ، ص503 .

ثانيا : الضرائب

تعتبر الضرائب والرسوم مصدراً رئيسياً من مصادر الإيرادات العامة ، كما وتعتبر الضريبة المباشرة على الدخل من أهم الضرائب التي تستوفيها الدولة ، يتلوها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الضرائب غير المباشرة والتي من أهمها الضرائب الجمركية ، وضرائب الطوابع ، والرخص التجارية وغيرها . وتشكل نسبة ضريبة الدخل في كثير من دول العالم حوالي (80%) من الإيرادات السنوية[1] .

وتعرف الضريبة بأنها "مساهمة عامة إجبارية تُفرض على الأشخاص ، طبيعيين كانوا أم اعتباريين ، للوفاء بالنفقات المتجشمة في إضفاء منفعة عامة على المقيمين بالدولة"[2] .

وهناك العديد من التقسيمات أو التصنيفات الخاصة بالضرائب ، فالضريبة قد تكون نسبية أو تصاعدية أو تنازلية ، وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة ، وقد تكون نوعية أو قيمية ، غير أن أهمها هي الضرائب المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدخل وهي الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .

أ ـ الضرائب المباشرة

تعرف الضرائب المباشرة "بأنها تلك التي تفرض في المبدأ على العائلة أو الفرد الذي يقصد أن يتحمل عبئها"[3] . وتُعْتَمَدُ الضريبة المباشرة في جُل دول العالم كأفضل سلاح ضريبي لتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، ووسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل بشكل يقلّل التفاوت بين دخول الأغنياء والفقراء داخل الدولة الواحدة .

وغالباً ما تكون الضرائب المباشرة على الدخول بشكل تصاعدي ، بمعنى أن الضريبة تزداد مع زيادة الدخل ، بحيث يتم وضع حدٍّ أدنى للدخل يُعفى من الضريبة وتبدأ فعالية الضريبة مع تجاوز الدخل لهذا الحدِّ الأدنى ، وهنا يتبين فائدة أو جدوى هذا النوع من الضرائب بتقليل التفاوت في توزيع الدخل من ناحيتين :-

1- أنها تستثني الدخول المنخفضة للطبقات الفقيرة ، حيث تُعفى الدخول مادون الحد الأدنى من عبء الضريبة ، وتُجبى من الدخول التي تتجاوز هذا الحد .
2- أن نسبتها تزداد بزيادة الدخل ، لذلك تكون مركّزة على فاحشي الثراء أصحاب الدخول المرتفعة ، فتحجم من الزيادة المُبالغ فيها بهذه الدخول .

---

(1) - محمود فوزي حمد ، مبادئ الاقتصاد الهندسي ، مرجع سبق ذكره ، ص397 .
(2) - كامل بكري ، و أحمد مندور ، علم الاقتصاد ، الدار الجامعية للنشر ، بيروت ، لبنان ، 1989 ، ص522 .
(3) - ريتشارد موسجريف ، و بيجي موسجريف ، المالية العامة في النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ، ص264 .

ب ـ الضرائب غير المباشرة

"هي الضريبة التي يستطيع دافعها نقل عبئها إلى شخص آخر ، أي يقتصر دور دافعها على دور محصل الضريبة ممن يتحمل عبئها الفعلي وتوريدها إلى خزانة الدولة"[1] .

إن الضرائب غير المباشرة عادةً ما تستخدم لغرض تقليل التفاوت من خلال فرضها على بعض السلع الكمالية والترفية التي لا يشتريها إلا الأغنياء ، وبذلك فإن محصلة هذه الضريبة يتم استقطاعه وجبايته من دخل الطبقات الغنية ، وبالنتيجة يتم إنفاقه من قبل الدولة على الطبقات المعدمة ، ومحدودة الدخل ، من أجل تقليل البؤس وتقليص فجوة التفاوت بين الدخول .

إن دور القطاع الحكومي بالدولة من خلال جباية الضرائب وإنفاق حصيلتها على مستحقّي الإعانة يمكن أن يؤثر بطريقةٍ مباشرةٍ في توزيع القوة الشرائية لمختلف أفراد المجتمع ، فبعض المساعدات أو الإعانات الحكومية كالمعاشات التضامنية والتعويضات التي تدفعها الدولة لبعض الأفراد في مختلف المناسبات تمثل إضافةً للقوة الشرائية لصالح المستفيدين ، فهي مبالغ تدفع لهم بدون مقابل .

كما أن هناك بعض الإنفاق الحكومي الذي يذهب لصالح بعض الأفراد مباشرةً ، كالإنفاق على المستشفيات العامة التي تمنح خدمات علاجية مجانية ، والمؤسسات التعليمية التي تقدم خدمات تعليمية مجانية ، والدعم السلعي ، والإنفاق على الإسكان الشعبي ...الخ .

ويعتبر نظام الضرائب التصاعدية ذو تأثير مباشر وايجابي على التوزيع الفعلي للدخول والثروات ، وغالباً ما يعمل على إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة صاحبة الدخول المنخفضة ، والتي تشكل غالباً السواد الأعظم من السكان .

بناءً على كل ما تقدم يمكن القول أنه ونظراً لما يترتب على ظاهرة التفاوت في توزيع الدخول الشخصية بين أبناء المجتمع الواحد من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وخيمة ، لذلك نجد أن الحكومات تأخذ على عاتقها ومن خلال سياساتها المالية مهمة التخفيف من حدة الفوارق الاقتصادية بين أفراد المجتمع الواحد ، وذلك بفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وتقديم الإعانات والدعم بمختلف أنواعهما[2] .

---

(1) - حامد عبدالمجيد دراز ، و المرسي السيد حجازي ، مبادئ الاقتصاد العام ، مرجع سبق ذكره ، ص41 .

(2) - جيمس بلاكورد ، الموجز في النظرية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص212 .

الفصل الثالث

واقع توزيع الدخل الشخصي

في ليبيا

يتضمن :

1-3 مقدمة .

2-3 خصائص الاقتصاد الليبي .

3-3 مراجعة مختصرة لبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التفاوت في توزيع الدخل الشخصي .

4-3 واقع توزيع الدخل الشخصي في ليبيا من خلال مسوح ميزانية الأسرة .

5-3 الإجراءات المتخذة من قبل الدولة الليبية بشأن تقليل التفاوت في توزيع الدخل الشخصي .

الفصل الثالث

واقع توزيع الدخل الشخصي في ليبيا

1-3 مقدمة

تختلف عملية توزيع الدخل من دولة لأخرى باختلاف النظام الاقتصادي المتبع في الدولة (رأسمالي ، اشتراكي ، مختلط) ، وكذلك باختلاف الحالة أو الوضع الاقتصادي للدولة (متقدم ، نامي) ، وبالتأكيد يختلف أيضاً باختلاف الموارد الاقتصادية داخل الدولة أي وفرة الموارد من شحها .

إن مهمة توزيع الدخل تتطلب من النظام الاقتصادي ابتكار الآلية الناجعة والكفيلة بتوزيع الدخل على عناصره وبين أفراد المجتمع ، بحيث تضمن تحقيق العدالة في التوزيع والقضاء على الاستغلال[1] .

وتحوي الإجابة على مسألة التوزيع العادل للدخل في طياتها اعتبارات عديدة تتعلق بالفلسفة الاجتماعية والقيم والأخلاق ، وقد طرح بعض الفلاسفة إجابات عديدة تتضمن حق الأشخاص في قطف الثمار المستمدة مما يملكونه من موارد ، وتلك التي تدعوا إلى وجوب تقنين التوزيع لكي يحقق أقصى سعادة للمجتمع ككل ، وتلك المنادية بضرورة خضوع التوزيع لمعايير وضوابط عدالة توزيعية معينة قد تُوصل إلى المساواة في حدها الأقصى[2] .

ويعتبر الاقتصاد الليبي إلى حدٍّ ما وبالمقارنة مع اقتصاد العديد من الدول النامية اقتصاداً نشطاً ويتسم بنوع من الاستقرار والتعافي ، ولعل ذلك يرجع إلى الموارد الطبيعية التي تزخر بها الدولة الليبية والتي من أهمها النفط والغاز ، غير أن ذلك لا ينفي سوء استخدام هذه الموارد وبالتالي سوء توزيع حصيلتها على الليبيين .

ويتناول هذا الفصل الذي يحمل عنوان (واقع توزيع الدخل الشخصي في ليبيا) خصائص الاقتصاد الليبي ، ومراجعة مختصرة لبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ، وواقع توزيع الدخل الشخصي في ليبيا من خلال مسوح ميزانية الأسرة ، وأخيراً فإن هذا الفصل يتناول الإجراءات المتخذة من قبل الدولة الليبية بشأن تقليل التفاوت في توزيع الدخل الشخصي .

---

(1) - أبوالقاسم عمر الطبولي ، و آخرون ، أساسيات الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ، ص27-28 .

(2) - ريتشارد موسجريف ، و بيجي موسجريف ، المالية العامة في النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ، ص30 .

2-3 خصائص الاقتصاد الليبي

إن الاقتصاد الليبي قبل حقبة اكتشاف النفط لم تكن له أي سمات أو خصائص جديرةٍ بالاهتمام أو الدراسة ، فقد كانت ليبيا قبل حقبة اكتشاف النفط تصنف من الدول الأشد فقراً في العالم بالنظر إلى مواردها الاقتصادية المتاحة ، ولم تكن تملك سوى القدر القليل من الحظ والفرص لتحسين أوضاعها . وقد أورد الاقتصادي بنيامين هينجنز الذي عينته الأمم المتحدة لكي يضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، في كتابه عن التنمية الاقتصادية الصادر في 1959 الأسطر التالية :-

"تجمع ليبيا في الواقع ، ضمن الحدود لبلد واحد ، كل العقبات التي تعرقل التنمية والتي يمكن أن توجد في أي مكان آخر : وهي عقبات جغرافية ، واقتصادية ، وسياسية ، واجتماعية ، وتكنولوجية . وإذا كان في المقدور إيصال ليبيا إلى مرحلة النمو المستديم فهذا يعني توفر الأمل لكل دولة أخرى في العالم" [1] .

إن الأوضاع الاقتصادية للدولة الليبية في تلك الآونة كانت أوضاع مزرية للغاية ، فبالإضافة إلى كونها دولة وليدة تفتقد للخبرات والتكنولوجيا والعقول التي يمكن من خلالها بداية بناء الدولة ، كانت تفتقد لأبسط مقومات النهوض بالدولة اقتصادياً ، حيث كانت تعاني من قلة أو شح في الموارد الاقتصادية .

فبالرغم من المساحة الشاسعة للأرض الليبية إلا أن أغلب هذه الأرض يغلب عليها الطابع الصحراوي ، وأن الجزء الصالح للزراعة أو للرعي لايكاد يذكر مقارنةً بالمساحة الكلية البالغة (1,775,500) كيلو متر مربع ، أما فيما يتعلق بالشعب الليبي فقد كانت تسوده الأمية بنسبة تصل إلى 90% ، كما كانت الغالبية العظمى من الشعب تعيش عند مستوى الكفاف بمتوسط دخل سنوي لكل فرد 35-100 دولار ، وكانت المواد الغذائية الرئيسية للبلد تتألف من الشعير والتمور ، وقد كانت أنقاض الحديد (الحديد الخردة) التي يتم تجميعها من حقول الألغام تؤلف سلع التصدير الرئيسية للبلد ، وقد كانت الدولة الليبية تعتمد بشكل رئيسي في تمويل إنفاقها العام على المساعدات الدولية التي تأتيها من بعض المؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومن بعض الدول كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا ، والتي كانت أصلا قليلة الجدوى[2] .

---

(1) - جوديث جورني ، ليبيا الاقتصاد السياسي للنفط ، منشورات جامعة بنغازي ، بنغازي ، ليبيا ، 2003 ، ص28 .

(2) - أنظر :

- جوديث جورني ، ليبيا الاقتصاد السياسي للنفط ، مرجع سبق ذكره ، ص29-30 .

- الهيئة العامة للاستثمار وشؤون الخصخصة ، مناخ الاستثمار في ليبيا ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

تغيّر هذا الحال مع بداية الحقبة التي تم فيها اكتشاف النفط ، فلا ريب من أن ظهور النفط عام 1959 وبداية عمليات تصديره مطلع عقد الستينيات أحدث تغيّراً إيجابياً على الاقتصاد الليبي ، إذ أصبحت ليبيا دولة فائض مالي خلال فترة الستينيات بعد ماكانت تعاني من العجز المالي في موازنتها العامة وميزان مدفوعاتها بصورة دائمة قبل ذلك . بمعنى أن الدولة الليبية أمست تمثل نموذجاً يحتدا به في التحول الاقتصادي الإيجابي وتحقيق معدلات النمو السريع بفعل الطفرة المالية التي كان مصدرها العائدات النفطية ، وقد مكّن هذا الأمر الدولة الليبية من وضع أول خطة حقيقية للتنمية خلال الفترة 1963-1968 ، ولقد ظهر هذا التحول الملحوظ للاقتصاد الليبي في زيادة الدخل وارتفاع معدلات الادخار ، وتوالي الخطط التنموية ، وانتعاش الاقتصاد بشكل عام . وهنا يمكن القول أن ما حدث من تغير إيجابي ملحوظ في الاقتصاد الليبي خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ، ربما يُعزى بالأساس إلى عاملي النفط والبيئة المواتية للنمو ، وإلى الطفرة المالية في أسعار النفط التي صاحبت الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر عام 1973 .

خلال بداية عقد الثمانينيات تلقّت عائدات النفط صفعة شديدة أدت إلى انخفاضها الشديد ، وقد كان ذلك نتيجةً لأسباب استجدت على السوق النفطية تمثلت في الانخفاض الكبير في أسعار النفط ، وظهور دول جديدة منافسة في السوق ، وترشيد الاستهلاك في الدول التي تعد من أهم زبائن النفط ، وظهور العديد من وسائل الطاقة البديلة .

أثرت تلك العوامل سلباً على الدول المصدرة للنفط لاسيما الدولة الليبية التي تبلغ نسبة صادراتها النفطية حوالي 90% من إجمالي الصادرات ، الأمر الذي أنعكس سلباً على الاقتصاد الليبي وخلّف آثاراً وخيمة تمثلت في تحقيق عجز في ميزان المدفوعات ، وتعطل خطط التنمية ، وإضافةً إلى ذلك فإنه وبالرغم من تدهور وضع العائدات النفطية التي استمرت في الانخفاض فإن قيمة الواردات من مختلف أنواع السلع كانت في ارتفاع مستمر[1] .

مع بداية عقد التسعينيات أخذت أسعار النفط تستعيد عافيتها وتبدأ بالارتفاع من جديد ، واستمرت هذه الزيادة بوتيرة مضطردة ومتصاعدة بمرور الوقت ، غير أنه وبالرغم من الارتفاع النسبي الذي تزامن مع الطفرة النفطية في أسعار البترول مع نهاية عقد التسعينيات إلا أن مخرجات الحقبة (1999-2011) كان مستواها أدنى

---

(1) - عماد السائح ، تخطيط التجارة الخارجية وآثارها على الصادرات السلعية في ليبيا خلال الفترة (1982-2002) ، منشورات قسم الندوات والمؤتمرات جامعة طرابلس ، طرابلس ، ليبيا ، 2004 ، ص51-52 .

مما هو مطلوب ، حيث أتسم العائد النسبي لتلك الحقبة على التنمية بالتواضع مقارنةً بحقبة الستينيات والسبعينيات التي شهدت فيها الدولة الليبية انتعاشاً اقتصادياً غير مسبوق تمخضت عنه العديد من المشاريع في مجالات مختلفة كالتعليم والصحة والإسكان وغيرها . وأهم مايمكن أن يشار إليه خلال تلك الحقبة هو الفشل الذريع الذي وقعت به الدولة الليبية والمتمثل بعجزها عن تقويم الانحراف في هيكل الناتج المحلي الإجمالي ، حيث لا يزال النفط يشكل 72.6% في الناتج المحلي الإجمالي ، و 95% من عائد الصادرات وحوالي 93% في الإيرادات العامة[1] .

يمكن القول إجمالاً أن أهم وأبرز ميزة تميز بها الاقتصاد الليبي هي الوفرة في الموارد المالية ، والتي تعتبر من أهم عناصر الإنتاج ، ومكّنت هذه الميزة الدولة الليبية من الإنفاق على البنية التحتية اللازمة للنشاط الاقتصادي ، وبدَا ذلك واضحاً من خلال البيانات الخاصة بميزانية التنمية ، فمن الملاحظ على الاقتصاد الليبي أن الإنفاق الفعلي لميزانيات التنمية أخذ يتزايد سنة بعد أخرى منذ اكتشاف النفط وبداية عمليات تصديره ، وهذا مايوضحه الجدول رقم (3-1) :

الجدول رقم (3-1)

الإنفاق الفعلي لميزانيات التنمية خلال الفترة 1962-2012

بالمليون دينار

السنة	إجمالي الإنفاق	السنة	إجمالي الإنفاق	السنة	اجمالي الانفاق
1962	11.0	1979	1868.8	1996	800.0
1963	12.6	1980	2551.6	1997	943.0
1964	23.0	1981	2872.8	1998	554.8
1965	52.4	1982	2365.9	1999	794.1
1966	82.3	1983	2096.3	2000	1541.2
1967	128.1	1984	1834.7	2001	1539.1
1968	140.5	1985	1523.3	2002	2935.8
1969	112.1	1986	1081.1	2003	2204.0
1970	146.0	1987	1450.0	2004	6663.0
1971	247.6	1988	1355.0	2005	10234.4
1972	397.4	1989	900.0	2006	12282.4
1973	413.8	1990	900.0	2007	18992.5
1974	866.6	1991	930.0	2008	27534.1
1975	923.5	1992	920.0	2009	19698.2
1976	1187.2	1993	540.3	2010	23729.4
1977	1280.3	1994	900.0	*2011	0.0
1978	1371.3	1995	700.0	2012	5500.0
المجموع الكلي للإنفاق الفعلي لميزانيات التنمية خلال خمسة عقود (1962-2012)					165,195.7

المصدر : - علي المهدي ناصف ، الصادرات الليبية ـ الواقع والمقترحات ، منشورات قسم الندوات والمؤتمرات جامعة طرابلس ، طرابلس ، ليبيا ، 2004 ، ص22 .

- البيانات من عام 1990-2012 من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة (1990-2012) .

* - لا تتوفر بيانات عن عام 2011 .

---

(1) - الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة ، مناخ الاستثمار في ليبيا ، مرجع سبق ذكره ، ص11 .

أما بالنسبة للنظام الاقتصادي المتّبع في الدولة الليبية فقد تغير مع نهاية السبعينيات من اقتصاد مختلط يعمل فيه القطاع الخاص بالموازاة مع القطاع العام جنباً إلى جنب مع وجود سيطرة محدودة للقطاع العام ، إلى اقتصاد أحادي يُطبِق فيه القطاع العام سيطرته التامة تقريباً على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، حيث أستأثر القطاع العام على مانسبته 86% من حجم الاستثمارات الكلية ، بل إن مساهمته تعدت هذه النسبة في بعض القطاعات ، فقد بلغت 98% في قطاع الصناعة ، و 93% في قطاع الزراعة ، بل وصلت إلى حوالي 100% في قطاع الخدمات [1] .

لقد خلقت السمات الطبيعية والديموغرافية والاجتماعية جملةً من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تميز بها المجتمع الليبي ، والتي شكّلت طبيعة النشاط الاقتصادي فيه . وبشكل عام فإن الاقتصاد الليبي يتضمن أغلب خصائص الدول النامية المتمثلة في تفشي البطالة المقنعة ، والافتقار للخبرات والعقول والتكنولوجيا ، وارتفاع درجة التبعية الاقتصادية للخارج وغيرها من الخصائص ، فضلاً عن أنه يعتبر اقتصاد صغير الحجم نسبياً ، ويعتمد بشكل كبير في الحصول على إيراداته على مورد طبيعي ناضب[2] .

ومن خلال ما توفر أو ما تم الحصول عليه من بيانات ومعلومات من بعض الدوائر الحكومية في الدولة الليبية عن أهم المؤشرات الاقتصادية والمبينة في الجدول الذي يأتي لاحقاً رقم (3-2) ، يمكن إعطاء ملخص لأهم الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد الليبي على النحو التالي :-

1- إعتماد الاقتصاد الليبي بشكل رئيس على إيرادات الصادرات النفطية

يتسم الاقتصاد الليبي باعتماده وبشكل كبير على الإيرادات التي تدخل خزانة الدولة نتيجةً لما يتم تصديره من خام النفط ، حيث يلاحظ من خلال البيانات الخاصة بالصادرات النفطية الليبية أن نسبتها إلى إجمالي الصادرات بلغت 99.9% عام 1980 ، انخفضت إلى 91.5% عام 1984 ثم إلى 76.7% عام 1995 ، وأخذت بالارتفاع بعد ذلك فوصلت إلى 97.1% عام 2010 ثم استمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى 98% عام 2012 . أما فيما يخص الإيرادات النفطية فإن نسبتها إلى إجمالي الإيرادات بلغت 87.7% عام 1980 ، انخفضت إلى 71.3% عام 1984 ثم استمرت بالانخفاض لتصل إلى 68.5% عام 1995 ، ارتفعت بعد ذلك

---

(1) - المرجع السابق ، ص12 .

(2) - صابر المهدي علي ، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التجارة الإسماعيلية قسم الاقتصاد ، جامعة قناة السويس ، مصر ، 2008 ، ص45 .

فوصلت إلى 92.5% عام 2006 ثم إلى 95.4% عام 2012 .

2- انخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي

تطغى نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي على نسبة مساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية ، وربما ذلك راجع إلى عدم كفاءة الاستثمارات المنفذة في القطاعات غير النفطية وتدني مستوى الإنتاجية بها ، فنلاحظ أن نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) بلغت 38.1% عام 1980 ، ارتفعت إلى 58.9% عام 1984 ثم انخفضت إلى 30.5% عام 2006 ثم عادت وارتفعت من جديد فبلغت 41.8% عام 2010 ، ثم انخفضت تارةً أخرى فبلغت 37.7% عام 2012 .

3- ارتباط الاقتصاد الليبي بالعالم الخارجي

يلاحظ على الاقتصاد الليبي انفتاحه على الخارج بدرجةٍ عاليةٍ نسبياً ، وذلك بالنظر إلى حجم هذا الاقتصاد الذي يعتبر صغير نسبياً من ناحية ، وبالنظر إلى هيكل التجارة الخارجية فيما يخص طبيعة ونوعية الصادرات والواردات من ناحية أخرى[1] .

ويوصف الاقتصاد الليبي بأنه اقتصاد أحادي يعتمد بشكل كبير على سلعة رئيسية هي خام النفط كمصدر للدخل وللحصول على النقد الأجنبي ، وبناءً على ذلك فإن القطاع النفطي يعتبر هو الممول الرئيسي للقطاعات الاقتصادية الأخرى ، وهذا الأمر جعل الاقتصاد الليبي مرتبط بالعالم الخارجي وعرضةً للتأثر بهزات أسعار النفط العالمية . وهذه الحقيقة كانت حاضرةً دائماً في أذهان أصحاب القرار في الدولة الليبية ، لذلك لم تخلُ أية خطة تنموية من الإشارة إلى أن الهدف الأساسي والاستراتيجي هو تنويع مصادر الدخل ، إلا أن كل تلك الجهود باءت بالفشل ، ولا يزال الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل الجزء الأكبر من مصروفاته .

وتشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع نسبة انفتاح أو انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج من حيث نسبة الواردات السلعية إلى إجمالي حجم السلع في السوق المحلي ، وقد كانت هذه النسبة 81.8% عام 1980 انخفضت إلى 50.8% عام 1995 ثم أخذت في الارتفاع المستمر حتى وصلت إلى 86.8% عام 2012 .

---

(1) - عبدالناصر عزالدين بوخشيم ، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التجارة قسم الاقتصاد ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص51 .

4ـ تشوه سوق العمل الوطني

تتمثل أوجه التشوه بسوق العمل في الاقتصاد الليبي في نقطتين : أولهما الارتفاع النسبي لمستويات البطالة ، وثانيهما تركز الاستخدام أو القوى العاملة في القطاع العام .

بخصوص البطالة تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل مضطرد ، حيث ارتفعت نسبة البطالة من 3.7% عام 1984 إلى 10.9% عام 1995 ثم إلى 20.7% عام 2006 ، ثم مالبثت أن انخفضت عام 2010 إلى 13.2% لتعاود ارتفاعها من جديد عام 2012 لتصل إلى 16.3% . وهذا يدل على عجز القطاعات الاقتصادية وتدني كفاءتها في خلق فرص عمل تستطيع من خلالها امتصاص هذا الفائض من عرض العمل .

أما بخصوص تركز الاستخدام في القطاع العام فنلاحظ من خلال البيانات المتاحة أن نسبة القوى العاملة في القطاع العام إلى إجمالي القوى العاملة بلغت 84.7% عام 1984 انخفضت إلى 75.7% عام 1995 ثم ارتفعت إلى 76.1% عام 2010 ثم انخفضت إلى 72.1% عام 2012 . وهذا الأمر يترتب عليه خلل كبير في الاقتصاد الليبي حيث أن جزءً كبيراً من إيرادات الدولة يستنزف في باب المرتبات والأجور .

ويلاحظ في هذه الأيام ظهور معضلة جديدة تضاعف أو تزيد من التشوه الحاصل في سوق العمل الليبي تتمثل في تدفق العمالة الأجنبية الوافدة وبأعداد مهولة بدون ضوابط وبدون رقابة ، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع في سوق العمل الليبي ، ويزيد الوضع السيئ سوءً .

الجدول رقم (3-2)

بعض المؤشرات الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1980-2012)

%

المـــؤشـــر	السنة					
	1980	1984	1995	2006	2010	2012
نسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات	99.9	91.5	76.7	97.5	97.1	98.0
نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات	87.7	71.3	68.5	92.5	90.6	95.4
نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	38.1	58.9	68.3	30.5	41.8	37.7
نسبة انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج	81.8	72.9	50.8	60.4	79.5	86.8
معدلات البطالة	3.7	3.7	10.9	20.7	13.2	16.3
نسبة الاستخدام في القطاع العام	87.2	84.7	75.7	79.1	76.1	72.1

المصدر : أنظر الملحق رقم (3) مؤشرات اقتصادية ليبية ، (م-1) و (م-2) و (م-3) و (م-4) و (م-5) و (م-6) .

3-3 مراجعة مختصرة لبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التفاوت في توزيع الدخل الشخصي

إن مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التفاوت في توزيع الدخل الشخصي في ليبيا تعتبر على قدر كبير من الأهمية وذلك لأنها تؤدي غرضين مهمّين ، فهي تفيد في استكمال الإطار النظري للبحث ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعتبر ذات فائدة في تعزيز ماقد يتم التوصل إليه من نتائج في هذا البحث . وسوف يتم فيما يلي تقديم عرض مختصر لبعض هذه الدراسات ، ومن ثم إجراء مقارنة مابين الدراسات السابقة والدراسة الحالية للوقوف على أوجه الشبه وأوجه الاختلاف فيما بينها .

1-3-3 عرض ملخص لبعض الدراسات السابقة

ـ **الدراسة الأولى :** (دراسة سالم أبوعائشة خليفة ، أثر النمو السكاني على مستوى توزيع الدخل في الدول النامية : دراسة تحليلية لتحديد مستوى خط الفقر في ليبيا خلال الفترة 1970-2006)[1]

انطلقت هذه الدراسة بُغية تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية التي كان أهمها الآتي **:-**

1- التعرف على تأثيرات توزيع الدخل في ليبيا على بعض المتغيرات الاقتصادية .
2- تحديد مستوى خط الفقر .

وقد قام الباحث ضمن هذه الدراسة بحساب قيمة معامل جيني لتحديد مستوى التفاوت في توزيع الدخل من خلال بيانات مسح ميزانية الأسرة التي أُعدت في عام 1969 ، وبيانات مسح الإنفاق العائلي خلال الفترة 1993/1992 ، وبيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة 2003/2002 ، وقد أفرزت هذه الدراسة النتائج التالية **:-**

أولاً : قيمة معامل جيني من بيانات مسح عام 1969

خلص الباحث بعد إجراء العديد من العمليات الحسابية على ماتم تجميعه من بيانات ومعلومات من عينة الدراسة التي كان حجمها 8,287 أسرة ، إلى أن قيمة معامل جيني بلغت في ذلك العام (0.363) ، وتعكس هذه القيمة لمعامل جيني وجود

---

(1) - سالم أبوعائشة خليفة ، أثر النمو السكاني على مستوى توزيع الدخل في الدول النامية : دراسة تحليلية لتحديد مستوى خط الفقر في ليبيا خلال الفترة 1970-2006 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا ، 2007 .

تفاوت في توزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي في تلك الفترة ، وأن هذا المستوى من التفاوت يعتبر مرتفع نسبياً .

ثانياً : قيمة معامل جيني من بيانات مسح 1993/1992

تم احتساب قيمة معامل جيني من بيانات مسح الإنفاق العائلي خلال 1993/1992 باستخدام إجمالي إنفاق الأسر حسب فئات الإنفاق ، وقد شمل المسح (حجم العينة) 8,265 أسرة ، وقد بلغت قيمة معامل جيني في تلك الفترة (0.276) ، وهذا يعكس الانخفاض الكبير بمستوى التفاوت في توزيع الدخل مقارنةً بعام 1969 ، وقد كانت نسبة الانخفاض (23.8%) ، وهذا يدل على التحسن في مستوى توزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي .

ثالثا : قيمة معامل جيني من بيانات مسح 2003/2002

قام الباحث وبالاعتماد على بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي والذي شمل (11,111) أسرة خلال الفترة 2003/2002 ، باحتساب قيمة معامل جيني والتي بلغت (0.266) ، وهذه القيمة تعكس مستوى العدالة النسبية في توزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة ، وبالمقارنة بقيمة معامل جيني خلال 1993/1992 نجد أن نسبة الانخفاض في قيمة معامل جيني بلغت (3.8%) أما بالمقارنة بسنة 1969 فان نسبة الانخفاض كانت (26.7%) ، وهذا يدل على أن توزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي يتجه باستمرار نحو تقليل مستوى التفاوت في التوزيع وتحقيق مستويات أفضل من العدالة في التوزيع .

ـ **الدراسة الثانية :** (دراسة يونس علي أسعيد البرغثي ، توزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي : حالة مدينة بنغازي 1995)[1]

تتناول هذه الدراسة الميدانية موضوع التفاوت في توزيع الدخول الشخصية في مدينة بنغازي ، وقد قامت بقياس مستوى التفاوت بالاعتماد على استمارات استبيان تم توزيعها على عينة عشوائية في مدينة بنغازي ، وتحديداً على الأفراد العاملون بالقطاعين الخاص والعام ، وقد كان حجم العينة 1,100 فرداً ، منهم 725 فرداً عاملاً بالقطاع العام ، و 375 فرداً عاملاً بالقطاع الخاص ، وتم إجراء الدراسة خلال عام 1995 .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الآتي :-

---

(1) - يونس علي أسعيد البرغثي ، توزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي " حالة مدينة بنغازي " 1995 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة بنغازي ، بنغازي ، ليبيا ، 1997 .

1- قياس مستوى التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ما بين أفراد المجتمع في مدينة بنغازي .

2- التعرف على مدى تأثير عدد من المتغيرات على مستوى الدخل الشخصي ، والتي من أهمها **:** الوظيفة ، جهة العمل ، مجال النشاط ، نوع القطاع ، الجنس ، الجنسية ، المستوى التعليمي ، مكان السكن ، الفئة العمرية .

3- التعرف على مدى الاختلاف في الدخول الشخصية ومستوى المعيشة بين القطاعين العام والخاص بإجراء مقارنة بين القطاعين في عدد من النقاط .

4- التعرف على بعض المؤشرات العامة حول مستوى المعيشة للأسر بمدينة بنغازي .

خلصت هذه الدراسة بعد تحليل البيانات التي تم تجميعها من خلال استمارات الاستبيان إلى النتائج التالية **:-**

1- هناك تفاوت في توزيع الدخول الشخصية في مدينة بنغازي .

2- أن توزيع الدخول الشخصية في مدينة بنغازي يتسم بدرجةٍ عاليةٍ نسبياً من التفاوت من حيث **:** صافي الدخل ، إجمالي الدخل ، ومجموع الدخول الصافية ، وذلك بناءً على قيم معامل جيني التي بلغت [(0.41) ، (0.40) ، (0.42)] على التوالي .

3- أن توزيع الدخل الصافي يتسم بمستوى تفاوت أعلى نسبياً مما هو عليه الحال في توزيع الدخل الإجمالي .

4- بينت الدراسة أن هناك فارقاً واضحاً في توزيع الدخول الشخصية بين القطاعين العام والخاص ، وقد كان توزيع الدخول الشخصية في القطاع العام أكثر عدالةً منه في القطاع الخاص .

جدول (3-3)

مؤشرات توزيع الدخل الشخصي في مدينة بنغازي حسب القطاع

المقياس	مجموع العينة	القطاع العام	القطاع الخاص
معامل جيني G	0.412	0.233	0.331

المصدر : يونس علي أسعيد البرغثي ، توزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي " حالة مدينة بنغازي " 1995 ، مرجع سبق ذكره ، ص109 .

- الدراسة الثالثة : (دراسة مصطفى مسعود حدود ، قياس توزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي (دراسة حالة على مدينة طرابلس)[1]

(1) - مصطفى مسعود حدود ، قياس توزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي (دراسة حالة على مدينة طرابلس) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا ، 2007 .

تتناول هذه الدراسة الميدانية موضوع التفاوت في توزيع الدخل الشخصي في مدينة طرابلس ، وقد أعتمد الباحث في جمع البيانات والمعلومات التي تتطلبها الدراسة على استمارة استبيان تم تصميمها لهذا الغرض ، حيث تم اختيار عينة عشوائية من الأفراد العاملون بالقطاعين الخاص والعام القاطنون بمدينة طرابلس ، وقد كان حجم عينة الدراسة 2,238 فرداً منهم 1,505 فرداً عاملاً بالقطاع العام ، و 733 فرداً عاملاً بالقطاع الخاص ، وقد تم إجراء هذه الدراسة عام 2006 .

وقد هدفت الدراسة إلى الآتي :-

1- معرفة نمط توزيع الدخل الشخصي بين الأفراد في مدينة طرابلس .
2- ماهو مستوى العدالة التوزيعية ؟ .
3- قياس مستوى التفاوت في توزيع الدخل الشخصي في مدينة طرابلس .
4- ما مدى تأثير بعض المتغيرات مثل جهة العمل ، والوظيفة ، والنشاط الذي يمارسه الفرد ، ونوع القطاع ، والجنس ، والجنسية ، والمستوى التعليمي ، على توزيع الدخل الشخصي في مدينة طرابلس .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :-

1- أن توزيع الدخل الشخصي في مدينة طرابلس يعتبر توزيع عادل نسبياً ، حيث كانت قيمة معامل جيني (0.324) .
2- أن القطاع العام أكثر عدالة نسبية في التوزيع من القطاع الخاص ، حيث كانت قيمة معامل جيني للقطاع العام (0.29) ، وبمتوسط دخل للعامل 431.4 دينار شهرياً ، وقيمة معامل جيني للقطاع الخاص (0.30) ، وبمتوسط دخل للعامل 513 دينار شهرياً .
3- بالنسبة لتوزيع الدخل بين الجنسين كان توزيع الدخل لفئة الإناث أكثر عدالةً من الذكور ، وكانت قيمة معامل جيني (0.213) و (0.291) على التوالي .

جدول (3-4)

مؤشرات توزيع الدخل الشخصي في مدينة طرابلس حسب القطاع

القطاع	متوسط الدخل	قيمة معامل جيني
عام	431.4	0.291
خاص	513.0	0.305

المصدر : مصطفى مسعود حدود ، قياس توزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي (دراسة حالة على مدينة طرابلس) ، مرجع سبق ذكره ، ص83 .

2-3-3 أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يمكن استعراض أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة وما سبق عرضه من دراسات سابقة في نقاط على النحو التالي :-

أولاً : أوجه الشبه

1- تتشابه الدراسات جميعها في كونها تتفق في الغاية المراد الوصول إليها وهي قياس مستوى التفاوت في توزيع الدخول الشخصية .

2- تتفق كلها في استخدامها للمقياس الأكثر استخداماً في قياس مستوى التفاوت في توزيع الدخول الشخصية وهو معامل جيني .

3- تتشابه الدراسة الحالية مع الدراستين الثانية والثالثة في كونها دراسات ميدانية ، تعتمد وبشكل كبير في جمع البيانات والمعلومات التي تتطلبها الدراسة على استمارات الاستبيان .

4- تتشابه الدراسة الحالية مع الدراستين الثانية والثالثة في أنها دراسات جزئية ، لا تتناول موضوع التفاوت في توزيع الدخول الشخصية على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني ككل ، بل تتناوله على مستوى المناطق الجغرافية داخل البلد الواحد .

ثانياً : أوجه الاختلاف

1- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تركز على منطقة جغرافية ذات كثافة سكانية متوسطة نسبياً وهي مدينة سرت ، لم يسبق وأن أُجري عليها مثل هذا النوع من الدراسات .

2- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها بالإضافة إلى قياسها للتفاوت في توزيع الدخول الشخصية ، تدرس أيضاً الأسباب التي تقف وراء حدوث هذه المشكلة الاقتصادية .

3- كذلك تحاول هذه الدراسة المساهمة في تقديم أو اقتراح بعض الأساليب التي يمكن من خلالها تقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من خلال أراء ووجهات النظر المختلفة لمجتمع الدراسة .

4- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الفترة الزمنية التي تغطيها ، حيث تعتبر الدراسة الحالية الأحدث من بين هذه الدراسات ، ذلك أن الفترة الزمنية التي تتم فيها هذه الدراسة هي سنة 2014 .

4-3 واقع توزيع الدخل الشخصي في ليبيا من خلال مسوح ميزانية الأسرة

من خلال ماتوفر من بيانات تصدر عن بعض الأجهزة الحكومية في الدولة الليبية ، والتي تَمخَّض عنها تحديد مستوى التفاوت في توزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي من خلال مسوح ميزانية الأسرة في فترات زمنية مختلفة ، نستطيع الوقوف على واقع هذا التوزيع .

نبدأ بمسح عام 1969 وهو أول مصدر أو مرجع متاح في ليبيا فيما يخص موضوع توزيع الدخل الشخصي ، وقد تم في هذا المسح الوصول إلى قيمة معامل جيني والتي بلغت في ذلك العام (0.363) ، وهذه القيمة توضح أن الاقتصاد الليبي خلال عام 1969 يتسم بدرجةٍ عاليةٍ نسبياً من التفاوت أو عدم العدالة في توزيع الدخول الشخصية . تلاَ هذا المسح مسحاً آخرَ لميزانية الأسرة خلال الفترة 1993/1992 ، وقد انخفضت خلاله قيمة معامل جيني انخفاضاً كبيراً عن قيمته عام 1969 حيث بلغت (0.276) بنسبة انخفاض بلغت 23.8% ، وتعكس هذه القيمة لمعامل جيني خلال الفترة 1993/1992 مستوى عادل نسبياً في توزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي .

الجدول رقم (3-5)

قيم معامل جيني لتوزيع الدخل الشخصي في ليبيا خلال عام 1969 وخلال الفترة 1993/1992

سنة المسح	1969	1993/1992
قيمة معامل جيني	0.363	0.276

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة سابقاً ، اتجاهات توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في ليبيا ، طرابلس ، ليبيا ، 1997 .

أُجري مسحٌ آخر لميزانية الأسرة خلال الفترة 2002/ 2003 ، وقد تم احتساب قيمة معامل جيني من خلال البيانات التي وفرتها عملية المسح الاقتصادي والاجتماعي الذي شمل (11,111) أسرة كما يظهر في الجدول (3-6) ، وتم التوصل إلى قيمة معامل جيني التي بلغت (0.266) ، وبمقارنة قيمة معامل جيني خلال الفترة 2003/2002 بقيمته خلال مسح عام 1969 ومسح الفترة 1993/1992 نلاحظ أن قيمة معامل جيني انخفضت من (0.363) في عام 1969 إلى (0.276) خلال الفترة 1993/1992 ثم إلى (0.266) خلال الفترة

2003/2002 بنسبة انخفاض بلغت 26.7% و 3.8% على التوالي . إن قيمة معامل جيني للفترة 2003/2002 والتي بلغت (0.266) تبين أن توزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة يعتبر توزيع عادل نسبياً .

الجدول رقم (3-6)

احتساب قيمة معامل جيني من خلال بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي للفترة2003/2002

فئات دخل الأسرة	عدد الأسر	مجموع دخل كل فئة	التكرار النسبي للأسر % W	التكرار النسبي للدخل %	التكرار المتجمع الصاعد لفئات الدخل S_i	التكرار المتجمع الصاعد للفئة السابقة S_{i-1}	S_i+S_{i-1}	$W(S_i+S_{i-1})$
1500 -	28	35798.8	0.252	0.040	0.040	0	0.040	0.010
2500 -	140	298439.4	1.260	0.330	0.370	0.040	0.410	0.517
3500 -	458	1400083.1	4.122	1.547	1.917	0.370	2.287	9.427
4500 -	963	3896644.7	8.667	4.304	6.221	1.917	8.138	70.532
5500 -	1373	6896798.7	12.357	7.618	13.899	6.221	20.120	248.623
6500 -	1554	9340705.5	13.986	10.317	24.216	13.899	38.115	533.076
7500 -	1561	10931496.0	14.049	12.074	36.290	24.216	60.506	850.049
8500 -	1305	10402272.0	11.745	11.490	47.780	36.290	84.070	987.402
9500 -	978	8781002.3	8.802	9.700	57.480	47.780	105.26	926.499
10500 -	686	6822743.3	6.174	7.536	65.016	57.480	122.496	756.290
11500 -	483	5298519.7	4.347	5.853	70.869	65.016	135.885	590.692
12500 -	330	3954327.3	2.970	4.368	75.237	70.869	146.106	433.935
13500 -	281	3649827.5	2.529	4.031	79.268	75.237	154.505	390.743
14500 -	190	2651662.8	1.710	2.929	82.197	79.268	161.465	276.105
15500 -	169	2537656.7	1.521	2.803	85.000	82.197	167.197	254.307
15500 فأكثر	612	13636211.0	5.508	15.000	100.00	85.000	185.000	1018.980
المجموع	**11111**	**90534189.0**	**100**	**100**				**7337.804**

المصدر : سالم أبوعائشة خليفة ، أثر النمو السكاني على مستوى توزيع الدخل في الدول النامية : دراسة تحليلية لتحديد مستوى خط الفقر في ليبيا خلال الفترة 1970-2006 ، مرجع سبق ذكره ، ص67 .

قيمة معامل جيني = **G** = 1 – 7337.804/10,000 = **0.266**

في مسحٍ آخرَ لميزانية الأسرة أُجري بُغيةَ تحليل العلاقة التي تربط الإنفاق والدخل العائلي بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية في المجتمع الليبي خلال الفترة 2008/2007 ، والذي شمل (20,417) أسرة ، تم احتساب قيمة معامل جيني اعتماداً على البيانات الكلية الخاصة بالدخل على المستوى الكلي التي وفرها المصدر المشار إليه بالجدول رقم (3-7) ، وبعد إجراء بعض العمليات الحسابية الموضحة في الجدول رقم (3-7) تم التوصل إلى قيمة معامل جيني خلال تلك الفترة حيث بلغت (0.259) . وبناءً على هذه النتيجة يمكن القول أن توزيع الدخول

الشخصية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2008/2007 يعتبر توزيع عادل نسبياً . وبمقارنة قيمة معامل جيني للفترة 2008/2007 بقيمة نفس المعامل عن آخر فترة مسح وهي الفترة 2003/2002 نلاحظ أنه قد حدث انخفاض في قيمة معامل جيني من (0.266) إلى (0.259) ، وبنسبة انخفاض بلغت 2.7% .

الجدول رقم (3-7)

احتساب قيمة معامل جيني من خلال بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي للفترة2008/2007

فئات دخل الأسرة	عدد الأسر	مجموع دخل كل فئة	التكرار النسبي للأسر % W	التكرار النسبي للدخل %	التكرار المتجمع الصاعد لفئات الدخل S_i	التكرار المتجمع الصاعد للفئة السابقة S_{i-1}	S_i+S_{i-1}	$W(S_i+S_{i-1})$
1500 -	425	444541.69	0.05	0.004	0.004	0	0.004	0.0002
2500 -	5044	11073043	0.57	0.11	0.114	0.004	0.118	0.06
3500 -	16532	50944515	1.87	0.49	0.604	0.114	0.718	1.34
4500 -	31083	124779284	3.52	1.20	1.804	0.604	2.408	8.48
5500 -	46672	234163692	5.28	2.25	4.054	1.804	5.585	29.49
6500 -	56700	340700661	6.42	3.28	7.334	4.054	11.388	73.11
7500 -	72735	508928977	8.23	4.90	12.234	7.334	19.568	161.04
8500 -	72165	577799897	8.17	5.56	17.794	12.234	30.028	245.33
9500 -	64619	581647250	7.31	5.60	23.394	17.794	41.188	301.08
10500 -	72677	723814226	8.22	6.97	30.364	23.394	61.758	507.65
11500 -	67274	739857252	7.61	7.12	37.484	30.364	67.848	516.323
12500 -	54700	656082740	6.19	6.32	43.804	37.484	81.288	503.17
13500 -	50677	657394206	5.73	6.33	50.134	43.804	93.938	538.26
14500 -	46129	646500241	5.22	6.23	56.364	50.134	106.498	555.92
15500 -	32562	487520543	3.68	4.69	61.054	56.364	117.418	432.09
15500 فأكثر	193727	4042731844.13	21.92	38.93	100	61.054	161.054	3530.3
المجموع	**883721**	**10384382914.82**	**100**	**100**				**7403.643**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

- وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، المسح الاقتصادي والاجتماعي للفترة 2008/2007 ، الإنفاق والدخل العائلي وعلاقتها بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية ، طرابلس ، ليبيا ، 2008 .

قيمة معامل جيني = $G = 1 - 7403.643/10,000$ **= 0.25964**

من خلال ماتقدم نستطيع أن نُجمل أهم التغيرات التي حدثت في مستوى توزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي على مدى مايقرب من أربعةِ عقود ابتداءً من 1969 إلى غاية 2008 كما هو موضح في الجدول (3-8) :

الجدول (3-8)

ملخص لأهم التغيرات التي حدثت في مستوى توزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1969-2008

المسوح	السنة	1969	1993/1992	2003/2002	2008/2007
أول مسح لميزانية الأسرة	قيمة معامل جيني	0.363	انخفض إلى		
ثاني مسح لميزانية الأسرة		نسبة الانخفاض %23.8	0.276	انخفض إلى	
ثالث مسح لميزانية الأسرة			نسبة الانخفاض %3.8	0.266	انخفض إلى
رابع مسح لميزانية الأسرة				نسبة الانخفاض %2.7	0.259

المصدر : من إعداد الباحث .

يوضح الجدول رقم (3-8) التحسن المستمر في مستوى توزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي بمرور الوقت ، وذلك من خلال الانخفاض الذي ظهر على قيم معامل جيني والذي بدأ بنسبة انخفاض مرتفعةٍ نسبياً بلغت 23.8% ثم بعد ذلك أخذت هذه النسبة تتدرج في الانخفاض بنسب بسيطة ومتقاربة ، ويمكن التعبير عن ذلك بيانياً من خلال الشكل رقم [3-1] :

الشكل رقم [3-1]

الانخفاض المستمر في قيمة معامل جيني لتوزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي بمرور الوقت خلال الفترة (1969-2008)

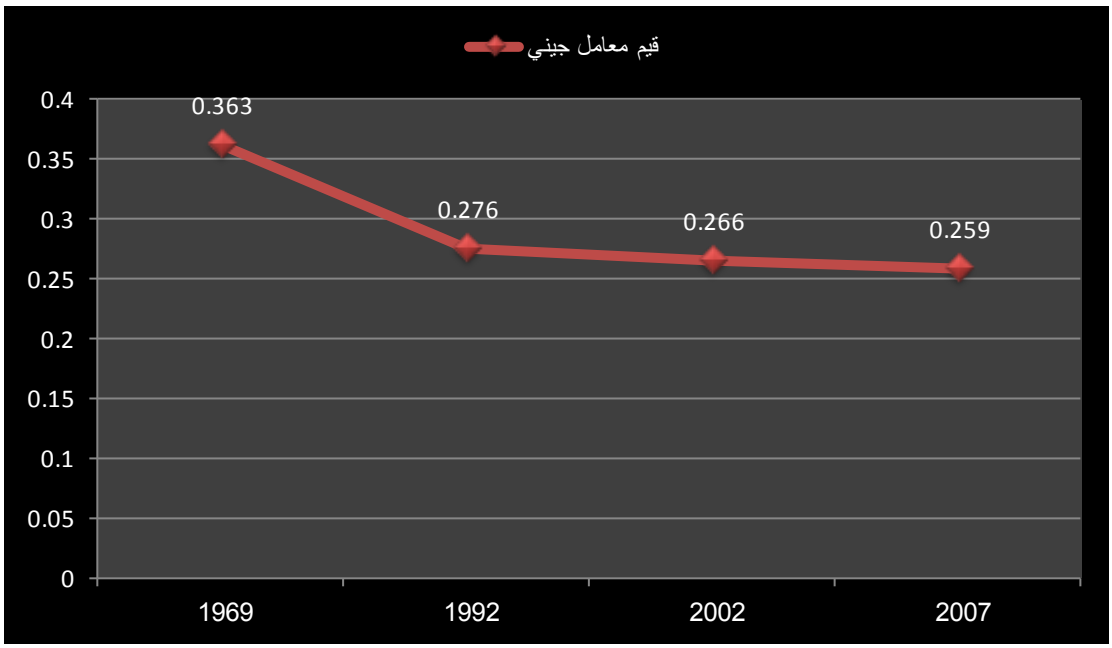

المصدر : من إعداد الباحث .

بناءً على ما تقدم يمكن أن نَخْلُص إلى نتيجةٍ مفادها أن الواقع العام أو الصورة العامة لتوزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي يعتبر توزيع عادل نسبياً ، ويتجه هذا التوزيع باستمرار نحو تقليل مستوى التفاوت وتحقيق مستويات أفضل من العدالة في التوزيع .

5-3 الإجراءات المتخذة من قبل الدولة الليبية بشأن تقليل التفاوت في توزيع الدخل الشخصي[1]

من خلال البيانات والمعلومات المتاحة في الاقتصاد الليبي عن واقع توزيع الدخل الشخصي يتضح أنه توزيع عادل نسبياً ، ويُعزى واقع العدالة النسبية في توزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي إلى جملة من العوامل والسياسات التي اتبعتها الحكومات الليبية المتعاقبة لتحقيق هذا الهدف والتي من أهمها :-

أولاً : تبني حزمة من السياسات الاجتماعية

أخذت الدولة الليبية على عاتقها التكفّل بتقديم العديد من الخدمات والتحويلات والإعانات لجميع مواطنيها في بعض المواضع ، ولبعض الفئات من المجتمع في مواضع أخرى ضمن منظومة متكاملة للخدمات الاجتماعية ، وتم ذلك من خلال إنشاء عدة مؤسسات ضمن هذه المنظومة ، حيث تم إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية بموجب القانون رقم 72 لسنة 1973 ، كما تم إنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمؤسسة الوطنية للسلع التموينية بموجب القانون رقم 68 لسنة 1971 ، إضافةً إلى التوسع في إنشاء المؤسسات الصحية والتعليمية بشكل متزايد ، وتفعيل دور بعض المؤسسات المصرفية كمصرف الادخار العقاري والمصرف الزراعي ومصرف التنمية ، وكل هذا كان من أجل تحقيق الأهداف التالية :-

1- منح الإعانات النقدية (المرتبات التضامنية) والإعانات العينية في حالات المرض وإصابة العمل والشيخوخة والعجز وفي حالات الكوارث والطوارئ والأسر التي لا عائل لها يعولها...الخ ، وذلك من أجل تحقيق مجتمع الكفاية والعدل ، وضمان توفير الحد الأدنى من العيش الكريم لكل أفراد المجتمع .

---

(1) - أنظر :

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة سابقاً ، اتجاهات توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في ليبيا ، مرجع سبق ذكره ، ص12-16 .
- يونس علي أسعيد البرغثي ، توزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي : حالة مدينة بنغازي 1995 ، مرجع سبق ذكره ، ص31-39 .
- وزارة التخطيط ، تقييم البرنامج التنموي 2008-20012 ، طرابلس ، ليبيا ، 2013 ، ص50 .

2- توفير السلع الأساسية المدعومة من قبل الدولة ، وبعض المواد والمحاصيل الزراعية ، ومساعدة المزارعين من خلال شراء فائض بعض المحاصيل الزراعية التي تنتجها مزارعهم كالزيتون والتمور والقمح والشعير وغير ذلك . كذلك إلزام التجار الذين يتاجرون بنفس نوعية السلع التي توفرها المؤسسة الوطنية للسلع التموينية بسعر موحَّد لهذه السلع ، بحيث يُمنع الاستغلال وعمليات التهريب الداخلية .

3- توفير السكن ، حيث حرصت الدولة الليبية على أن يتوفر المسكن لكل أسرة ليبية وذلك من خلال **:-**

1- قيام الدولة بشكل مباشر بإنشاء الوحدات السكنية وتوزيعها على الأسر الفقيرة .

2- تبني المؤسسات العامة المختلفة القيام ببناء المساكن لموظفيها .

3- منح القروض السكنية من قبل المصارف المختصة بذلك .

4- منح علاوات السكن لموظفي القطاع العام .

4- تقديم الخدمات التعليمية بشكل مجاني لجميع أفراد المجتمع .

5- تقديم الخدمات الصحية بشكل مجاني لجميع أفراد المجتمع .

ثانياً : تبني سياسة التوظف الكامل

أخذت الدولة الليبية على عاتقها الالتزام بتوفير فرص عمل للباحثين عن العمل وللخريجين الجدد من الجامعات في القطاعات الحكومية المختلفة ، وقد وصلت نسبة العاملين في القطاع العام والشركات المملوكة للدولة أكثر من 72% في عام 2012 ، ويلاحظ أنه وبرغم الإجراءات المختلفة والسياسة التشغيلية للدولة الليبية لامتصاص البطالة إلا أن نسبة البطالة كانت مرتفعة نسبياً حيث وصلت إلى 16.3% عام 2012 ، وهذا ربما راجع إلى ضآلة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وفشله في تحمل العبء جنباً إلى جنب مع القطاع العام فيما يخص السياسة التشغيلية .

إن الشيء الإيجابي في هذا الخصوص يتمثل في أن نسبة السواد الأعظم من القوى العاملة تتركز في القطاع العام الذي يخضع لنمط شبه ثابت في التدرج في سلم الأجور والرواتب ، حيث يمثل القانون رقم (15) لعام 1981 المظلة العامة التي تندرج تحتها الأجور والرواتب لكافة أو أغلب موظفي القطاع العام ، وهذا من شأنه أن يخلق تشابه أو تقارب في أنماط توزيع الدخول والإنفاق سواءً بين الأشخاص ، أو بين المناطق الجغرافية المختلفة داخل الدولة الواحدة . لذلك يمكن القول أن ارتفاع نسبة العاملين بالقطاع العام من ناحية ، والخضوع لقوانين ولوائح

موحدة وثابتة تبع نفس القطاع من ناحيةٍ أخرى ساهم في تخفيض مستوى التفاوت في توزيع الدخول .

ثالثاً : تبني سياسة التنمية المكانية وزيادة الإنفاق الاستثماري

اتجهت سياسة الدولة الاستثمارية باتجاه تطوير المناطق الجغرافية المختلفة في ليبيا بحيث يتم التوسع في تنفيذ برامج التنمية المكانية ، بهدف التغلب على نواحي التفاوت والاختلال في مستويات معيشة السكان بين المناطق المختلفة ، وهذا من شأنه عادةً أن يؤدي إلى توليد للدخول على المدى القصير ، وعلى المدى الطويل بناء طاقات إنتاجية وخدمية (بُنى أساسية) تساعد في تطوير وتوسيع النشاط الاقتصادي ومن تم زيادة العمالة وتوليد الدخول .

رابعاً : تبني سياسة الحد من العرض السلعي مقابل الإنفاق

إن نمط العرض السلعي يحدد نمط الإنفاق ومستواه ، فمحدودية العرض السلعي وصعوبة توافر فرص أو أوجه متعددة للإنفاق قد يفرض أنماطاً محددة من الإنفاق ويقيده برغم القدرة الشرائية (مستوى الدخل) التي قد تتجاوز محدودية هذا العرض السلعي ، فالدولة هي التي تقوم بالدراسات اللازمة لتحديد احتياجات المجتمع من السلع المختلفة وتحديد حجم الإنتاج المحلي ، ومن تم وضع الخطط والاستراتيجيات لما يجب أن يتم استيراده لتغطية الطلب المحلي . ويمكن توضيح فكرة الحد من العرض السلعي والغاية من وراء ذلك ، فعلى سبيل المثال فإن عرض السلع التموينية (السلع المدعّمة) من قبل الدولة وضمان توزيعها جغرافياً وبأسعار موحدة له أثرين ايجابيين **:** الأول أن ذلك يعمل على تماثل أنماط الإنفاق بين المناطق الجغرافية المختلفة ، والثاني أنه يعمل على تقليل التفاوت في الإنفاق بين فئات الدخل المختلفة داخل كل منطقة .

خامساً : تبني الأفكار الاشتراكية كآلية عمل في الحياة الاقتصادية

أُعتمد النظام الاشتراكي بشكل رئيسي في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية داخل الدولة الليبية ، وتم محاربة الفكر الرأسمالي الذي كان يُنظر إليه بأنه يجلب المشاكل الاقتصادية ويقود إلى تعميق الهوة فيما بين الدخول الشخصية . وهذا الأمر مكّن القطاع العام من السيطرة على معظم الأنشطة الاقتصادية ، وكان مبرر ذلك وَأْدُ أَيِّ محاولةٍ للاحتكار والاستغلال وتراكم رؤوس الأموال التي تظهر عند إطلاق العنان للقطاع الخاص من جهة ، ومن جهةٍ أخرى تحمّل أعباء القيام بجميع الأنشطة الخدمية التي يحجم القطاع الخاص أو يعجز عن القيام بها مثل خدمات التعليم والصحة والمرافق العامة ومشروعات البنية التحتية وغيرها .

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

يتضمن :

1-4 مقدمة .

2-4 التعريف بالمنطقة الجغرافية .

3-4 التعريف بالدراسة الميدانية .

4-4 الخصائص العامة لعينة الدراسة .

5-4 قياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي .

6-4 استعراض لنتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة الجزئية ومسوح ميزانية الأسرة فيما يخص قياس مستوى التفاوت من خلال قيم معامل جيني .

7-4 عمليات القياس الخاصة بأسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية .

8-4 عمليات القياس الخاصة بأساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية.

9-4 مناقشة فرضيات البحث .

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

1-4 مقدمة

يقدم هذا الفصل صورة عن واقع توزيع الدخل الشخصي في مدينة سرت من خلال نتائج الدراسة الميدانية .

ويتناول هذا الفصل بدايةً التعريف بالمنطقة الجغرافية ، والتعريف بالدراسة الميدانية ، ومن ثَم الخصائص العامة لعينة الدراسة ، ثم قياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ، ثم استعراض لنتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة الجزئية ومسوح ميزانية الأسرة فيما يخص قياس مستوى التفاوت من خلال قيم معامل جيني ، ثم عمليات القياس الخاصة بأسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية ، وأخيراً عمليات القياس الخاصة بأساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية.

2-4 التعريف بالمنطقة الجغرافية[1]

تتمتع منطقة سرت بموقع فريد ، فهي تتوسط جُغرافية ليبيا وتَحْتَضِنُ جزءً كبيراً من ساحل البحر الأبيض المتوسط بطول 400 كيلومتر تقريباً ، وتُطل على الخليج الذي عرف بها **(خليج سرت)** ، وتبلغ مساحتها حوالي (69) ألف كيلومتر مربع .

وتمتاز المناطق الشاطئية لسرت بطقس متوسطي معتدل معظم فصول السنة ، أما المناطق البعيدة عن الساحل فتتميز بأنها شديدة الحرارة صيفاً وشديدة البرودة شتاءً ، ويتراوح المتوسط السنوي لهطول الأمطار مابين 200 ملم عند الشريط الساحلي و 50 ملم بالمناطق شبه الصحراوية البعيدة عن الساحل .

ويبلغ عدد سكانها حوالي 162,841 ألف نسمة ، يعيش أغلبهم على العمل في مجال تربية الماشية والإبل في المساحات الشاسعة من الأراضي الرعوية ، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الزراعية وبعض المهن الحرفية .

وتضم منطقة سرت حوالي 25 مجلس تسييري تمثل حدودها الجغرافية والإدارية وهي **:-**

الرباط ، المنطقة السكنية الثانية ، خليج سرت ، سرت المركز ، أبوهادي ،

---

(1) - أنظر :

- وزارة الصناعة : مراقبة الصناعة سرت ، تقرير عن مراقبة الصناعة ، 2014 ، ص3-8 .

زمزم ، بن جَوّاد ، الوشكة ، أهراوة ، القُرضابية ، جارف ، أبوزاهية ، أبونجيم ، الزعفران ، الغربيات ، النوفلية ، رأس الأنوف ، الوادي الأحمر ، أبوقرين ، المجاهد الجرم ، القبيبة ، أبوسعدة ، سلطان ، الحنيوة ، العامرة .

وتعتبر منطقة سرت الأقل حظاً في قطاع الصناعة حيث لم يتم توطين أيّةَ مشاريع صناعية كبرى ، ويمكن ذكر بعض المصانع التي تعد من المشروعات الصناعية المتوسطة بالمنطقة على النحو التالي **:-**

1- مصنع الأعلاف (يتبع الشركة العامة للمطاحن والأعلاف) .
2- مصنع القُرضابية للألبان (يتبع جهاز استثمار مياه النهر الصناعي) .
3- مصنع غسل وكبس الصوف (متوقف حالياً) .
4- مصنع المعدات البلاستيكية (متوقف حالياً) .
5- مصنع الأحذية (متوقف حالياً) .

3-4 التعريف بالدارسة الميدانية

إن أهم النقاط التي يمكن الإشارة إليها من أجل التعريف بالدراسة الميدانية يمكن تلخيصها على النحو التالي **:-**

1-3-4 أهداف الدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى الآتي **:-**

1- قياس مستوى التفاوت في توزيع الدخل الشخصي مابين أفراد المجتمع في مدينة سرت .
2- معرفة أسباب التفاوت في توزيع الدخل الشخصي مابين أفراد المجتمع في مدينة سرت .

2-3-4 منهجية الدراسة الميدانية

إن هذه الدراسة ترتكز أو تقوم على أساس البيانات والمعلومات التي يتم تجميعها من مجتمع الدراسة من خلال استمارة الاستبيان ، والخاصة بتوزيع الدخل الشخصي في مدينة سرت . ويمكن توضيح المنهجية التي تم إتباعها في هذه الدراسة على النحو التالي **:-**

أولاً : أدوات جمع البيانات

للحصول على البيانات والمعلومات التي تتطلبها الدراسة والوصول إلى تحقيق

أهداف الدراسة ، تم تبني عدة إجراءات أو أدوات تمثلت في الآتي **:-**

1- استمارة الاستبيان

تم تصميم استمارة استبيان **[**أنظر الملحق رقم **(1)]** روعيَ فيها توخّي أسلوب البساطة في الأسئلة التي تحتويها ، بحيث تكون سلسة وبعيدة عن الصعوبة والغموض ، وبحيث يمكن الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة لهذه الدراسة ، وكانت الأسئلة التي تحويها الاستمارة على النحو التالي **:-**

الجزء الأول : يتضمن عدة أسئلة تتعلق بخصائص المبحوثين ، ومستوى دخلهم .

الجزء الثاني : تضمن مجموعة من الأجوبة لسؤالين محوريين كان الغاية منهما جمع آراء المبحوثين حولهما ، وقد كان السؤالين على النحو التالي **:-**

السؤال الأول : ماهي أسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟ .

السؤال الثاني : ماهي أساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟ .

2- المقابلة الشخصية

تم الاعتماد على أسلوب المقابلة الشخصية في بعض الأحيان باعتبار أنّ هذا الأسلوب يُمَكِّن المبحوث من فهم بعض الأسئلة التي يجد صعوبةً في فهمها ، بالإضافةِ إلى أنه يضمن للباحث تعبئة الاستمارة بشكل صحيح ودقيق .

ثانياً : مجتمع وعينة الدراسة الميدانية

من خلال بعض المعطيات والمعلومات والأرقام التي تم الاعتماد عليها في تحديد حجم العينة والتي تم الحصول عليها من وزارة الاقتصاد ، تَبيّن أن حجم مجتمع الدراسة المتمثل في عدد أرباب الأسر في مدينة سرت يبلغ 26,541 رب أسرة .

وبناءً على ذلك تم اختيار عينة عشوائية بلغت 380 مفردة (أسرة) من مجموع مجتمع الدراسة ، وذلك استناداً إلى الجداول الإحصائية المختصة بتحديد حجم العينة **[**أنظر الملحق رقم **(2)]** . وقد تم تجزئة العينة الكلية إلى مجموعة من العينات بحسب التوزيع النسبي لعدد السكان موزعين على مناطقهم الجغرافية وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (4-1) .

الجدول رقم (4-1)

توزيع عينة الدراسة على المناطق الجغرافية حسب عدد العائلات لكل منطقة

تسلسل	المنطقة	عدد أفراد الأسر	عدد الأسر	النسبة %	عدد الاستمارات
1	الرباط	34409	5493	20.70	79
2	المنطقة السكنية الثانية	10493	1687	6.35	24
3	خليج سرت	16401	2765	10.42	40
4	سرت المركز	17952	2972	11.20	43
5	أبوهادي	11422	1778	6.70	25
6	زمزم	7424	1228	4.62	18
7	بن جواد	9868	1676	6.31	24
8	الوشكة	3032	496	1.87	7
9	أهراوة	4926	790	2.97	11
10	القرضابية	3408	532	2.00	8
11	جارف	3482	562	2.12	8
12	أبوزاهية	3071	509	1.92	7
13	أبونجيم	2723	453	1.70	6
14	الزعفران	5076	849	3.20	12
15	الغربيات	2576	397	1.49	6
16	النوفلية	2061	443	1.67	6
17	رأس الأنوف	12204	1861	7.01	27
18	الوادي الأحمر	1530	245	0.92	4
19	أبوقرين	4313	719	2.71	10
20	المجاهد الجرم	1429	216	0.81	3
21	القبيبة	1682	303	1.14	4
22	أبوسعدة	665	114	0.43	2
23	سلطان	603	105	0.39	1
24	الحنيوة	1521	252	0.95	4
25	العامرة	570	96	0.36	1
المجموع	**25 منطقة**	**162841**	**26541**	**100**	**380**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من وزارة الاقتصاد فرع سرت .

ثالثاً : آلية توزيع واستعادة استمارات الاستبيان

قبل البدء في توزيع استمارات الاستبيان بشكلها النهائي تم إتباع بعض الخطوات التي يمكن ذكرها على النحو التالي :-

1- تم إجراء اختبار قَبلي جرى فيه توزيع عدد من استمارات الاستبيان على بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعتي سرت ومصراتة ، وذلك للإستئناس بآرائهم و ملاحظاتهم حول الشكل العام لنموذج الاستمارة ، وكان ذلك خلال الفترة 2014/03/23 إلى 2014/04/01 . وقد تم الالتزام بما أبدوه من ملاحظات وتعليقات ، وأخذ نموذج استمارة الاستبيان بعد ذلك الشكل ما قبل النهائي قُبَيْل مرحلة الاختبار البَعدي .

2- تم إجراء اختبار بَعدي وذلك بتوزيع عدد محدود من استمارات الاستبيان على جزء من مجتمع الدراسة ، بغرض تحديد مدى وضوح وسهولة الأسئلة التي تتضمنها استمارة الاستبيان ، بُغْيَة تجنب الإجابات المتضاربة أو غير الدقيقة والتي لا تخدم أغراض هذا البحث العلمي ، وتم ذلك خلال الفترة من 2014/05/10 إلى 2014/06/05 .

بعد الانتهاء من إجراء الاختبار البَعدي ، وتحديد حجم العينة المستهدفة ، ووضع أسئلة الاستبيان في صورتها النهائية ، تم توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة حسب التقسيم الجغرافي وكما هو موضح في الجدول رقم (4-1) . وقد تم توزيع استمارات الاستبيان على عدة مراحل إلى أن تم الوصول إلى حجم العينة المستهدفة .

تم البدء في عملية توزيع الاستمارات تحديداً في 2014/08/01 ، وتم تجميعها في 2014/09/25 ، أي خلال فترة استغرقت 56 يوماً . وقد تم استعادة جميع الاستمارات الموزعة دون أن يكون هناك فاقد فيما تم توزيعه من استمارات .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة تحاول من خلال البيانات والمعلومات التي أفرزتها استمارات الاستبيان قياس توزيع الدخل الشخصي في حالتين اثنتين وهما :-

1- حالة الدخل الأساسي **:** يقصد هنا بالدخل الأساسي هو المقدار النقدي الذي يتحصل عليه الفرد (رب الأسرة) كل شهر بشكل دوري غير منقطع وبمقدار ثابت ، سواءَ كان ذلك من وظيفةٍ حكوميةٍ أو من عمله لحساب نفسه بالقطاع الخاص . وغالباً ما يحصر الدخل الأساسي بالأجر ، أو المرتب ، أو ما يسمى اصطلاحاً بالمعاش .

2- حالة الدخل الإجمالي **:** يقصد هنا بالدخل الإجمالي الدخل الأساسي مضافاً إليه كل ما يتحصل عليه الفرد من مصادر أخرى مقابل عمل آخر يقوم به أو مقابل استخدام الغير لأحد ممتلكاته والتي قد تظهر في صورة إيجارات أو

فائدة أو أرباح] الدخل الإجمالي = الدخل الأساسي + الدخل من مصادر أخرى] .

وتجدر الإشارة إلى أن القصد بالإنفاق الأسري هو : المبالغ النقدية التي ينفقها الفرد (رب الأسرة) شهرياً على أوجه الإنفاق المختلفة ، **ويجب التنويه هنا إلى ملاحظة مهمة** ، فقد يَرِدُ في الجداول التوزيعية أن متوسط الإنفاق في بعض الأحيان يتجاوز متوسط الدخل الأساسي وهذا منطقي ، ولكن من غير المنطقي أن يتجاوز متوسط الدخل الإجمالي ، فعلى سبيل المثال قد يتحصل شخص ما على دخل أساسي مقدار 100 دينار ودخل من مصدر آخر مقداره 100 دينار أيضاً ، فيمكن أن يكون إنفاقه مثلاً 150 أو 180 أو 200 ، ولكن لايمكن أن يتجاوز إنفاقه أل 200 دينار وهو مقدار دخله الإجمالي .

4-4 الخصائص العامة لعينة الدراسة

تم تجزئة العينة الإجمالية المستهدفة بالدراسة إلى عدة توزيعات بحسب الجنس ، والفئة العمرية ، والمستوى التعليمي ، والقطاع ، والمنطقة التي تقطن بها الأسرة ، وعدد أفراد الأسرة ، وقد كانت هذه التوزيعات على النحو التالي :-

1-4-4 توزيع العينة حسب الجنس

يوضح الجدول رقم (4-2) أن نسبة الذكور من العدد الإجمالي لعينة الدراسة أكبر من نسبة الإناث ، ويوضح أيضاً أن متوسط الدخل للذكر سواءً الدخل الأساسي أو الدخل الإجمالي أعلى من متوسط دخل الأنثى ، فالذكور يمثلون مانسبته 67% من إجمالي العينة وبمتوسط دخل أساسي قدره 923.042 دينار ومتوسط دخل إجمالي قدره 1,073.687 دينار ، في حين أن الإناث مثلت مانسبته 33% من إجمالي العينة ، وبمتوسط دخل أساسي قدره 746.491 دينار ومتوسط دخل إجمالي قدره 818.991 دينار .

الجدول رقم (4-2)

توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	نسبة العينة %	مجموع الدخول الأساسية	متوسط الدخل الأساسي	مجموع الدخول الإجمالية	متوسط الدخل الإجمالي	إجمالي الإنفاق	متوسط الإنفاق
ذكر	256	67	236299	923.042	274864	1073.687	230830	901.679
أنثى	124	33	92565	746.491	101555	818.991	91865	740.846
المجموع	**380**	**100**	**328864**	**865.431**	**376419**	**990.576**	**322695**	**849.197**

المصدر : من إعداد الباحث .

2-4-4 توزيع العينة حسب العمر

يوضح الجدول رقم (4-3) أن عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم مابين 20-30 سنة يمثلون مانسبته 15% من إجمالي العينة وبمتوسط دخل أساسي قدره 821.438 دينار ومتوسط دخل إجمالي قدره 900.385 دينار ، وعدد الأفراد مابين 31-40 سنة يمثلون مانسبته 33% من إجمالي العينة وبمتوسط دخل أساسي قدره 906.283 دينار ومتوسط دخل إجمالي قدره 1,052.818 دينار ، وعدد الأفراد مابين 41-50 سنة يمثلون مانسبته 20% من إجمالي العينة وبمتوسط دخل أساسي قدره 976.236 دينار ومتوسط دخل إجمالي قدره 1,096.500 دينار ، وعدد الأفراد مابين 51-60 سنة يمثلون مانسبته 9% من إجمالي العينة وبمتوسط دخل أساسي قدره 863.529 دينار ومتوسط دخل إجمالي قدره 1,031.617 دينار ، وعدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم مابين 61-70 سنة يمثلون مانسبته 12% من إجمالي العينة وبمتوسط دخل أساسي قدره 740.666 دينار ومتوسط دخل إجمالي قدره 855.555 دينار ، وعدد الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن السبعين عاماً يمثلون مانسبته 11% من إجمالي العينة وبمتوسط دخل أساسي قدره 733.170 دينار ومتوسط دخل إجمالي قدره 840.975 دينار . ونلاحظ أن الفئة العمرية مابين 31-40 تتصدر العدد الأكبر في العينة المستهدفة بالدراسة حيث بلغ العدد 127 مفردة ، في حين أن الفئة العمرية مابين 51-60 شكلت العدد الأقل في العينة حيث كان العدد 34 مفردة .

الجدول رقم (4-3)

توزيع العينة حسب العمر

العمر	العدد	نسبة العينة %	مجموع الدخول الأساسية	متوسط الدخل الأساسي	مجموع الدخول الإجمالية	متوسط الدخل الإجمالي	إجمالي الإنفاق	متوسط الإنفاق
30-20	57	15	46822	821.438	51322	900.385	43550	764.035
40-31	127	33	115098	906.283	133708	1052.818	107210	844.173
50-41	76	20	74194	976.236	83334	1096.500	69405	913.223
60-51	34	9	29360	863.529	35075	1031.617	32280	949.411
70-61	45	12	33330	740.666	38500	855.555	36480	810.666
71 فأكثر	41	11	30060	733.170	34480	840.975	33770	823.658
المجموع	**380**	**100**	**328864**	**865.431**	**376419**	**990.576**	**322695**	**849.197**

المصدر : من إعداد الباحث .

3-4-4 توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

يوضح الجدول رقم (4-4) أن عدد الأفراد ذوي التحصيل العلمي المرتفع الذي يبدأ بالبكالوريوس ثم الماجستير وينتهي بالدكتوراه ، يمثلون مانسبته 31% و 6% و2% من إجمالي العينة على التوالي ، وبمتوسط دخل [أساسي 954.991 ، إجمالي 1,133.268] و [أساسي 1,270.454 ، إجمالي 1,297.727] و [أساسي 1,711.111 ، إجمالي 1,766.666] دينار على التوالي ، وعدد الأفراد الحاصلين على الشهادة الإعدادية والشهادة الثانوية يمثلون مانسبته 12% و 23% من إجمالي العينة وبمتوسط دخل قدره [أساسي 671.744 ، إجمالي 762.209] و [أساسي 792.241 ، إجمالي 893.735] دينار على التوالي ، في حين أن الأفراد ذوي التحصيل العلمي المنخفض أو المعدوم بشهادة ابتدائية أو أنهم أمّيون يمثلون مانسبته 13% على حدٍّ سواء من إجمالي العينة وبمتوسط دخل قدره [أساسي 723.2 ، إجمالي 857.8] و [أساسي 785 ، إجمالي 873.8] دينار على التوالي ، وهذه النتيجة ربما تعطي مؤشراً واضحاً على العلاقة الطردية مابين مستوى دخل الفرد والمستوى التعليمي الذي يتحصل عليه . إن هذا الأمر يبدو واقعياً ومنطقياً من الناحية النظرية فكلما زادت الدرجة العلمية أو زاد مستوى التحصيل العلمي للفرد كلما زاد دخله الشخصي والعكس صحيح أي كلما كان مستوى التحصيل العلمي منخفضاً أو متدنياً كلما كان مستوى الدخل الشخصي متدنياً بالتبعية .

الجدول رقم (4-4)

توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	نسبة العينة %	مجموع الدخول الأساسية	متوسط الدخل الأساسي	مجموع الدخول الإجمالية	متوسط الدخل الإجمالي	إجمالي الإنفاق	متوسط الإنفاق
أمي	50	13	37900	785.000	43690	873.800	41360	827.200
شهادة ابتدائية	50	13	36160	723.200	42890	857.800	40180	803.600
شهادة إعدادية	43	12	28885	671.744	32775	762.209	31625	735.465
شهادة ثانوية أو ما يعادلها	87	23	68925	792.241	77755	893.735	65720	755.402
بكالوريوس أو ما يعادله	119	31	113644	954.991	134859	1133.268	105760	888.739
ماجستير	22	6	27950	1270.454	28550	1297.727	24450	1111.363
دكتوراه	9	2	15400	1711.111	15900	1766.666	13600	1511.111
المجموع	**380**	**100**	**328864**	**865.431**	**376419**	**990.576**	**322695**	**849.197**

المصدر : من إعداد الباحث .

4-4-4 توزيع العينة حسب القطاع

يوضح الجدول رقم (4-5) أن عدد العاملين بالقطاع العام يمثلون مانسبته 73% من إجمالي العينة وبمتوسط دخل أساسي قدره 893.974 دينار ومتوسط دخل إجمالي قدره 1,010.121 دينار ، في حين أن العاملون بالقطاع الخاص يمثلون مانسبته 27% من إجمالي العينة وبمتوسط دخل أساسي قدره 786.584 دينار ومتوسط دخل إجمالي قدره 936.584 دينار . وربما أن النسبة المرتفعة للعاملين بالقطاع العام مقارنةً بنسبة العاملين بالقطاع الخاص تعكس توجّه الأفراد ورغبتهم في الانخراط بالعمل في القطاع العام بدلاً من الخاص ، خصوصاً في الآونة الأخيرة في ظل المرتبات المرتفعة نسبياً التي يمنحها القطاع العام للعاملين في نطاقه .

الجدول رقم (4-5)

توزيع العينة حسب القطاع

القطاع	العدد	نسبة العينة %	مجموع الدخول الأساسية	متوسط الدخل الأساسي	مجموع الدخول الإجمالية	متوسط الدخل الإجمالي	إجمالي الإنفاق	متوسط الإنفاق
عام	279	73	249419	893.974	281824	1010.121	239225	875.437
خاص	101	27	79445	786.584	94595	936.584	83470	826.435
المجموع	**380**	**100**	**328864**	**865.431**	**376419**	**990.576**	**322695**	**849.197**

المصدر : من إعداد الباحث .

4-4-5 توزيع العينة حسب منطقة سكن الأسرة

يوضح الجدول رقم (4-6) أن عدد الأسر القاطنة بالمنطقة السكنية الرباط مثلت مانسبته 21% وهي النسبة الأعلى من إجمالي عينة الدراسة وبمتوسط دخل أساسي قدره 835.063 دينار ومتوسط دخل إجمالي قدره 982.531 دينار ، في حين أن عدد الأسر القاطنة في المنطقتين السكنيتين سلطان والعامرة مثلت مانسبته 0.3% على حدٍّ سواء وهي النسبة الأدنى من إجمالي عينة الدراسة وبمتوسط دخل قدره 800 دينار و 790 دينار على التوالي ، وانحصرت النسب المتفاوتة للأسر بالمناطق السكنية الأخرى مابين هاتين النسبتين (21% ، 0.3%) فيما أخذ متوسط الدخل الأساسي يصعد حيناً في بعض المناطق متجاوزاً أل 835 دينار ، ويهبط حيناً في مناطق أخرى ليقل عن أل790 دينار ، وكذلك هو الحال بالنسبة للدخل الإجمالي الذي أخذ يصعد حيناً متجاوزاً 982.531 دينار ويهبط حيناً ليقل عن 790 دينار .

الجدول رقم (4-6)

توزيع العينة حسب منطقة سكن الأسرة

المنطقة	العدد	نسبة العينة %	مجموع الدخول الأساسية	متوسط الدخل الأساسي	مجموع الدخول الإجمالية	متوسط الدخل الإجمالي	إجمالي الإنفاق	متوسط الإنفاق
الرباط	79	21	65970	835.063	77620	982.531	69240	876.455
السكنية الثانية	24	6	23041	960.041	26561	1106.708	20450	852.083
خليج سرت	40	10	33347	833.675	37847	946.175	32520	813.000
سرت المركز	43	11	42010	976.976	48290	1123.023	39995	930.116
أبوهادي	25	6	21640	865.600	25840	1033.600	21400	856.000
زمزم	18	5	16480	915.555	18070	1003.888	15930	885.000
بن جواد	24	6	19720	821.666	21720	905.000	20350	847.916
الوشكة	7	2	5820	831.428	6170	881.428	5320	760.000
أهراوة	11	3	9580	870.909	10280	934.545	9700	881.818
القرضابية	8	2	8216	1027.000	8616	1077.000	6950	868.750
جارف	8	2	5100	637.500	5400	675.000	4520	565.000
أبوزاهية	7	2	7390	1055.714	8790	1255.714	6500	928.571
أبونجيم	6	2	5040	840.000	5940	990.000	4640	773.333
الزعفران	12	3	11760	980.000	15410	1284.166	11900	991.666
الغربيات	6	2	4270	711.666	4520	753.333	4370	728.333
النوفلية	6	2	4450	741.666	4450	741.666	4050	675.000
رأس الأنوف	27	7	21830	808.518	24295	899.814	21870	810.000
الوادي الأحمر	4	1	2410	602.500	2860	715.000	2690	672.500
أبوقرين	10	3	7720	772.000	8520	852.000	7600	760.000
المجاهد الجرم	3	0.8	2730	910.000	3130	1043.333	2800	933.333
القبيبة	4	1	2900	725.000	3100	775.000	3000	750.000
أبوسعدة	2	0.6	1300	650.000	2350	1175.000	1700	850.000
سلطان	1	0.3	800	800.000	800	800.000	750	750.000
الحنيوة	4	1	4550	1137.500	5050	1262.000	3850	962.500
العامرة	1	0.3	790	790.000	790	790.000	600	600.000
المجموع	**380**	**100**	**328864**	**865.431**	**376419**	**990.576**	**322695**	**849.197**

المصدر : من إعداد الباحث .

6-4-4 توزيع العينة حسب عدد أفراد الأسرة

يوضح الجدول رقم (4-7) أن الأسر المتكونة من 2-4 أفراد تمثل مانسبته 30% من إجمالي عينة الدراسة وبمتوسط دخل أساسي قدره 904.147 دينار ومتوسط دخل إجمالي قدره 1,021.104 دينار ، أما الأسر المتكونة من 5-7 أفراد تمثل مانسبته 29% من إجمالي العينة وبمتوسط دخل أساسي قدره 893.187 دينار ومتوسط دخل إجمالي قدره 1,016.758 دينار ، أما الأسر المتكونة من 8-10 أفراد كانت نسبتها من إجمالي العينة المستهدفة بالدراسة 23% وقد كان متوسط الدخل الأساسي لهذه الأسر 823.720 دينار ومتوسط الدخل الإجمالي 925.406 دينار ، وأخيراً فإن الأسر التي يزيد أفرادها عن العشرة مثلث مانسبته 18% من إجمالي العينة وبمتوسط دخل أساسي قدره 806.110 دينار ومتوسط دخل إجمالي قدره 978.059 دينار .

ويبدو من الجدول رقم [4-7] أن الدخول المرتفعة نسبياً تتركز في أرباب الأسر الصغيرة ، ولعل تفسير ذلك يرجع إلى أن هؤلاء الأشخاص هم غالباً من الفئات العمرية الصغيرة (صغار السن) الذين أُتيحت لهم الفرصة لرفع مستويات تحصيلهم العلمي ، وبالتالي نيل درجات وظيفية عاليةٍ نسبياً وفقاً لشهاداتهم العلمية الحاصلين عليها ، وبالتأكيد أن هذه الدرجات الوظيفية العالية تتيح لهم الحصول على مرتبات أو دخول مرتفعة أيضاً مقارنة بمن أنخفض مستوى تحصيلهم العلمي .

الجدول رقم (4-7)

توزيع العينة حسب عدد أفراد الأسرة

أفراد الأسرة	العدد	نسبة العينة %	مجموع الدخول الأساسية	متوسط الدخل الأساسي	مجموع الدخول الإجمالية	متوسط الدخل الإجمالي	إجمالي الإنفاق	متوسط الإنفاق
4-2	115	30	103977	904.147	117427	1021.104	91440	795.130
7-5	112	29	100037	893.187	113877	1016.758	96215	859.062
10-8	86	23	70840	823.720	79585	925.406	73380	853.255
أكثر من 10	67	18	54010	806.110	65530	978.059	61660	920.278
المجموع	**380**	**100**	**328864**	**865.431**	**376419**	**990.576**	**322695**	**849.197**

المصدر : من إعداد الباحث .

5-4 قياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي

كما ذكر آنفاً إن هذه الدراسة تحاول من خلال البيانات والمعلومات التي أفرزتها استمارات الاستبيان قياس مستوى التفاوت في توزيع الدخل الشخصي في مدينة سرت لحالتين اثنتين وهما :-

1- حالة الدخول الأساسية .
2- حالة الدخول الإجمالية .

وسيتم في كل حالة قياس مستوى التفاوت في توزيع الدخل الشخصي باستخدام المقاييس الثلاثة وهي منحنى لورانز ، ومعامل جيني ، ومعامل كوزنتز والتي قد تم التحدث عنها بشيء من الإسهاب في الفصل الثاني .

وستكون تراتبية القياس على النحو التالي : سيتم البدء في عمليات القياس باستخدام منحنى لورانز أولاً للحالتين ، ثم استخدام معامل جيني ثانياً ، ثم أخيراً استخدام معامل كوزنتز .

1-5-4 جدول ومنحنى لورانز

يمثل منحنى لورانز - كما ذكر في الفصل الثاني - التحليل أو التوصيف البياني لمستوى التفاوت في توزيع الدخول الشخصية ، ويقع على هذا المنحنى مجموعة من النقاط البيانية التي تمثل بدورها حزمة من الفئات الدخلية ، وكلما أقترب هذا المنحنى من خط المساواة أو خط العدالة التامة كلما دلَّ ذلك على انخفاض مستوى التفاوت في توزيع الدخول الشخصية ، والعكس صحيح ، فكلما أبتعد هذا المنحنى عن خط العدالة التامة كلما دلَّ ذلك على ارتفاع مستوى التفاوت في توزيع الدخول الشخصية .

وللوصول إلى منحنى لورانز يتم إعداد جدول خاص يسمى جدول لورانز ، كما هو موضح في الجدولين رقم (4-8) ورقم (4-9) ، حيث يتم في هذين الجدولين تقسيم العدد الإجمالي للأسر (عينة الدراسة) إلى عدة فئات دخلية كما هو مبين في العمود الأول من الجدولين ، بحيث تكون كل فئة تمثل نسبة مئوية لمكتسبي الدخول من إجمالي الدخول وهو مايبينه العمود الثاني في كلاَ الجدولين ، ثم يتم تقسيم مجمل الدخول لكل فئة على المجموع الكلي للدخول وماينتج من أرقام عشرية يتم ضربها ب(100) فنحصل على النسبة المئوية للدخل الخاص بكل فئة دخلية كما هو مبين بالعمود الثالث ، أما العمودين الرابع والخامس فهما يمثلان النسب المئوية المتجمعة أو المتراكمة لمكتسبي الدخول وللدخول المكتسبة .

الجدول رقم (4-8)

جدول لورانس في حالة الدخل الأساسي

تصاعد الفئات حسب نسب الدخل	النسب المئوية لمكتسبي الدخول %	النسب المئوية للدخل المكتسب %	النسب المئوية المجمعة لمكتسبي الدخول %	النسب المئوية المجمعة للدخل المكتسب %
الفئة الأولى	10	5.11	10	5.11
الفئة الثانية	10	6.25	20	11.36
الفئة الثالثة	10	6.99	30	18.35
الفئة الرابعة	10	7.85	40	26.20
الفئة الخامسة	10	8.25	50	34.45
الفئة السادسة	10	9.19	60	43.64
الفئة السابعة	10	10.02	70	53.66
الفئة الثامنة	10	11.13	80	64.79
الفئة التاسعة	10	14.43	90	79.22
الفئة العاشرة	10	20.77	100	100

المصدر : من إعداد الباحث .

الجدول رقم (4-9)

جدول لورانس في حالة الدخل الإجمالي

تصاعد الفئات حسب نسب الدخل	النسب المئوية لمكتسبي الدخول %	النسب المئوية للدخل المكتسب %	النسب المئوية المجمعة لمكتسبي الدخول %	النسب المئوية المجمعة للدخل المكتسب %
الفئة الأولى	10	5.38	10	5.38
الفئة الثانية	10	6.29	20	11.67
الفئة الثالثة	10	7.00	30	18.67
الفئة الرابعة	10	7.37	40	26.04
الفئة الخامسة	10	8.09	50	34.13
الفئة السادسة	10	8.92	60	43.05
الفئة السابعة	10	9.94	70	52.99
الفئة الثامنة	10	12.05	80	65.04
الفئة التاسعة	10	14.36	90	79.40
الفئة العاشرة	10	20.60	100	100

المصدر : من إعداد الباحث .

ومن خلال الجدول رقم (4-8) والجدول رقم (4-9) يمكن رسم منحنيان يمثلان حالة توزيع الدخول الشخصية في مدينة سرت ، الأول يأخذ حالة الدخل الأساسي والثاني يأخذ حالة الدخل الإجمالي ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم [4-1] والشكل رقم [4-2] :

الشكل رقم [4-1]

منحنى لورانز في حالة الدخل الأساسي

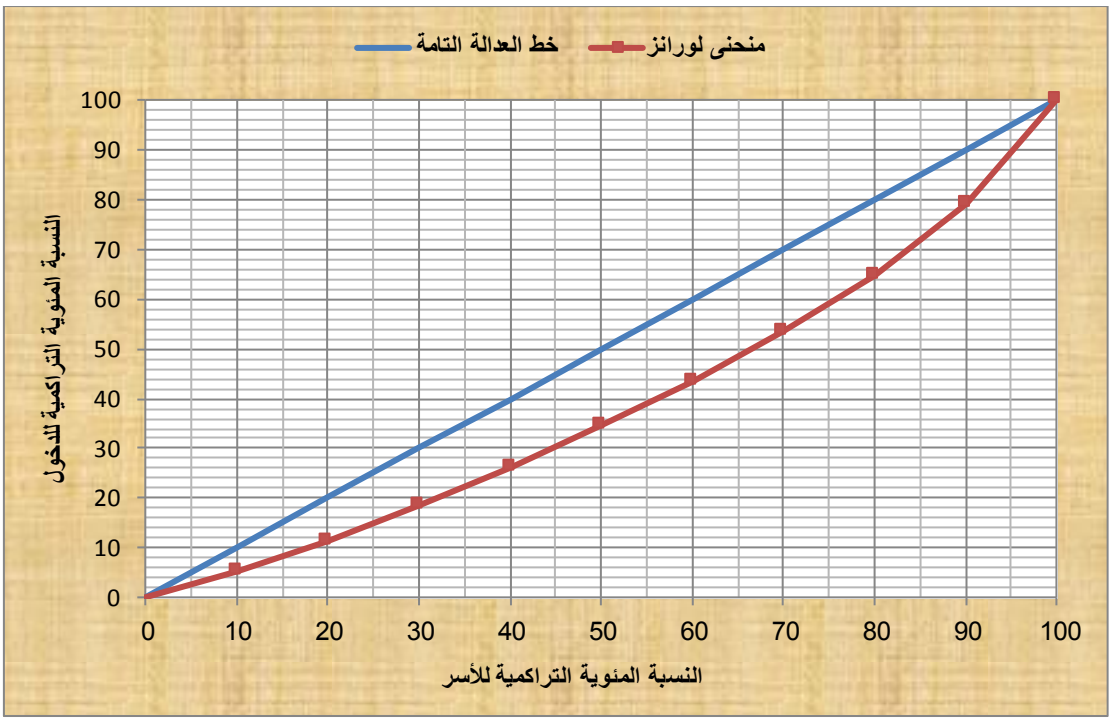

المصدر : من إعداد الباحث .

الشكل رقم [4-2]

منحنى لورانز في حالة الدخل الإجمالي

المصدر : من إعداد الباحث .

2-5-4 معامل جيني

يعتبر معامل جيني من أهم المقاييس الخاصة بقياس مستوى التفاوت في توزيع الدخل الشخصي والأكثر استخداماً من قبل الإحصائيين والاقتصاديين للوصول إلى هذا الهدف (أي قياس التفاوت) ، وقد قدم جيني طريقتان خاصتان بقياس التفاوت في توزيع الدخول الشخصية ، الأولى بيانية يراها الكثيرون كونها لا تعدوا أن تكون صورة مماثلة أو امتداداً لمنحنى لورانز ـ أنظر الفصل الثاني ـ أما الطريقة الأخرى فهي مغايرة عن الطريقة الأولى ، حيث تأخذ شكل صيغة رياضية ينتج عنها قيمة عددية تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح .

ويمكن التوصل إلى قيمة هذا المعامل من خلال تجميع بيانات وجدولتها كما يظهر في الجدولين رقم (4-10) ورقم (4-11) ، حيث يتم تقسيم مفردات العينة الإجمالية إلى عدة فئات عشرية ، ثم يتم حساب نسبة مفردات كل فئة لإجمالي العينة ، ثم تحسب مجاميع دخول كل فئة ونسبتها إلى الدخل الإجمالي للعينة ، وما ينتج عن هذه العمليات الحسابية يتم تطبيقه على الصيغة الرياضية لمعامل جيني فنحصل على قيمة هذا المعامل . **وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصيغة الرياضية التي تم استخدامها للوصول إلى قيمة معامل جيني هي الصيغة رقم (2) في الفصل الثاني .**

الجدول رقم (4-10)

قيمة معامل جيني لتوزيع الدخول الأساسية في مدينة سرت

فئات الدخل	عدد الأسر	مجموع دخل كل فئة	التكرار النسبي للدخل	التكرار النسبي للأسر w	التكرار المتجمع الصاعد لفئات الدخل S_i	التكرار المتجمع الصاعد للفئة السابقة S_{i-1}	S_i+S_{i-1}	$W(S_i+S_{i-1})$
الفئة الأولى	38	16809	5.11	10	5.11	0	5.11	51.1
الفئة الثانية	38	20556	6.25	10	11.36	5.11	16.47	164.7
الفئة الثالثة	38	22997	6.99	10	18.35	11.36	29.81	298.1
الفئة الرابعة	38	25825	7.85	10	26.20	18.35	44.55	445.5
الفئة الخامسة	38	27140	8.25	10	34.45	26.20	60.65	606.5
الفئة السادسة	38	30230	9.19	10	43.64	34.45	78.09	780.9
الفئة السابعة	38	32945	10.02	10	53.66	43.64	97.30	973.0
الفئة الثامنة	38	36600	11.13	10	64.79	53.66	118.45	1184.5
الفئة التاسعة	38	47462	14.43	10	79.22	64.79	144.01	1440.1
الفئة العشرة	38	68300	20.77	10	100	79.22	179.22	1792.2
المجموع	380	328864	100	100				**7736.6**

المصدر : من إعداد الباحث .

قيمة معامل جيني = **G** = 1 – 7736.6/10,000 = **0.2263**

الجدول رقم (4-11)

قيمة معامل جيني لتوزيع الدخول الإجمالية في مدينة سرت

فئات الدخل	عدد الأسر	مجموع دخل كل فئة	التكرار النسبي للدخل	التكرار النسبي للأسر w	التكرار المتجمع الصاعد لفئات الدخل S_i	التكرار المتجمع الصاعد للفئة السابقة S_{i-1}	S_i+S_{i-1}	$W(S_i+S_{i-1})$
الفئة الأولى	38	20255	5.38	10	5.38	0	5.38	53.8
الفئة الثانية	38	23680	6.29	10	11.67	5.38	17.05	170.5
الفئة الثالثة	38	26355	7.00	10	18.67	11.67	30.34	303.4
الفئة الرابعة	38	27740	7.37	10	26.04	18.67	44.71	447.1
الفئة الخامسة	38	30460	8.09	10	34.13	26.04	60.17	601.7
الفئة السادسة	38	33592	8.92	10	43.05	34.13	77.18	771.8
الفئة السابعة	38	37425	9.94	10	52.99	43.05	96.04	960.4
الفئة الثامنة	38	45340	12.05	10	65.04	52.99	118.03	1180.3
الفئة التاسعة	38	54040	14.36	10	79.40	65.04	144.44	1444.4
الفئة العشرة	38	77532	20.60	10	100	79.40	179.40	1794.0
المجموع	380	376419	100	100				**7727.4**

المصدر : من إعداد الباحث .

قيمة معامل جيني **=** **G** = 1 – 7727.4/10,000 = **0.2272**

3-5-4 معامل كوزنتز

يعتبر معامل كوزنتز من المقاييس المهمة التي يتم من خلالها قياس مستوى التفاوت في توزيع الدخول الشخصية ، حالهُ في ذلك حال منحنى لورانز ومعامل جيني ، غير أنه يختلف عن منحنى لورانز ويتفق مع معامل جيني في كونه صيغة رياضية ، أي أنه يقيس مستوى التفاوت بشكل رياضي وليس بطريقة بيانية كما هو الحال في منحنى لورانز . وقد قدم كوزنتز صيغة رياضية ـ تم التحدث عنها بشكل مفصل في الفصل الثاني ـ يتم من خلالها قياس مستوى التفاوت في توزيع الدخول الشخصية ، بحيث تنحصر قيمة هذا المعامل مابين الصفر وهي حالة العدالة التامة في التوزيع ، ومابين الواحد الصحيح الذي يمثل حالة عدم العدالة أو حالة التفاوت المطلق في التوزيع .

ولا يختلف جدول كوزنتز عن جدول لورانس إلا في العمودين الأخيرين كما هو موضح بالجدولين رقم (4-12) ورقم (4-13) ، حيث يمثل العمود ماقبل الأخير حاصل طرح الرقم 10 (وهو عدد الفئات العشرية للدخل أو للإنفاق) من النسبة المئوية للدخل أو الإنفاق ، وتأخذ القيمة التي تنتج عن عملية الطرح هذه قيمتها المطلقة في العمود الأخير للتخلص من الإشارة السالبة . **وتجدر الإشارة هنا إلى أن**

الصيغة الرياضية التي تم استخدامها للوصول إلى قيمة كوزنتز هي الصيغة رقم (3) في الفصل الثاني .

الجدول رقم (4-12)

قيمة معامل كوزنتز لتوزيع الدخول الأساسية في مدينة سرت

النسب العشرية	مجموع الدخول لكل فئة عشرية	نسبة دخل كل فئة عشرية إلى الدخل الإجمالي	النسبة المئوية للدخل %	D - 10	[D-10]
الفئة الأولى	16809	0.0511	5.11	- 4.89	4.89
الفئة الثانية	20556	0.0625	6.25	- 3.75	3.75
الفئة الثالثة	22997	0.0699	6.99	- 3.01	3.01
الفئة الرابعة	25825	0.0785	7.85	- 2.15	2.15
الفئة الخامسة	27140	0.0825	8.25	- 1.75	1.75
الفئة السادسة	30230	0.0919	9.19	- 0.81	0.81
الفئة السابعة	32945	0.1001	10.01	0.01	0.01
الفئة الثامنة	36600	0.1112	11.12	1.12	1.12
الفئة التاسعة	47462	0.1442	14.42	4.42	4.42
الفئة العشرة	68300	0.2076	20.76	10.76	10.76
المجموع	328864	1.0000	100	0.00	**32.67**

المصدر : من إعداد الباحث .

قيمة معامل كوزنتز **=** **k** = 32.67/180 = **0.1815**

الجدول رقم (4-13)

قيمة معامل كوزنتز لتوزيع الدخول الإجمالية في مدينة سرت

النسب العشرية	مجموع الدخول لكل فئة عشرية	نسبة دخل كل فئة عشرية إلى الدخل الإجمالي	النسبة المئوية للدخل %	D - 10	[D-10]
الفئة الأولى	20255	0.0538	5.38	- 4.62	4.62
الفئة الثانية	23680	0.0629	6.29	- 3.71	3.71
الفئة الثالثة	26355	0.0700	7.00	- 3.00	3.00
الفئة الرابعة	27740	0.0736	7.36	- 2.64	2.64
الفئة الخامسة	30460	0.0809	8.09	- 1.91	1.91
الفئة السادسة	33592	0.0892	8.92	- 1.08	1.08
الفئة السابعة	37425	0.0994	9.94	- 0.06	0.06
الفئة الثامنة	45340	0.1204	12.04	2.04	2.04
الفئة التاسعة	54040	0.1435	14.35	4.35	4.35
الفئة العشرة	77532	0.2059	20.59	10.59	10.59
المجموع	376419	1.0000	100	0.00	**34**

المصدر : من إعداد الباحث .

قيمة معامل كوزنتز **=** **k** = 34/180 = **0.1889**

6-4 استعراض لنتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة الجزئية ومسوح ميزانية الأسرة فيما يخص قياس مستوى التفاوت من خلال قيم معامل جيني

نستذكر هنا القاعدة التي تنص على أن قيمة معامل جيني محصورة بين 0.20-0.35 تُمَثِّلُ عدالةً نسبيةً في توزيع الدخول الشخصية ، أما قيمته محصورة بين 0.50-0.70 تعبر عن درجةٍ مرتفعةٍ نسبياً من التفاوت في التوزيع .

أظهرت نتائج القياس فيما يتعلق بتوزيع الدخل الشخصي في مدينة سرت أن قيمة معامل جيني بلغت (0.226) ، وهذا يعني أن توزيع الدخول الشخصية يتسم بالتفاوت النسبي ، بيد أنه يعتبر توزيع عادل نسبياً . وإذا ماقمنا بإجراء مقارنة بين نتيجة الدراسة الحالية ونتائج الدراسات السابقة الجزئية (دراسة منطقة بنغازي ، دراسة منطقة طرابلس) من جهة ، ومقارنة نتائج مسوح ميزانية الأسرة بعضها ببعض من جهة أخرى ، فيما يخص قياس مستوى التفاوت في توزيع الدخل الشخصي خلال فترات زمنية مختلفة يمكن أن نلخّص ذلك كما يظهر في الجدول رقم (4-14) :

الجدول رقم (4-14)

قيم معامل جيني لتوزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي على المستوى الكلي والجزئي خلال الفترة (1969-2014)

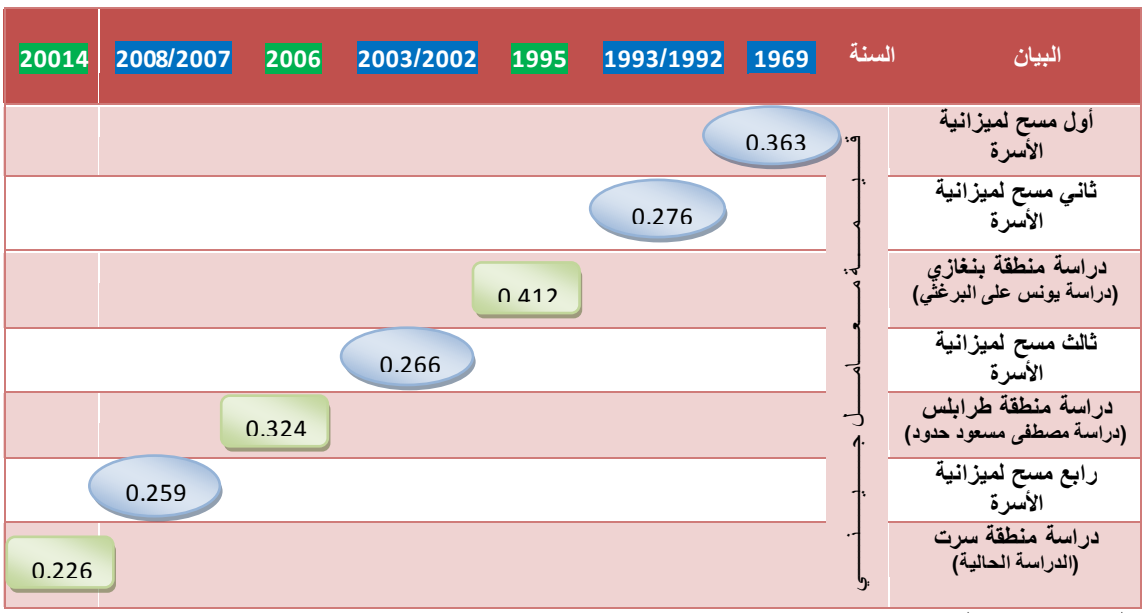

المصدر : من إعداد الباحث .

فيما يخص مقارنة نتائج الدراسات الجزئية نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-14) أن قيمة معامل جيني للدراسة التي أجريت على مدينة سرت (الدراسة الحالية)

تعتبر أقل قيمةً مقارنةً بقيمة نفس المعامل لدراستي بنغازي وطرابلس ، وهذا يعني أن توزيع الدخول الشخصية في منطقة سرت يعتبر نسبياً أكثر عدالة من توزيع الدخول الشخصية في المنطقتين الأخريين .

كذلك يظهر من خلال الجدول رقم (4-14) أن توزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي يتجه باستمرار نحو تقليل مستوى التفاوت وتحقيق مستويات عدالة توزيعية أفضل بمرور الوقت سواءً على المستوى الجزئي للمناطق الجغرافية أو على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني ككل . وهذا مايؤكده الانخفاض المستمر في قيمة معامل جيني الذي أنخفض من (0.363) في مسح 1969 إلى (0.276) في مسح 1993/1992 ثم إلى (0.266) في مسح 2003/2002 وأستمر هذا الانخفاض إلى أن وصل إلى (0.259) في مسح 2008/2007 . كذلك هو الحال على المستوى الجزئي حيث انخفضت قيمة معامل جيني من (0.412) في دراسة بنغازي إلى (0.324) في دراسة طرابلس ثم أستمر بالانخفاض إلى أن وصل إلى (0.226) في آخر دراسة وهي الدراسة التي تمّت على منطقة سرت ، ويمكن عرض ذلك بيانياً من خلال الشكل رقم [4-3] :

الشكل رقم [4-3]

قيم معامل جيني لتوزيع الدخول الشخصية في الاقتصاد الليبي على المستوى الكلي والجزئي خلال الفترة (1969-2014)

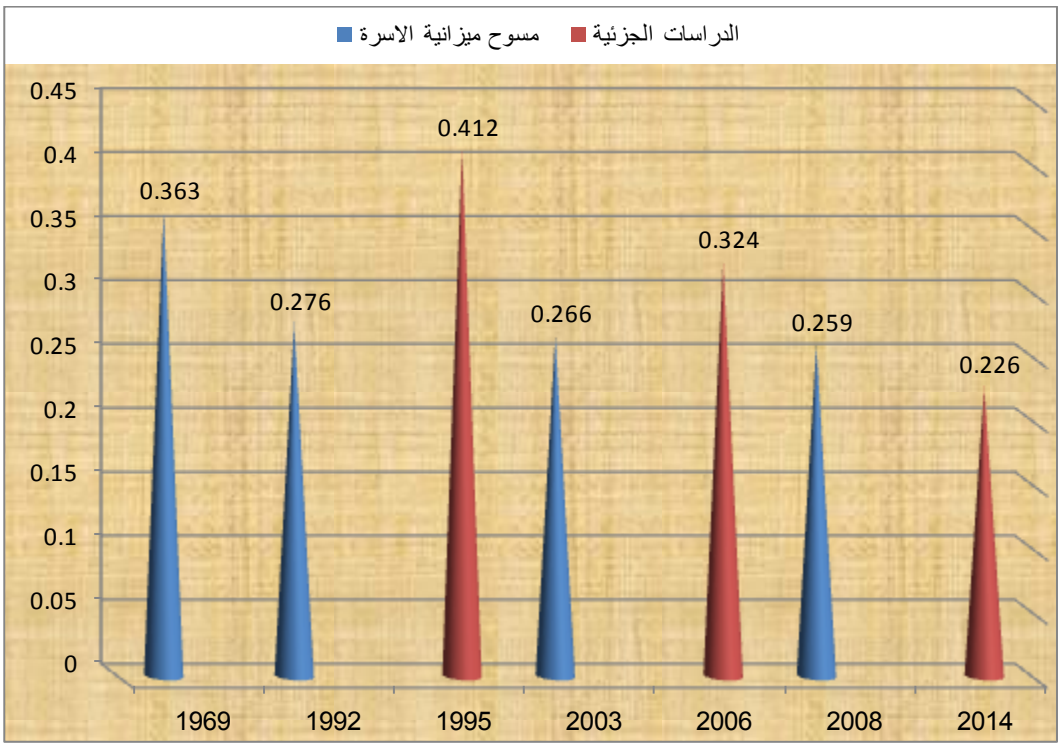

المصدر : من إعداد الباحث .

7-4 عمليات القياس الخاصة بأسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية

أُعتمد في هذه المرحلة من عمليات القياس بُغْيَةَ الوصول إلى الأسباب التي تقف وراء حدوث ظاهرة التفاوت في توزيع الدخول الشخصية على مقياس ليكرت الخماسي .

ومقياس ليكرت يستخدم للتحليل الإحصائي من أجل تقييم الردود الشخصية للمبحوثين الذين قاموا بتعبئة نموذج استمارة الاستبيان ، وأجابوا على الأسئلة التي تضمنتها الاستمارة بخصوص موضوع محدد ، ويأخذ هذا المقياس ثلاثةَ وجوهٍ وفقاً لدرجات الموافقة ، فإما أن يكون ثلاثياً (مقياس ليكرت الثلاثي) ، أو أن يكون خماسياً (مقياس ليكرت الخماسي) وهو الأكثر شيوعاً ، أو أن يكون سباعياً (مقياس ليكرت السباعي) .

إن مقياس ليكرت الخماسي ينضوي على خمس مستويات موافقة [موافق تماماً ، موافق ، لا أدري ، غير موافق ، غير موافق تماماً] ، ويرمز لكل مستوى من مستويات الموافقة بدرجة موافقة يمثلها رقم محدد محصور بين {1-5} ، فتكون الصورة على النحو التالي : موافق تماماً (5) ، موافق (4) ، لا أدري (3) ، غير موافق (2) ، غير موافق تماماً (1) . ومن ثَم يمكن حساب المتوسط الحسابي لكل فقرة في الاستبيان والوصول في النهاية إلى المتوسط الحسابي العام .

عند حساب المتوسط الحسابي والذي يأخذ قيمة تنحصر بين {1-5} يتم ربطها بمستوى الموافقة (مستوى الرضا) الذي يأخذ درجة موافقة معينة ممثلة برقم محصور أيضاً بين {1-5} ، ويُستثنى من ذلك المنطقة الرمادية (لا راضي ، ولا غير راضي) أي لا مع ولا ضد والتي تقع عند مستوى الموافقة (لا أدري) ، وتحديداً عند درجة الموافقة (3) ، بمعنى أن المتوسط الحسابي يمكن تصنيفه بحسب قيمته بمستوى معين من مستويات الرضا إذا كان أقل أو أكبر من الرقم (3) ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (4-15) :

الجدول رقم (4-15)

المتوسط الحسابي ومستوى الرضا

المتوسط الحسابي	مستوى الرضا
أكبر من (4) إلى (5)	راضي تماماً
أكبر من (3) إلى (4)	راضي
أقل من (3) إلى (2)	غير راضي
أقل من (2) إلى (1)	غير راضي تماماً

وبهدف الوصول إلى الأسباب التي تولّد التفاوت في توزيع الدخول الشخصية تم وضع خمسةَ عشرَ سبباً على هيئة إجابات لسؤال الجدول - تم استنباطها من المصادر العلمية التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة[1] - تقف وراء حصول ظاهرة التفاوت في توزيع الدخول الشخصية وتضمينها لاستمارة الاستبيان بشكل جدولي يقابلها درجات الموافقة كما هو موضح في الجدول رقم (4-16) ، وذلك لأخذ أراء العينة المستهدفة بالدراسة حول هذه الأسباب فيما لو كانت تعبر فعلاً عن وقوفها وراءَ حدوث ظاهرة التفاوت وتفاقمها بمرور الوقت ، ثم بعد ذلك إخضاع ماتفرزه استمارة الاستبيان من معلومات وبيانات لعمليات القياس . وقد كانت الأسباب التي تم تضمينها لاستمارة الاستبيان على النحو التالي :-

1- نتيجةَ الاختلاف في الخبرة (سنوات الممارسة للحرفة أو المهنة) .
2- نتيجةَ الاختلاف في الدرجة العلمية (المستوى التعليمي) .
3- نتيجةَ الاختلاف في الدرجة الوظيفية .
4- نتيجةَ موهبةٍ فطريةٍ (ذهنية أو عضلية) في تنمية الرأسمال البسيط .
5- نتيجةَ الحصول على أكثر من دخل نتيجة ممارسة أكثر من نشاط اقتصادي ، ويدخل ضمن ذلك (ازدواجية العمل بالقطاع العام) .
6- نتيجةَ اختلاف المزايا المادية الممنوحة للموظفين باختلاف القطاعات الاقتصادية ، نظراً لأن القطاعات الحكومية تتمايز أو تختلف في المزايا والمنح التي تمنحها للموظفين التابعين لها .
7- نتيجةَ امتلاك موارد اقتصادية من إرث سابق .
8- نتيجةَ الاختلاف في طبيعة أو نوع النشاط الاقتصادي الذي يتم مزاولته .
9- نتيجةً لاختلاف رأس المال المملوك والمسخر للاستثمار في نشاط اقتصادي تبع القطاع الخاص .
10- نتيجةَ وجود أكثر من لائحة أو تنظيم للمرتبات الخاصة بالموظفين الحكوميين داخل نطاق الدولة الواحدة .
11- نتيجةً للاختلاف في مدى تلاؤم طبيعة النشاط الاقتصادي مع البيئة السكانية والجغرافية الموجود بها .
12- نتيجةَ التهرب الضريبي من بعض الفئات التي تزاول نشاط خاص (ملاك رؤوس الأموال الضخمة) .
13- نتيجةً لسيطرة بعض الفئات من المجتمع على بعض الأنشطة الاقتصادية (احتكار القلة) في القطاع الخاص ذات المردود الاقتصادي الكبير (عالية الربحية) .
14- نتيجةً للاختلاف في الحظ والفرص .
15- التمايز أو الاختلاف في مسؤوليات العمل من شخص لآخر في القطاع الحكومي يؤدي إلى اختلاف الدخول .

---

(1) - أنظر :

- قائمة المراجع : المراجع ذات الأرقام 2 ، 6 ، 7 ، 10 ، 13 ، 18 ، 22 ، 23 ، 24 ، 29 ، 32 ، 33 ، 36 ، 37، 40 ، 47 .

الجدول رقم (4-16)

إجابات مفردات العينة حول أسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية

رقم الإجابة	درجة الموافقة / العبارة: ماهي أسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟	موافق تماما 5 تكرار	نسبة	موافق 4 تكرار	نسبة	لا ادري 3 تكرار	نسبة	غير موافق 2 تكرار	نسبة	غير موافق تماما 1 تكرار	نسبة	المجموع تكرار	نسبة	متوسط حسابي	مستوى الرضا
1	نتيجة الاختلاف في الخبرة (سنوات الممارسة للحرفة أو المهنة) .	108	%28	158	%42	53	%14	43	%11	18	%5	380	%100	3.78	راضي
2	نتيجة الاختلاف في الدرجة العلمية (المستوى التعليمي) .	122	%32	165	%43	45	%12	33	%9	15	%4	380	%100	3.91	راضي
3	نتيجة الاختلاف في الدرجة الوظيفية .	121	%32	170	%45	49	%13	34	%9	6	%1	380	%100	3.96	راضي
4	نتيجة موهبة فطرية (ذهنية أو عضلية) في تنمية الرأسمال البسيط .	95	%25	126	%33	100	%26	43	%11	16	%4	380	%100	3.63	راضي
5	نتيجة الحصول على أكثر من دخل نتيجة ممارسة أكثر من نشاط اقتصادي ، ويدخل ضمن ذلك (ازدواجية العمل بالقطاع العام) .	150	%39	165	%43	37	%10	19	%5	9	%2	380	%100	4.13	راضي تماما
6	نتيجة اختلاف المزايا المادية الممنوحة للموظفين باختلاف القطاعات الاقتصادية ، نظرا لان القطاعات الحكومية تختلف في المزايا والمنح التي تمنحها للموظفين التابعين لها .	136	%36	140	%37	76	%20	24	%6	4	%1	380	%100	4.00	راضي تماما
7	نتيجة امتلاك موارد اقتصادية من ارث سابق .	137	%36	110	%29	80	%21	40	%10	13	%3	380	%100	3.81	راضي
8	نتيجة الاختلاف في طبيعة أو نوع النشاط الاقتصادي الذي يتم مزاولته .	112	%29	148	%39	86	%23	29	%8	5	%1	380	%100	3.87	راضي
9	نتيجة لاختلاف رأس المال المملوك والمسخر للاستثمار في نشاط اقتصادي تبع القطاع الخاص .	130	%34	133	%35	81	%21	23	%6	13	%3	380	%100	3.91	راضي
10	نتيجة وجود أكثر من لائحة أو تنظيم للمرتبات الخاصة بالموظفين الحكوميين داخل نطاق الدولة الواحدة .	139	%37	131	%34	76	%20	28	%7	6	%2	380	%100	3.97	راضي
11	نتيجة للاختلاف في مدى تلاؤم طبيعة النشاط الاقتصادي مع البيئة السكانية والجغرافية الموجود بها .	102	%27	144	%38	90	%24	32	%8	12	%3	380	%100	3.77	راضي
12	نتيجة التهرب الضريبي من بعض الفئات التي تزاول نشاط خاص (ملاك رؤوس الأموال الضخمة) .	98	%26	121	%32	70	%18	61	%16	30	%8	380	%100	3.52	راضي
13	نتيجة لسيطرة بعض الفئات من المجتمع على بعض الأنشطة الاقتصادية (احتكار القلة) في القطاع الخاص ذات المردود الاقتصادي الكبير (عالية الربحية) .	125	%33	127	%33	68	%18	43	%11	17	%4	380	%100	3.79	راضي
14	نتيجة للاختلاف في الحظ والفرص .	101	%27	111	%29	87	%23	49	%13	32	%8	380	%100	3.53	راضي
15	التمايز أو الاختلاف في مسؤوليات العمل من شخص لآخر في القطاع الحكومي يؤدي إلى اختلاف الدخول .	94	%25	138	%36	102	%27	28	%7	18	%5	380	%100	3.69	راضي
	المتوسط الحسابي العام													**3.82**	**راضي**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات التي تم تفريغها من نماذج استمارات الاستبيان بعد تجميعها من عينة الدراسة .

يوضح الجدول رقم (4-16) أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن سؤال الجدول تراوحت مابين (3.52) كحدٍّ أدنى و (4.13) كحدٍّ أقصى ، وهذا يعكس حالة الرضا (الموافقة) لدى جميع المبحوثين عن أن هذه الأسباب التي تضمنها الجدول تقف فعلاً وراء حدوث ظاهرة التفاوت في توزيع الدخول الشخصية ، وهذا مايؤكده أيضاً المتوسط الحسابي العام الذي بلغ (3.82) . ويوضح الشكل البياني رقم [4-4] آلية توزيع مفردات عينة الدراسة الإجمالية والذي تعكسه أعمدة التكرارات في الجدول رقم (4-16) ، والتي كانت إجاباتها على السؤال المحوري للجدول (ماهي أسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك؟) تصب في جانب الموافقة ، حيث كان عدد الإجابات الإجمالية التي انضوت تحت جانب الموافقة 3,857 إجابة ، في حين أن العدد الأقل من مفردات العينة كان يتجه نحو الرفض أو عدم الموافقة بواقع 743 إجابة ، وكان عدد إجابات مفردات العينة الذي التزم الحيادية (لا أدري) 1,100 إجابة .

الشكل رقم [4-4]

عدد الإجابات الإجمالية لسؤال الجدول (ماهي أسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟) موزعة بحسب درجات الموافقة

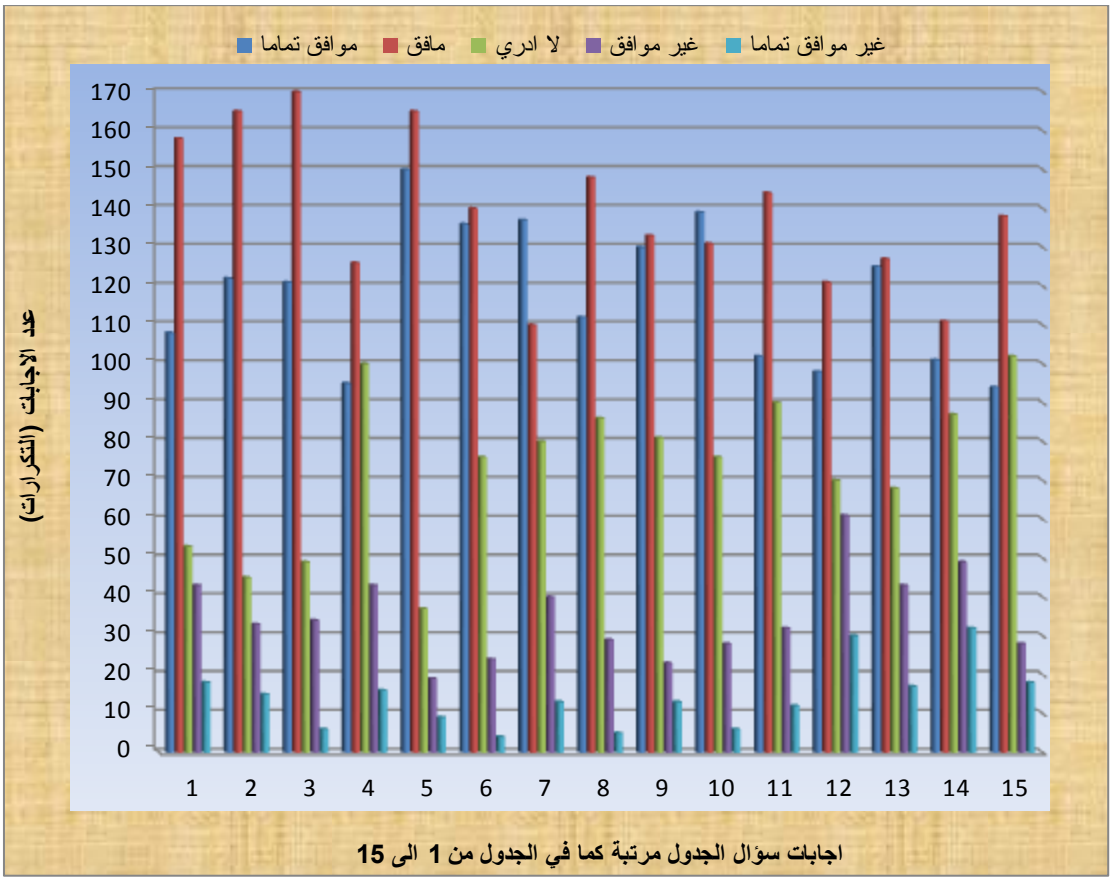

المصدر : من إعداد الباحث .

وبالنظر إلى نسب مفردات العينة والتي تمثلها أعمدة النسبة في الجدول رقم (4-16) نلاحظ أن النسبة الأكبر من إجمالي مفردات العينة كانت إجاباتها عن سؤال الجدول بالموافقة ، حيث بلغت النسبة 68% من إجمالي المفردات أو إجمالي الإجابات توزعت بين الموافقة والموافقة التامة ، وبلغت نسبة مفردات العينة التي كانت إجاباتها بلا أدري 19% ، فيما بلغت نسبة مفردات العينة التي كانت إجاباتها بعدم الموافقة 13% توزعت بين عدم الموافقة وعدم الموافقة التامة . ونخلص من هذه النسب المئوية إلى أن 68% من إجمالي مفردات العينة عكست صورة واضحة على أن هذه الأسباب الخمسةَ عشر التي تضمنها الجدول تعتبر فعلاً من الأسباب التي تؤدي إلى التفاوت في توزيع الدخول الشخصية . ويمكن توضيح الكيفية التي توزعت بها النسب بيانياً من خلال الشكل رقم [4-5] :

الشكل رقم [4-5]

النسب المئوية للإجابات الإجمالية لسؤال الجدول (ماهي أسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟) موزعة بحسب درجات الموافقة

المصدر : من إعداد الباحث .

8-4 عمليات القياس الخاصة بأساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية

بنفس الكيفية التي تمّت في عملية التوصل إلى أسباب التفاوت ، تم وضع عشرة أساليب يمكن من خلالها تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية - تم استنباطها أيضاً من المصادر العلمية التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة[1] - وكان كل أسلوب يتم اقتراحه يمثل إجابةً للسؤال الذي وضع أمام المستهدفين بالدراسة وفحوى هذا السؤال (ماهي أساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟) ، ويقابل كل إجابة من هذه الإجابات خمس درجات موافقة (موافق تماماً ، موافق ، لا أدري ، غير موافق ، غير موافق تماماً) ويحق لكل مفردة من مفردات العينة الإجابة بدرجة واحدة من هذه الدرجات على كل إجابة ، بحيث يتم في النهاية الحصول على حزمةٍ من الإجابات التي يمكن إخضاعها لعمليات القياس للوصول إلى نتائج رقمية يمكن من خلالها تحقيق الغاية المرجوة من تصميم هذا الجدول . ويُظْهِر الجدول رقم (4-17) آلية أو كيفية تصميم الجدول ، وحزمة الأساليب المقترحة والتي يمكن من خلالها تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية وهي :-

1- فرض ضريبة تصاعدية على ذوي الدخل المرتفع .
2- تقديم الدولة للدعم سواءَ مادي أو عيني لذوي الدخل المنخفض أو المحدود .
3- منح الدولة القروض الخاصة بالمشاريع المتوسطة والصغيرة لذوي الدخل المحدود .
4- إصدار الدولة للتشريعات والقوانين التي تمنع ازدواجية العمل في القطاع الحكومي .
5- تطبيق النظام الضريبي بشكل فعال وصارم ، لمنع حدوث ظاهرة التهرب الضريبي .
6- إتاحة الفرص المتساوية لكل المواطنين لمزاولة أي نشاط اقتصادي في القطاع الخاص ، بحيث يتم منع السيطرة أو احتكار فئة معينة من المجتمع للأنشطة ذات المردود الكبير (عالية الربحية) .
7- توحيد اللوائح الخاصة بالمرتبات ، بحيث يخضع كل الموظفين بالقطاع العام للائحة مرتبات موحدة ، يتم فيها ربط المرتب بالدرجة الوظيفية .
8- اعتماد الخطط التنموية التي تتسم بالشمولية والدقة والدراسة المستفيضة والجودة العالية .
9- قيام الدولة بتوفير فرص العمل للعاطلين والذين تتوفر لديهم القدرة والرغبة في العمل .
10- إعفاء ذوي الدخل المحدود أو على الأقل تخفيض الرسوم التي يتم جبايتها عن الخدمات العامة المقدمة لهم من قبل الحكومة كالكهرباء والاتصالات وغيرها .

---

(1) - أنظر :

- قائمة المراجع : المراجع ذات الأرقام 2 ، 6 ، 7 ، 10 ، 13 ، 18 ، 22 ، 23 ، 24 ، 29 ، 32 ، 33 ، 36 ،37 ، 40 ، 47 .

الجدول رقم (4-17)

إجابات مفردات العينة حول أساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية

رقم الإجابة	العبارة / درجة الموافقة	موافق تماماً		موافق		لا ادري		غير موافق		غير موافق تماماً		المجموع		المتوسط الحسابي	مستوى الرضا
		5		4		3		2		1					
	ماهي أساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
1	فرض ضريبة تصاعدية على ذوي الدخل المرتفع .	126	%33	109	%29	67	%18	51	%13	27	%7	380	%100	3.67	راضي
2	تقديم الدولة للدعم سواء مادي أو عيني لذوي الدخل المنخفض أو المحدود .	216	%57	129	%34	19	%5	14	%3.5	2	%0.5	380	%100	4.43	راضي تماماً
3	منح الدولة القروض الخاصة بالمشاريع المتوسطة والصغيرة لذوي الدخل المحدود .	206	%54	140	%37	12	%3	15	%4	7	%2	380	%100	4.38	راضي تماماً
4	إصدار الدولة للتشريعات والقوانين التي تمنع ازدواجية العمل في القطاع الحكومي .	193	%51	128	%34	41	%10	14	%4	4	%1	380	%100	4.29	راضي تماماً
5	تطبيق النظام الضريبي بشكل فعال وصارم ، لمنع حدوث ظاهرة التهرب الضريبي .	134	%35	128	%34	83	%22	23	%6	12	%3	380	%100	3.92	راضي
6	إتاحة الفرص المتساوية لكل المواطنين لمزاولة أي نشاط اقتصادي في القطاع الخاص ، بحيث يتم منع السيطرة أو احتكار فئة معينة من المجتمع للأنشطة ذات المردود الكبير (عالية الربحية) .	144	%38	157	%41	52	%14	22	%6	5	%1	380	%100	4.09	راضي تماماً
7	توحيد اللوائح الخاصة بالمرتبات ، بحيث يخضع كل الموظفين بالقطاع العام للائحة مرتبات موحدة ، يتم فيها ربط المرتب بالدرجة الوظيفية .	160	%42	137	%36	61	%16	20	%5.5	2	%0.5	380	%100	4.13	راضي تماماً
8	اعتماد الخطط التنموية التي تتسم بالشمولية والدقة والدراسة المستفيضة والجودة العالية .	177	%47	116	%31	78	%20	8	%1.7	1	%0.3	380	%100	4.21	راضي تماماً
9	قيام الدولة بتوفير فرص العمل للعاطلين والذين تتوفر لديهم القدرة والرغبة في العمل .	208	%55	139	%37	24	%6	6	%1.2	3	%0.8	380	%100	4.43	راضي تماماً
10	إعفاء ذوي الدخل المحدود أو على الأقل تخفيض الرسوم التي يتم جبايتها عن الخدمات العامة المقدمة لهم من قبل الحكومة كالكهرباء والاتصالات وغيرها .	213	%56	124	%33	22	%6	16	%4	5	%1	380	%100	4.38	راضي تماماً
	المتوسط الحسابي العام													**4.19**	**راضي تماماً**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات التي تم تفريغها من نماذج استمارات الاستبيان بعد تجميعها من عينة الدراسة .

يوضح الجدول رقم (4-17) أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن سؤال الجدول تراوحت مابين (3.67) كحدٍّ أدنى و (4.43) كحدٍّ أقصى ، وهذا يعكس حالة الرضا التام (الموافقة التامة) لدى غالبية المبحوثين عن أن هذه الأساليب التي تضمنها الجدول تعتبر فعلاً أساليب ناجعة لتقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية ، وهذا مايؤكده أيضاً المتوسط الحسابي العام الذي بلغ (4.19) .

ويوضح الشكل البياني رقم [4-6] آلية توزيع مفردات عينة الدراسة الإجمالية والذي تعكسه أعمدة التكرارات في الجدول رقم (4-17) ، والتي كانت إجاباتها على السؤال المحوري للجدول (ماهي أساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟) تصب في جانب الموافقة ، حيث كان عدد الإجابات الإجمالية التي انضوت تحت جانب الموافقة 3,084 ، في حين أن العدد الأقل من الإجابات كان يتجه نحو الرفض أو عدم الموافقة بواقع 257 إجابة ، وكان عدد إجابات مفردات العينة الذي التزم الحيادية (لا أدري) 459 إجابة .

الشكل رقم [4-6]

عدد الإجابات الإجمالية لسؤال الجدول (ماهي أساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟) موزعة بحسب درجات الموافقة

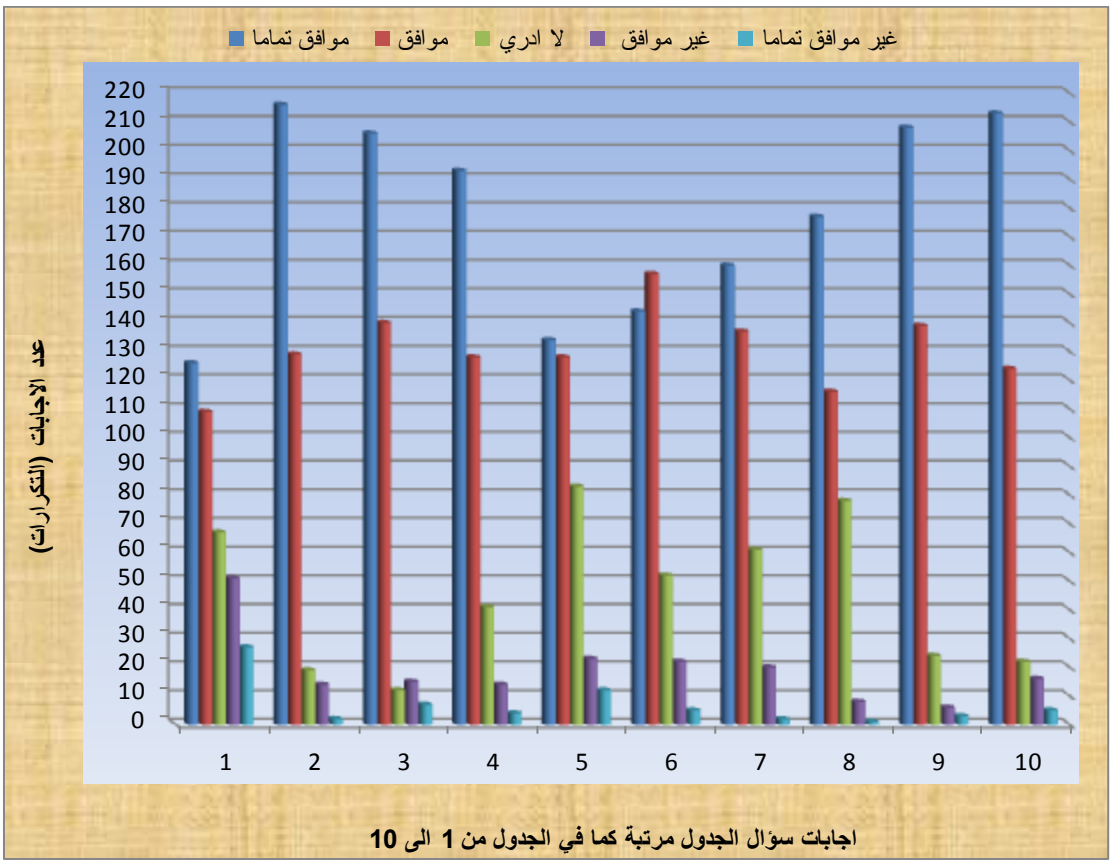

المصدر : من إعداد الباحث .

وبالنظر إلى نسب مفردات العينة والتي تمثلها أعمدة النسبة في الجدول رقم (17-4) نلاحظ أن النسبة الأكبر من إجمالي مفردات العينة كانت إجاباتها عن سؤال الجدول بالموافقة ، حيث بلغت النسبة 81% من إجمالي المفردات أو إجمالي الإجابات توزعت بين الموافقة والموافقة التامة ، وبلغت نسبة مفردات العينة التي كانت إجاباتها بلا أدري 12% ، فيما بلغت نسبة مفردات العينة التي كانت إجاباتها بعدم الموافقة 7% توزعت بين عدم الموافقة وعدم الموافقة التامة . ونخلص من هذه النسب المئوية إلى أن 81% من إجمالي مفردات العينة أعطت صورة واضحة على أن هذه الأساليب العشرة التي تضمنها الجدول تعتبر فعلاً أساليب ناجعة يمكن من خلالها تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية . ويمكن توضيح الكيفية التي توزعت بها النسب بيانياً من خلال الشكل رقم [4-7] :

الشكل رقم [4-7]

النسب المئوية للإجابات الإجمالية لسؤال الجدول (ماهي أساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟) موزعة بحسب درجات الموافقة

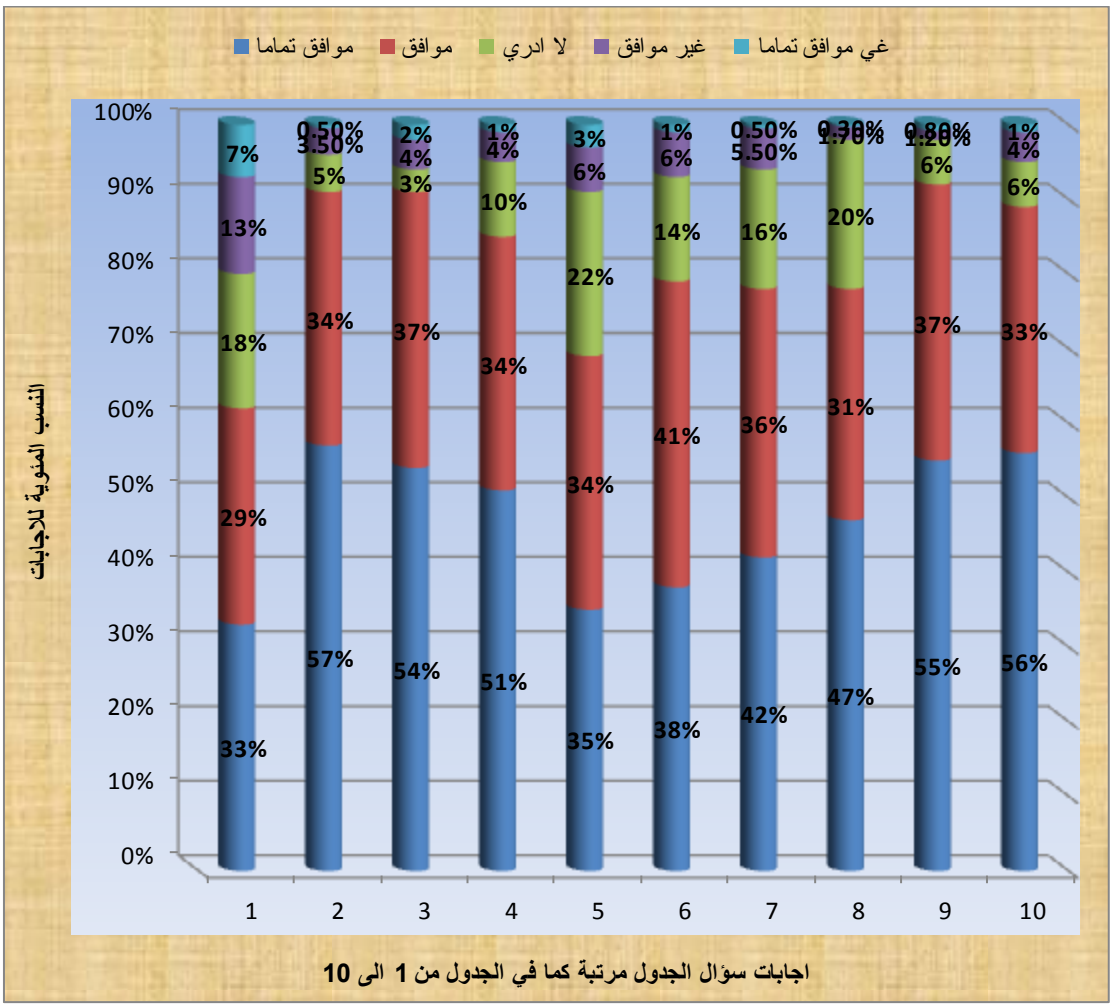

المصدر : من إعداد الباحث .

9-4 مناقشة فرضيات البحث

ارتكزت هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين سعت إلى اختبارهما من خلال عمليات القياس المختلفة ، مُعْتَمِدَةً في ذلك على البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها من استمارات الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة ، وقد أفرزت عمليات القياس النتائج التالية :-

أولاً : فيما يخص الفرضية الأولى

الفرضية الأولى للبحث نصّت على أن : هناك تفاوت في توزيع الدخل الشخصي مابين أفراد المجتمع داخل مدينة سرت .

لقد جاءت نتائج عمليات القياس الخاصة بقياس مستوى التفاوت في توزيع الدخول الشخصية في مدينة سرت متوافقةً تماماً مع هذه الفرضية ، وهذا ما أكدته قيم مقاييس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي حيث كانت قيمة معامل جيني (0.2263) ، وقيمة معامل كوزنتز (0.1815) .

ثانياً : فيما يخص الفرضية الثانية

الفرضية الثانية للبحث نصّت على : أن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تفاوت في توزيع الدخل الشخصي مابين أفراد المجتمع ، تتمثل في الاختلاف في المزايا الفطرية أو المكتسبة أو الممنوحة لأفراد المجتمع ، والحصول على أكثر من دخل ، والاختلاف في طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يتم مزاولته ، والاختلاف في حجم ملكية رأس المال المستثمر في العملية الإنتاجية .

ولقد جاءت نتائج عمليات القياس الخاصة بقياس أسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية متوافقةً تماماً مع هذه الفرضية ومؤكدةً لها ، وهذا ما عكسته المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين التي تراوحت مابين (3.52) كحدٍّ أدنى و (4.13) كحدٍّ أقصى ، وكذلك المتوسط الحسابي العام الذي بلغ (3.82) ، وقد كانت نسبة الموافقة من قبل مفردات عينة الدراسة 68% على أن هذه الأسباب إلى حدٍّ ما - والتي تم تضمينها لنموذج استمارة الاستبيان - تقف فعلاً وراء حدوث حالة التفاوت في توزيع الدخول الشخصية .

بناءً على ماتقدم يمكن القول أن محصلة عمليات القياس المختلفة في هذه الدراسة جاءت متوافقةً تماماً ومؤكدةً لما تم افتراضه عن واقع ونمط توزيع الدخول الشخصية في مدينة سرت ، وأهم الأسباب التي تساهم في خلق حالة من التفاوت أو عدم المساواة في توزيع الدخول الشخصية .

الفصل الخامس

الخاتمة

يتضمن :

1-5 خاتمة .

2-5 النتائج .

3-5 التوصيات .

الفصل الخامس

الخاتمة

1-5 خاتمة

انطلقت هذه الدراسة بُغْيَةَ التعرف على نمط توزيع الدخول الشخصية في مدينة سرت ، حيث وضعت الدراسة منذ البداية احتمالية وجود مشكلة اقتصادية مصاحبة لعملية توزيع الدخول الشخصية داخل مجتمع الدراسة ، وصاغت بذلك فرضيتين اثنتين سعت إلى اختبارهما وهما :-

- هناك تفاوت في توزيع الدخل الشخصي مابين أفراد المجتمع داخل مدينة سرت .
- إن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تفاوت في توزيع الدخل الشخصي مابين أفراد المجتمع ، تتمثل في الاختلاف في المزايا الفطرية ، أو المكتسبة أو الممنوحة لأفراد المجتمع ، والحصول على أكثر من دخل ، والاختلاف في طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يتم مزاولته ، والاختلاف في حجم ملكية رأس المال المستثمر في العملية الإنتاجية .

وانطلاقاً من فرضيتي الدراسة تم وضع ثلاثة أسئلة شكلت جوهر المشكلة البحثية وهي :-

- ماهو مستوى التباين أو التفاوت في توزيع الدخل الشخصي في مدينة سرت؟ .
- ماهي أسباب هذا التفاوت ؟ .
- إضافةً إلى ذلك ، ماهي طرق أو أساليب تقليل هذا التفاوت ؟ .

وانتهجت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والكمي بغرض قياس أو اختبار فرضيتي الدراسة مستخدمةً في ذلك أهم المقاييس الخاصة بقياس مستوى التفاوت في توزيع الدخول الشخصية . كما اعتمدت الدراسة أسلوب البيانات المقطعية التي كانت حدودها الزمنية سنة 2014 ، حيث ارتكزت على الأسلوب الميداني (دراسة ميدانية) في الحصول على البيانات والمعلومات التي تتطلبها عمليات القياس ، ولهذا الغرض تم تصميم نموذج استمارة استبيان وتحديد عينة عشوائية من مجتمع الدراسة (مدينة سرت) بلغت (380) مفردة ، يتم من خلالها الحصول على كل ماتتطلبه الدراسة من بيانات يمكن قياسها والتوصل إلى اختبار فرضيتي البحث ، وأجوبة للأسئلة التي شكلت جوهر المشكلة البحثية .

2-5 النتائج

يمكن ذكر أهم ما أفرزته هذه الدراسة من نتائج ، والتي جاءت كمحصلة لعمليات القياس المختلفة على النحو التالي :-

1-2-5 نتائج قياس مستوى التفاوت في توزيع الدخل الشخصي

من خلال عمليات القياس المتعقلة بقياس مستوى التفاوت في توزيع الدخول الشخصية ، تم التوصل إلى عدة نتائج يمكن أن تُوجز على النحو التالي :-

فيما يخص متوسطات الدخول ومتوسط الإنفاق ، بلغ متوسط الدخل الشخصي الأساسي (865.431) دينار شهرياً ، وبلغ متوسط الدخل الشخصي الإجمالي (990.576) دينار شهرياً ، فيما بلغ متوسط الإنفاق الأسري الشهري (849.197) دينار شهرياً .

فيما يخص قيم مقاييس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ، فبالنسبة للدخل الشخصي الأساسي بلغت قيمة معامل جيني (0.2263) وبلغت قيمة معامل كوزنتز (0.1815) ، وبالنسبة للدخل الشخصي الإجمالي بلغت قيمة معامل جيني (0.2272) وبلغت قيمة معامل كوزنتز (0.1889) .

ويمكن أن نستخلص من هذه القيم (قيم مقاييس التفاوت) نتيجة مفادها أن توزيع الدخول الشخصية الأساسية والإجمالية على حدٍّ سواء تتسم بنوع من التفاوت النسبي ، إلا أنها وفي نفس الوقت تعتبر ذات توزيع عادل نسبياً ، كما أن توزيع الدخول الشخصية الأساسية يعتبر أكثر عدالةً من توزيع الدخول الشخصية الإجمالية . **وهذه النتيجة تتفق تماماً مع الفرضية الأولى للبحث وتؤكدها .**

الجدول رقم (5-1)

مؤشرات خاصة بالدخل الشخصي الأساسي والدخل الشخصي الإجمالي في مدينة سرت

التصنيف	المجموع	المتوسط	منحنى لورانز	قيمة معامل جيني	قيمة معامل كوزنتز
الدخل الشخصي الأساسي	328864	865.431	انظر الشكل رقم [4-1]	0.2263	0.1815
الدخل الشخصي الإجمالي	376419	990.576	انظر الشكل رقم [4-2]	0.2272	0.1889

المصدر : من إعداد الباحث .

2-2-5 نتائج قياس أسباب التفاوت في توزيع الدخل الشخصي

توصلت الدراسة إلى أن هناك جملة من الأسباب التي تقف وراء حدوث حالة التفاوت في توزيع الدخول الشخصية أو قد تزيد من حدته وهي :-

1- نتيجةَ الاختلاف في الخبرة (سنوات الممارسة للحرفة أو المهنة) .
2- نتيجةَ الاختلاف في الدرجة العلمية (المستوى التعليمي) .
3- نتيجةَ الاختلاف في الدرجة الوظيفية .
4- نتيجةَ موهبةٍ فطريةٍ (ذهنيةٍ أو عضليةٍ) في تنمية الرأسمال البسيط .
5- نتيجةَ الحصول على أكثر من دخل نتيجة ممارسة أكثر من نشاط اقتصادي ، ويدخل ضمن ذلك (ازدواجية العمل بالقطاع العام) .
6- نتيجةَ اختلاف المزايا المادية الممنوحة للموظفين باختلاف القطاعات الاقتصادية ، نظراً لأن القطاعات الحكومية تتمايز أو تختلف في المزايا والمنح التي تمنحها للموظفين التابعين لها .
7- نتيجةَ امتلاك موارد اقتصادية من إرث سابق .
8- نتيجةَ الاختلاف في طبيعة أو نوع النشاط الاقتصادي الذي يتم مزاولته .
9- نتيجةً لاختلاف رأس المال المملوك والمسخر للاستثمار في نشاط اقتصادي تبع القطاع الخاص .
10- نتيجةَ وجود أكثر من لائحة أو تنظيم للمرتبات الخاصة بالموظفين الحكوميين داخل نطاق الدولة الواحدة .
11- نتيجةً للاختلاف في مدى تلاؤم طبيعة النشاط الاقتصادي مع البيئة السكانية والجغرافية الموجود بها .
12- نتيجةَ التهرب الضريبي من بعض الفئات التي تزاول نشاط خاص (ملاك رؤوس الأموال الضخمة) .
13- نتيجةً لسيطرة بعض الفئات من المجتمع على بعض الأنشطة الاقتصادية (احتكار القلة) في القطاع الخاص ذات المردود الاقتصادي الكبير (عالية الربحية) .
14- نتيجةً للاختلاف في الحظ والفرص .
15- التمايز أو الاختلاف في مسؤوليات العمل من شخص لآخر في القطاع الحكومي يؤدي إلى اختلاف الدخول .

انحصرت المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين مابين (3.52) كحدٍّ أدنى و (4.13) كحدٍّ أقصى ، وهذا يعكس حالة الرضا (الموافقة) لدى جميع المبحوثين عن أن هذه الأسباب ال15 تقف فعلاً وراء حدوث ظاهرة التفاوت في توزيع الدخول الشخصية ، وهذا مايؤكده أيضاً المتوسط الحسابي العام الذي بلغ (3.82) .

وقد بلغت نسبة الموافقة من قبل مفردات عينة الدراسة 68% على أن هذه الأسباب تقف فعلاً وراء حدوث حالة التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ، فيما

توزعت النسبة الأقل بين لا أدري وعدم الموافقة . **وهذا يتوافق تماماً مع الفرضية الثانية للبحث ويؤكدها .**

الشكل رقم [5-1]

توزيع النسب المئوية لدرجات الموافقة الخاصة بأسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية

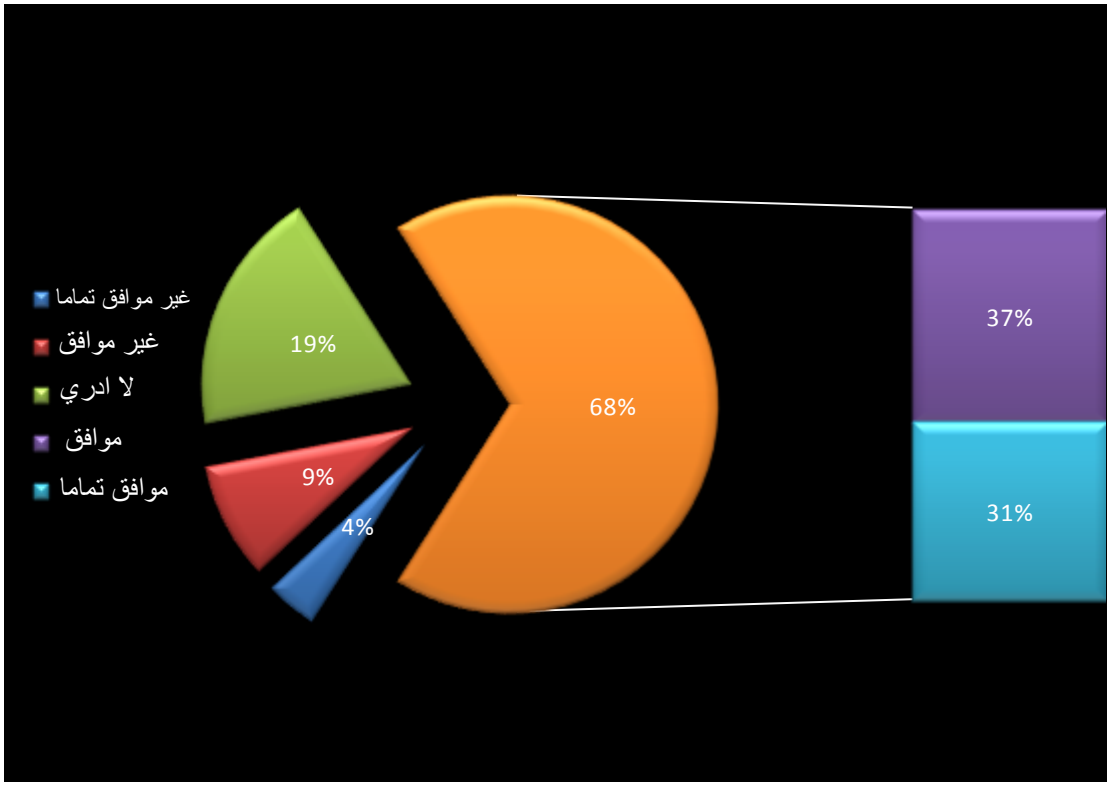

المصدر : من إعداد الباحث .

3-2-5 نتائج قياس أساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخل الشخصي

توصلت الدراسة إلى أن هناك حزمة من الأساليب التي يمكن من خلالها تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية وهي :-

1- فرض ضريبة تصاعدية على ذوي الدخل المرتفع .
2- تقديم الدولة للدعم سواءَ مادي أو عيني لذوي الدخل المنخفض أو المحدود .
3- منح الدولة القروض الخاصة بالمشاريع المتوسطة والصغيرة لذوي الدخل المحدود .
4- إصدار الدولة للتشريعات والقوانين التي تمنع ازدواجية العمل في القطاع الحكومي .
5- تطبيق النظام الضريبي بشكل فعال وصارم ، لمنع حدوث ظاهرة التهرب الضريبي .
6- إتاحة الفرص المتساوية لكل المواطنين لمزاولة أي نشاط اقتصادي في القطاع الخاص ، بحيث يتم منع السيطرة أو احتكار فئة معينة من المجتمع للأنشطة ذات المردود الكبير (عالية الربحية) .

7- توحيد اللوائح الخاصة بالمرتبات ، بحيث يخضع كل الموظفين بالقطاع العام للائحة مرتبات موحدة ، يتم فيها ربط المرتب بالدرجة الوظيفية .

8- اعتماد الخطط التنموية التي تتسم بالشمولية والدراسة المستفيضة والجودة العالية .

9- قيام الدولة بتوفير فرص العمل للعاطلين والذين تتوفر لديهم القدرة والرغبة في العمل .

10- إعفاء ذوي الدخل المحدود أو على الأقل تخفيض الرسوم التي يتم جبايتها عن الخدمات العامة المقدمة لهم من قبل الحكومة كالكهرباء والاتصالات وغيرها .

انحصرت المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين مابين (3.67) كحدٍّ أدنى و (4.43) كحدٍّ أقصى ، وهذا يعكس حالة الرضا التام (الموافقة التامة) لدى غالبية المبحوثين عن أن هذه الأساليب ال10 تعتبر فعلاً أساليب ناجعة لتقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية ، وهذا مايؤكده أيضاً المتوسط الحسابي العام الذي بلغ (4.19) .

وبلغت نسبة الموافقة من قبل مفردات عينة الدراسة 81% على أن هذه الأساليب ناجعة ويمكن من خلالها فعلاً تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية ، فيما توزعت النسبة الأقل بين لا أدري وعدم الموافقة .

الشكل رقم [5-2]

توزيع النسب المئوية لدرجات الموافقة الخاصة بأساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية

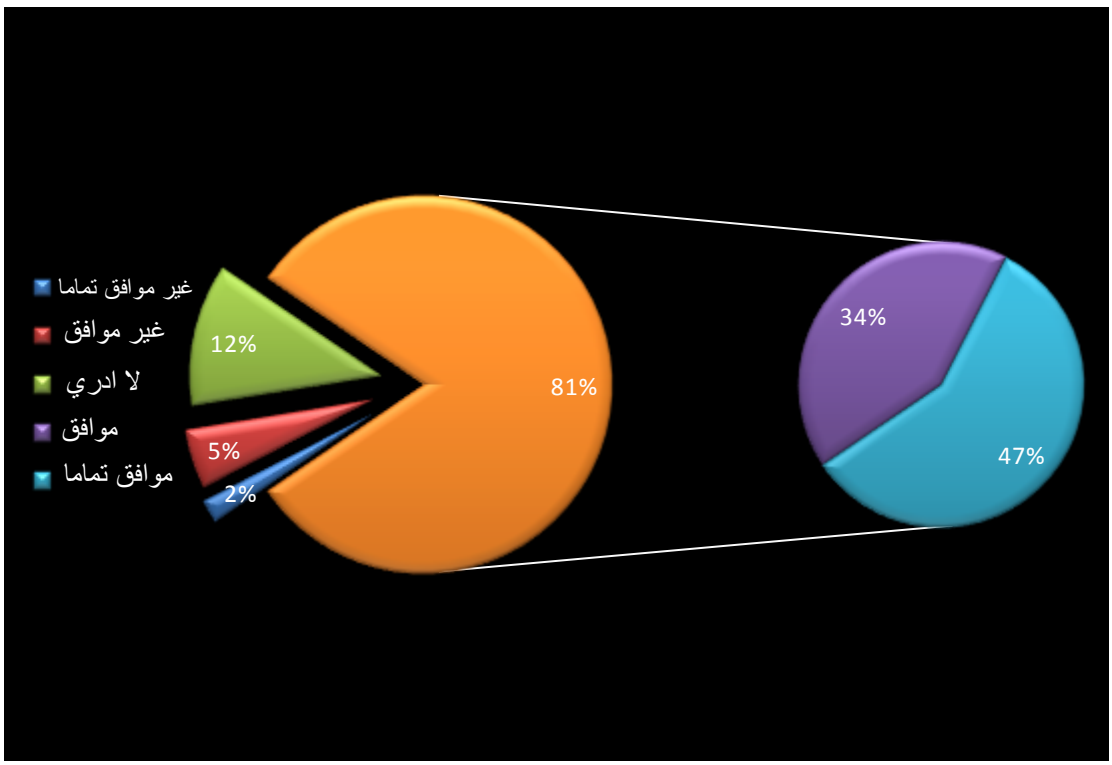

المصدر : من إعداد الباحث .

3-5 التوصيات

في ظل نتائج هذه الدراسة والتي على الرغم من أنها بينت المستوى المرضي والعادل نسبياً في توزيع الدخول الشخصية ، إلا أن الإنسان عادةً مايطمح للأكثر والأفضل ، لذلك يوصي الباحث بضرورة تبني جملة من السياسات التي من شأنها تحقيق مستوى أكثر عدالة من المستوى الحالي ، أو على الأقل المحافظة على هذا المستوى العادل نسبياً في التوزيع ، ومن أهم هذه السياسات **:-**

أولاً - فيما يخص إنشاء قاعدة بيانات خاصة بتوزيع الدخل الشخصي

1- إجراء مسوح ميزانية الأسرة بصورة دورية حتى يمكن تأسيس قاعدة بيانات يُستفاد منها في إجراء الدراسات ذات العلاقة بتوزيع الدخل الشخصي ، وعلى الجهات المسئولة بالدولة تخصيص مبالغ مالية سنوية كافية للقيام بهذه المسوح .
2- إجراء دراسات على المستوى المقطعي بصورة دورية على المناطق الجغرافية ، وذلك بغرض متابعة وتقييم وضع التباين في توزيع الدخل الشخصي واعتماد السياسات اللازمة في الخصوص .

ثانياً - فيما يخص السياسة الضريبية

من الضرورة بمكان اعتماد السلاح الضريبي كأداة أو وسيلة ناجعة في عملية إعادة توزيع الدخول الشخصية ، باعتبار أن هدف تحقيق العدالة التوزيعية للدخل يعد من الأهداف الأساسية للنظام الضريبي . وفي هذا الخصوص يجب الأخذ في الحسبان ما يلي **:-**

1- أن يتم فرض الضريبة بشكل مدروس ومقنن بحيث يؤدي السلاح الضريبي الدور المنوط به على أكمل وجه ، ولتفادي بعض السلبيات التي قد تحدث نتيجةً لسوء تحديد الوعاء الضريبي الذي تفرض عليه الضريبة ، أو السلبيات التي ينتج عنها التهرب الضريبي ، فعلى سبيل المثال يجب أن يتم التفريق بين مصادر الدخل عند فرض ضريبة الدخل فيكون سعر الضريبة الذي يُجبى عن دخل مصدره عمل أو وظيفة حكومية أقل من سعر الضريبة الذي يجبى عن دخل مصدره رأس المال .
2- التفريق بين السلع الضرورية والسلع الكمالية عند فرض الضريبة غير المباشرة على السلع .
3- والأهم مما سبق أن يتم اتخاذ التدابير والآليات الصارمة لمنع حدوث ظاهرة التهرب الضريبي .

ثالثاً ـ فيما يخص سياسة الإنفاق العام

إن سياسة الإنفاق العام لأي دولة تضع ضمن أولوياتها محاولة تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية سعياً منها في تقليل الفجوة أو الهوة بين الأغنياء والفقراء داخل حدود الدولة الواحدة ، وتوفير حياة لائقة لجميع أفراد المجتمع ورفع مستوى معيشة المواطنين ، وفي هذا الخصوص يوصي الباحث بالاتي **:-**

1- التوسع في الإنفاق العام والمدفوعات التحويلية بحيث يتم المساهمة في رفع مستوى الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول المتدنية .
2- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل التوسع في خدمات التامين الصحي الكامل بما فيها توفير الأدوية والرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع خاصةً أصحاب الدخل المحدود وذوي الاحتياجات الخاصة .
3- توفير السلع الضرورية المدعومة وإتباع الأساليب الناجحة لإيصالها للفئة المستهدفة (ذوي الدخل المحدود) .
4- دعم المزارعين والأنشطة الحرفية المُنتِجة .
5- توجيه جُل الجهود لدعم صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي ودعم قدرته على خدمة عدد أكبر من شريحة ذوي الدخول المحدودة ، وإقامة المشاريع المتوسطة والصغيرة من قبل الصندوق والتي تنتج سلعاً قابلة للتسويق ومدرّة للدخل وموفّرة لفرص العمل .
6- العمل على إنشاء مجالس للتنمية المحلية في التجمعات الريفية تقوم بمهام التنسيق بين صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي من جهة ، والأفراد والأسر متدنية الدخل في هذه التجمعات الراغبين في القيام بمشاريع خاصة .
7- كذلك أن يتم توسيع مهام صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي ليشمل توفير السكن لذوي الدخل المحدود في هيئة قروض بسيطة لا تثقل كاهل المنتفعين بها ، وكذلك توفير الأراضي اللازمة لبناء المساكن .

رابعاً ـ فيما يخص سياسة التوظف والحد من البطالة

في هذا الخصوص يوصي الباحث بالاتي **:-**

1- منح وزارة العمل والتأهيل موارد مالية أكثر وسلطات أوسع بغية استيعاب العاطلين عن العمل ، والقيام بالدورات العلمية والمهنية والحرفية للعاطلين عن العمل بغرض تأهيلهم التأهيل الجيد الذي يسمح لهم بمزاولة المهن التي يتم تمكينهم من العمل بها وتأدية ما تتطلبه هذه المهن على أكمل وجه .

2- استحداث قسم أو إدارة ضمن وزارة العمل والتأهيل يختص - وبالتنسيق مع جهات الاختصاص الأخرى مثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - بدراسة سوق العمل من جهة ، والخريجين الجدد والباحثين عن العمل من جهة أخرى ، بحيث يتم تنظيم مخرجات النظام التعليمي وبرامج التدريب بما يتفق مع احتياجات سوق العمل ، عن طريق تعديل وتكييف المناهج التعليمية والتدريبية بما يتفق مع الحاجة الفعلية لسوق العمل الليبي من حيث التخصصات والمهارات العلمية والفنية المطلوبة ، والقيام بحملات إعلانية منتظمة تبين الحاجات الفعلية لسوق العمل وبيان التخصصات التي بها عجز والتخصصات التي بها فائض ضمن فترات زمنية لتوعية المواطنين بضرورة التوجه نحو التخصصات المطلوبة .

3- كذلك يجب أن يتم ضمن وزارة العمل والتأهيل إنشاء قاعدة بيانات دقيقة وواقعية لكل موظفي القطاع العام يتم من خلالها محاربة ازدواجية العمل داخل القطاع الحكومي .

4- وأن يتم ضمن هذه الوزارة ضبط سوق العمل وتقييد هجرة العمالة الوافدة ، وإحلال العمالة الليبية محل العمالة الوافدة كل ما أمكن ذلك .

خامساً - فيما يخص سياسة الإعفاء

ينبغي على الحكومة تبني جملة من السياسات الإعفائية لشريحة محدودي الدخل تتمثل في **:-**

1- وضع حد أدنى للأجور أو الدخول ، بحيث يتم عند هذا الحد إعفاء الدخل من الضريبة .

2- إعفاء ذوي الدخل المحدود من كل الرسوم أو بعضها على الأقل التي يتم جبايتها عن بعض الخدمات العامة كالكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها ، بحيث يتم تخفيف العبء عن كاهل محدودي الدخل .

قائمة المراجع

أولاً : الكتب

1- أبو القاسم عمر الطبولي ، وآخرون ، أساسيات الاقتصاد ، منشورات جامعة بنغازي ، بنغازي ، ليبيا ، 2008 .

2- إسماعيل عبدالرحمن ، وحربي عريقات ، مفاهيم ونظم اقتصادية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 .

3- إسماعيل محمود علي ، وإبراهيم جابر حسنين ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 .

4- جوديث جورني ، ليبيا الاقتصاد السياسي للنفط ، منشورات جامعة بنغازي ، بنغازي ، ليبيا ، 2003 .

5- جون كينيث جالبريث ، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2000 .

6- جيمس بلاكورد ، الموجز في النظرية الاقتصادية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 .

7- حامد عبدالمجيد دراز ، السياسات المالية ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 .

8- حامد عبدالمجيد دراز ، والمرسي السيد حجازي ، مبادئ الاقتصاد العام ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 1999 .

9- رمزي علي سلامة ، اقتصاديات التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 1986 .

10- ريتشارد موسجريف ، و بيجي موسجريف ، المالية العامة في النظرية والتطبيق ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1992 .

11- سالم توفيق النجفي ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، مصر ، 2000 .

12-عبدالجبار حمد عبيد السبهاني ، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2000 .

13-عبدالرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001 .

14-عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 .

15-عمرو محي الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1974 .
16-فليح حسن خلف ، اقتصاديات الوطن العربي ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، ليبيا ، 1994 .
17- كامل بكري ، وأحمد مندور ، علم الاقتصاد ، الدار الجامعية للنشر ، بيروت ، لبنان ، 1989 .
18- مالكولم جبلز ، وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1995 .
19- مجيد خليل حسين ، وعبدالغفور إبراهيم أحمد ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 .
20- محمد رياض رشيد ، وعامر الفيتوري المقري ، مبادئ علم الاقتصاد ، منشورات ELGA ، فآليتا ، مالطا ، 1995 .
21- محمد عبدالعزيز عجمية ، وآخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات ، الاستراتيجيات ، التمويل ، المشكلات) ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2010 .
22- محمد عزيز ، التخطيط الاقتصادي الشامل ، منشورات جامعة بنغازي ، بنغازي ، ليبيا ، 1987 .
23- محمد عزيز ، ومحمد عبدالجليل أبوسنينة ، مبادئ الاقتصاد ، منشورات جامعة بنغازي ، بنغازي ، ليبيا ، 2001 .
24- محمد لطفي فرحات ، ثروة المجتمع : مدخل إلى علم الاقتصاد ، الدار الليبية للنشر والتوزيع والإعلان ، بنغازي ، ليبيا ، 2006 .
25- محمد لطفي فرحات ، مبادئ الاقتصاد القياسي - قياس العلاقات الاقتصادية ، الدار الليبية للنشر والتوزيع ، بنغازي ، ليبيا ، 2004 .
26- محمود حسين الوادي ، وآخرون ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 .
27- محمود فوزي حمد ، مبادئ الاقتصاد الهندسي ، دار جون وايلي وأبنائه ، انجلترا ، 1984 .
28- ميريل لينش وكابجيميني ، الثروة : كيف ينمي أغنياء العالم ثرواتهم ويحافظون عليها ويديرونها ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر ، 2009 .
29- ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2009 .

30- نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 .
31- يسري محمد أبو العلا ، علم الاقتصاد ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 .

ثانياً : الرسائل الأكاديمية

32-أيمن مصطفى حسين الدباغ ، نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، 2003 .
33-سالم أبوعائشة خليفة ، أثر النمو السكاني على مستوى توزيع الدخل في الدول النامية : دراسة تحليلية لتحديد مستوى خط الفقر في ليبيا خلال الفترة 1970-2006 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا ، 2006 .
34-صابر المهدي علي ، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التجارة : الإسماعيلية قسم الاقتصاد ، جامعة قناة السويس ، مصر ، 2008 .
35-عبدالناصر عزالدين بوخشيم ، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التجارة قسم الاقتصاد ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2003 .
36-مصطفى مسعود حدود ، قياس توزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي (دراسة حالة على مدينة طرابلس) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا ، 2007 .
37-يونس علي أسعيد البرغثي ، توزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي (حالة مدينة بنغازي) 1995 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة بنغازي ، بنغازي ، ليبيا ، 1997 .

ثالثاً : المجلات وورقات البحث العلمية

38-أمال لحسن شوثري ، التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق - وجهة نظر ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد الرابع ، المسيلة ، الجزائر ، 2005 .
39-رياض بن جليلي ، مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2007 .

40-عبدالله أمحمد شامية ، ويونس أسعيد البرغثي ، توزيع الدخل في الاقتصاد الليبي (دراسة حالة) ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الأول ، بنغازي ، ليبيا ، 1997 .
41-علي المهدي ناصف ، الصادرات الليبية ـ الواقع والمقترحات ، منشورات قسم الندوات والمؤتمرات جامعة طرابلس ، طرابلس ، ليبيا ، 2004 .
42-علي عبدالقادر علي ، العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005 .
43-عماد السائح ، تخطيط التجارة الخارجية وأثرها على الصادرات السلعية في ليبيا خلال الفترة (1982-2002) ، منشورات قسم الندوات والمؤتمرات جامعة طرابلس ، طرابلس ، ليبيا ، 2004 .
44-عمرو هاشم محمد ، وعبدالرحمن نجم ، ظاهرة الفقر في العراق : الواقع والمعالجات (للمدة 2006/1976) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد الثامن والعشرون ، العراق ، 2011 .
45-محمد حسين باقر ، مقاييس الفقر واللامساواة ، عمان ، الأردن ، 2005 .
46-محمود صديق زين ، قياس توزيع الدخل في الدول النامية ، مجلة بحوث الاقتصاد والتجارة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، السعودية ، 1985 .
47-يونس علي أحمد ، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009 ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الثالث والثمانون ، العراق ، 2010 .

رابعاً : الدوريات والنشرات والتقارير الحكومية

48-البنك الدولي ، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، تقرير عن الاقتصاد الليبي ، مايو 2006 .
49-اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة سابقاً ، اتجاهات توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في ليبيا ، طرابلس ، ليبيا ، 1997 .
50-الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة ، مناخ الاستثمار في ليبيا ، التقرير الاقتصادي السنوي الأول ، يونيو 2013 .
51-الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد السكاني لعام 1984 .
52-الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد السكاني لعام 1995 .

53-الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد السكاني لعام 2006 .
54-الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للمسح الوطني للسكان 2012 .
55-مجلس التخطيط العام ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1962-2000 .
56-مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة (1990-2013) .
57-وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة ، أعداد مختلفة (1980-2010) .
58-وزارة التخطيط ، تقييم البرنامج التنموي 2008-2012 الملخص التنفيذي ، 2013 .
59-وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، المسح الاقتصادي والاجتماعي للفترة 2008/2007 .
60-وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، أعداد مختلفة (1980-2010) .
61-وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، مسح التشغيل والبطالة لعام 2010 .
62-وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة (1980-2010) .
63-وزارة الصناعة ، مراقبة الصناعة سرت ، تقرير عن مراقبة الصناعة ، 2014 .

خامساً : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

64- إبراهيم خليل عليان ، السلم الأهلي والتوزيع العادل للدخل ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، 2012 . http://www.lalian@qou.edu

65- رضا صاحب أبو أحمد ، توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية . http://www.alnahda.com

66- عبدالحميد حسن شاهين ، التفكير ومناهج البحث التربوي (وصفي ، تاريخي ، تجريبي) ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2010 .
http://www.shahe21@yahoo.com

الـمـلاحـق

ملحق رقم **(1) :** نموذج استمارة الاستبيان .

ملحق رقم **(2) :** الجداول الإحصائية المختصة بتحديد حجم العينة .

ملحق رقم **(3) :** مؤشرات اقتصادية ليبية .

ملحق رقم **(4) :** البرنامج الإحصائي الذي تم الاعتماد عليه في عمليات القياس .

الملحق رقم (1)

نموذج استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الاقتصاد – قسم الاقتصاد

استمارة استبيان

السادة والسيدات الأفاضل

تحيه طيبه وبعد ...

يهدف هذا الاستبيان إلي قياس مستوى التفاوت في توزيع الدخل الشخصي مابين أفراد المجتمع داخل مدينة سرت ، ومعرفة الأسباب التي تخلق هذا التفاوت ، فنرجو من حضرتكم قراءة كل فقرة بعناية ، والتعبير عن رأيكم بصراحة ، علماً بأن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شكراً لتعاونكم معنا

الباحث : سليم عبدالله محمد شادي

ملاحظة : يحرص عند تعبئة الاستبيان مراعاة ما يلي **:-**

- المصداقية في تعبة الاستبيان يتوقف عليها الوصول إلى نتائج هذا البحث العلمي .
- أن يكون من يقوم بتعبئة الاستبيان هو رب الأسرة وهو الشخص الوحيد الذي يقوم بالإنفاق على الأسرة .
- أن يكون استهلاك الأسرة من السلع المختلفة ممول من دخل الأسرة .

الجزء الأول : معلومات شخصية

ضع علامة (√) أمام الإجابة التي تراها مناسبة لكل سؤال ، مع مراعاة كتابة بعض البيانات في بعض الخانات التي تتطلب ذلك .

- الجنس :-

ذكر ☐ أنثى ☐

- العمر :-

30-20 ☐ 40-31 ☐ 50-41 ☐ 60-51 ☐ 70-61 ☐ 71 فأكثر ☐

- المستوى التعليمي :-

أمي ☐ شهادة ابتدائية ☐ شهادة إعدادية ☐ شهادة ثانوية أو ما يعادلها ☐

بكالوريوس أو ما يعادله ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ غير ذلك.....

- القطاع الذي تعمل به :-

قطاع عام ☐ قطاع خاص ☐

- المنطقة التي تقيم بها الأسرة :-

الرباط ☐ المنطقة السكنية الثانية ☐ خليج سرت ☐ سرت المركز ☐ أبوهادي ☐

زمزم ☐ بن جواد ☐ الوشكة ☐ أهراوة ☐ القرضابية ☐ جارف ☐

أبوزاهية ☐ أبونجيم ☐ الزعفران ☐ الغربيات ☐ النوفلية ☐ رأس الأنوف ☐

الوادي الأحمر ☐ أبوقرين ☐ المجاهد الجرم ☐ القبيبة ☐ أبوسعدة ☐

الحنيوة ☐ العامرة ☐ سلطان ☐

- ماهو عدد أفراد الأسرة (شامل للزوجين) :-

4-2 ☐ 7-5 ☐ 10-8 ☐ أكثر من 10 ☐

- ما هو مقدار دخل الأسرة الشهري الصافي المتحصل عليه ..... دينار

- ما هو مقدار الدخل الشهري الصافي المتحصل عليه من المصادر

الأخرى (إن وجد) ..... دينار

- ما هو مقدار إنفاق الأسرة الشهري ..... دينار

الجزء الثاني : جمع الآراء

يرجى عند الإجابة الأخذ في الاعتبار الملاحظات الآتية :-

1- الفقرات تمثل إجابات متعددة للسؤالين اللذين يتضمنهما الجدولين التاليين .
2- وضع علامة (√) أمام الإجابة التي ترى أنها تعبر عن رأيك بصراحة .
3- عدم وضع أكثر من علامة عند اختيارك للإجابة التي توافق رأيك .

- ما هي أسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟ .

درجات الموافقة / العـــبارة (سبب التفاوت)	درجة الموافقة				
	موافق تماماً	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماماً
	5	**4**	**3**	**2**	**1**
ماهي أسباب التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟					
1 ـ نتيجة الاختلاف في الخبرة (سنوات الممارسة للحرفة أو المهنة) .					
2 ـ نتيجة الاختلاف في الدرجة العلمية (المستوى التعليمي) .					
3 ـ نتيجة الاختلاف في الدرجة الوظيفية .					
4 ـ نتيجة موهبة فطرية (ذهنية أو عضلية) في تنمية الرأسمال البسيط .					
5 ـ نتيجة الحصول على أكثر من دخل نتيجة ممارسة أكثر من نشاط اقتصادي ، ويدخل ضمن ذلك (ازدواجية العمل بالقطاع العام) .					
6 ـ نتيجة اختلاف المزايا المادية الممنوحة للموظفين باختلاف القطاعات الاقتصادية ، نظرا لان القطاعات الحكومية تتمايز أو تختلف في المزايا والمنح التي تمنحها للموظفين التابعين لها .					
7 ـ نتيجة امتلاك موارد اقتصادية من ارث سابق .					
8 ـ نتيجة الاختلاف في طبيعة أو نوع النشاط الاقتصادي الذي يتم مزاولته .					
9 ـ نتيجةً لاختلاف رأس المال المملوك والمسخر للاستثمار في نشاط اقتصادي تبع القطاع الخاص .					
10- نتيجة وجود أكثر من لائحة أو تنظيم للمرتبات الخاصة بالموظفين الحكوميين داخل نطاق الدولة الواحدة .					
11 ـ نتيجةً للاختلاف في مدى تلاؤم طبيعة النشاط الاقتصادي مع البيئة السكانية والجغرافية الموجود بها .					
12 ـ نتيجة التهرب الضريبي من بعض الفئات التي تزاول نشاط خاص (ملاك رؤوس الأموال الضخمة) .					
13 ـ نتيجةً لسيطرة بعض الفئات من المجتمع على بعض الأنشطة الاقتصادية (احتكار القلة) في القطاع الخاص ذات المردود الاقتصادي الكبير (عالية الربحية) .					
14- نتيجةً للاختلاف في الحظ والفرص .					
15- التمايز أو الاختلاف في مسؤوليات العمل من شخص لآخر في القطاع الحكومي ، يؤدي إلى اختلاف الدخول .					

- هل هناك سبب أو أكثر تعتقد أنه لم يذكر ويعتبر مسبب للتفاوت في توزيع الدخول الشخصية ، مع الأخذ في الاعتبار تصنيفه بأحد درجات الموافقة (موافق تماماً ، موافق) :-

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

- ماهي أساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟ .

العبارة (أسلوب تقليل التفاوت) / درجات الموافقة	درجة الموافقة				
	موافق تماماً	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماماً
ماهي أساليب تقليل التفاوت في توزيع الدخول الشخصية من وجهة نظرك ؟	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**
1 - فرض ضريبة تصاعدية على ذوي الدخل المرتفع					
2 - تقديم الدولة للدعم سواء مادي أو عيني لذوي الدخل المنخفض أو المحدود .					
3 - منح الدولة القروض الخاصة بالمشاريع المتوسطة والصغيرة لذوي الدخل المحدود .					
4 - إصدار الدولة للتشريعات والقوانين التي تمنع ازدواجية العمل في القطاع الحكومي .					
5 - تطبيق النظام الضريبي بشكل فعال وصارم ، لمنع حدوث ظاهرة التهرب الضريبي .					
6 - إتاحة الفرص المتساوية لكل المواطنين لمزاولة أي نشاط اقتصادي في القطاع الخاص ، بحيث يتم منع السيطرة أو احتكار فئة معينة من المجتمع للأنشطة ذات المردود الكبير (عالية الربحية) .					
7 - توحيد اللوائح الخاصة بالمرتبات ، بحيث يخضع كل الموظفين بالقطاع العام للائحة مرتبات موحدة ، يتم فيها ربط المرتب بالدرجة الوظيفية .					
8- اعتماد الخطط التنموية التي تتسم بالشمولية والدقة والدراسة المستفيضة والجودة العالية .					
9- قيام الدولة بتوفير فرص العمل للعاطلين والذين تتوفر لديهم القدرة والرغبة في العمل .					
10- إعفاء ذوي الدخل المحدود أو على الأقل تخفيض الرسوم التي يتم جبايتها عن الخدمات العامة المقدمة لهم من قبل الحكومة كالكهرباء والاتصالات وغيرها .					

- هل هناك أسلوب أو أكثر تعتقد أنه لم يذكر وترى أنه يقلل من التفاوت في توزيع الدخول الشخصية ، مع الأخذ في الاعتبار تصنيفه بأحد درجات الموافقة (موافق تماماً ، موافق) :-

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

- أي ملاحظة تود إضافتها ، وترى أنها تخدم أهداف هذا البحث العلمي :-

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

شـــــكـــــرا جـــزيـــلا

الملحق رقم (2)

الجداول الإحصائية المختصة

بتحديد حجم العينة

الجداول الإحصائية المختصة بتحديد حجم العينة

Determining sample size

The size of the population and the amount of error <confidenceInterval.htm> the researcher Is willing to tolerate is what determines the size of the sample . The table that follows was developed for situations where the researcher wants to come within 5 percentage points (with 95 percent certainty) of what the results would have been if the entire population had been surveyed . A more flexible approach is to use a sample size calculator <../samples/sample calculator. Htm> that allows you to enter your preferences .

Table for determining the needed size of a randomly chosen
Sample from a given finite population

Population	Sample	Population	Sample	Population	Sample
10	10	220	140	1200	291
15	14	230	144	1300	297
20	19	240	148	1400	302
25	24	250	152	1500	306
30	28	260	155	1600	310
35	32	270	159	1700	313
40	36	280	162	1800	317
45	40	290	165	1900	320
50	44	300	169	2000	322
55	48	320	175	2200	327
60	52	340	181	2400	331
65	56	360	186	2600	335
70	59	380	191	2800	338
75	63	400	196	3000	341
80	66	420	201	3500	346
85	70	440	205	4000	351
90	73	460	210	4500	354
95	76	480	214	5000	357
100	80	500	217	6000	361
110	86	550	226	7000	364
120	92	600	234	8000	367
130	97	650	242	9000	368
140	103	700	248	10000	370
150	108	750	254	15000	375
160	113	800	260	20000	377
170	118	850	265	30000	379
180	123	900	269	40000	380
190	127	950	274	50000	381
200	132	1000	278	75000	382
210	136	1100	285	1000000	384

Krejcie . R . v . & Morgan . D . W . (1970) . determining sample size for research activities Educational and Psychological Measurement . 30 . 607 – 610 .

Del Siegel , Ph , D .
Neag school of Education – University of Connecticut
Del . Siegel @ uconn . edu <mailto : del . Siegel @ uconn . edu>
www . Del Siegel .com <http://www . Del Siegel . com

الملحق رقم (3)

مؤشرات اقتصادية ليبية

مؤشرات اقتصادية ليبية

الجدول رقم (م-1)

الصادرات الليبية النفطية وغير النفطية ونسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (1980-2012)

بالمليون دينار

السنوات	الصادرات			نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات %
	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	الإجمالي	
1980	6486.38	2.797	6489.17	99.95
1981	4592.72	18.46	4611.18	99.60
1982	3981.69	390.88	4372.57	91.06
1983	3370.66	245.89	3616.55	93.20
1984	3020.77	279.62	3300.39	91.53
1985	3184.34	461.21	3645.55	87.35
1986	2158.02	273.50	2431.52	88.75
1987	1972.48	399.86	2372.34	83.14
1988	1530.48	376.23	1906.71	80.27
1989	1981.52	425.86	2407.38	82.31
1990	3085.05	659.87	3744.92	82.38
1991	2667.56	486.17	3153.73	84.58
1992	2358.16	680.64	3038.80	77.60
1993	1886.17	591.42	2477.59	76.13
1994	2271.41	845.79	3117.20	72.87
1995	2470.44	751.64	3222.08	76.67
1996	2910.97	667.78	3578.75	81.34
1997	2639.90	815.67	3455.57	76.40
1998	1752.01	622.06	2374.07	73.80
1999	2778.52	903.66	3682.18	75.46
2000	3841.92	1379.55	5221.47	73.58
2001	3972.07	1421.89	5393.96	73.64
2002	7491.58	2685.43	10177.01	73.61
2003	11536.20	3270.40	14806.60	77.91
2004	21479.40	1140.00	22619.40	94.96
2005	36612.90	1179.00	37791.90	96.88
2006	50268.60	1283.80	51552.40	97.51
2007	57760.90	1421.30	59182.20	97.60
2008	75281.80	1536.20	76818.00	98.00
2009	44626.00	1693.00	46319.00	96.34
2010	59850.00	1808.00	61658.00	97.07
2011	10827.10	221.00	11048.10	98.00
2012	51157.50	1044.10	52201.60	98.00

المصدر :

- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد ، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة (1980-2010) .
- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة (1990-2013) .

الجدول رقم (م-2)

الإيرادات الليبية النفطية وغير النفطية ونسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات خلال الفترة (1980-2012)

بالمليون دينار

السنوات	الإيرادات			نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات %
	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	الإجمالي	
1980	6075.0	894.2	6924.2	87.7
1981	3491.0	914.6	4405.6	79.2
1982	3297.0	837.0	4134.0	79.8
1983	2937.0	982.1	3865.1	76.0
1984	2403.0	965.2	3368.2	71.3
1985	2661.0	958.6	3619.6	73.5
1986	1559.0	920.1	2479.1	62.9
1987	1557.0	934.8	2491.8	62.5
1988	1361.0	1131.8	2492.8	54.6
1989	1885.0	1201.4	3086.4	61.1
1990	2051.0	991.7	3042.7	67.4
1991	2174.0	1294.2	3468.2	62.7
1992	1775.0	1419.3	3194.3	55.6
1993	1287.0	1424.5	2711.5	47.5
1994	224.0	1407.7	1631.7	13.7
1995	3022.0	1388.9	4410.9	68.5
1996	3384.0	1695.4	5079.4	66.6
1997	3588.0	1687.0	5275.0	68.0
1998	2711.0	1867.7	4578.7	59.2
1999	3156.0	3132.4	6288.4	50.2
2000	5942.0	2607.7	8549.7	69.5
2001	6139.0	2595.6	8734.6	70.3
2002	10166.0	3305.6	13471.6	75.5
2003	14828.0	2529.5	17357.5	85.4
2004	19950.0	3131.2	23081.2	86.4
2005	33972.0	2649.7	36621.7	92.8
2006	43274.0	3522.5	46796.5	92.5
2007	48814.0	5862.7	54676.7	89.3
2008	64901.0	7033.5	71934.5	90.2
2009	35468.0	6438.0	41906.0	84.6
2010	55713.0	5790.1	61503.1	90.6
2011	15830.1	983.2	16813.3	94.2
2012	66932.3	3199.1	70131.4	95.4

المصدر :

- وزارة التخطيط، تقارير المتابعة، أعداد مختلفة (1980-2010) .
- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة (1990-2013) .

الجدول رقم (م-3)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة (1980-2012)

بالمليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية					الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2003				
	غير نفطي	%	نفطي	%	الإجمالي	غير نفطي	%	نفطي	%	الإجمالي
1980	2028.1	38.1	6525.7	61.8	10553.8	9241.9	30.6	20888.9	69.3	30130.8
1981	4395.5	50.0	4403.3	50.0	8798.8	9537.1	38.5	15245.8	61.5	24782.8
1982	4696.6	52.6	4235.8	47.4	8932.4	10219.4	38.6	16282.8	61.4	26502.2
1983	4688.1	55.1	3823.6	44.9	8511.7	10048.2	39.6	15342.3	60.4	25390.5
1984	4594.9	58.9	3209.8	41.1	7804.7	9745.3	40.1	14566.8	59.9	24312.1
1985	4351.7	55.4	3500.4	44.6	7852.1	8796.2	36.3	15439.3	63.7	24235.5
1986	4364.9	62.7	2595.8	37.3	6960.7	8555.9	40.7	12443.9	59.3	20999.8
1987	4136.2	68.8	1875.4	31.2	6011.6	7577.8	42.3	10335.1	57.7	17912.9
1988	4616.0	74.6	1570.0	25.4	6186.0	8421.5	43.7	10849.3	56.3	19270.8
1989	5135.5	77.0	2055.5	30.8	6671.5	8820.7	42.7	11837.0	57.3	20657.8
1990	5003.1	60.7	3243.8	39.3	8246.9	8421.2	39.3	13004.8	60.7	21426.0
1991	5653.0	64.6	3104.3	35.4	8757.3	8864.3	37.6	14693.5	62.4	23557.8
1992	6306.2	68.3	2925.7	32.7	9231.9	9002.3	38.6	14331.1	61.4	23333.4
1993	6677.6	73.1	2460.1	26.9	9137.7	9516.3	40.6	13908.3	59.4	23424.6
1994	6777.9	70.1	2892.9	29.9	9670.8	8918.7	39.3	13778.3	60.7	22697.1
1995	7292.3	68.3	3380.0	31.7	106772	9825.6	40.4	14482.8	59.6	24308.4
1996	8367.0	67.9	3960.3	32.1	12327.3	10297.2	41.0	14840.9	59.0	25138.2
1997	9294.7	67.4	4505.8	32.6	13800.5	10488.9	41.1	15005.3	58.9	25494.2
1998	9824.6	77.9	2786.0	22.1	12610.1	10567.8	40.8	15340.6	59.2	25908.4
1999	10079.3	71.6	3995.9	28.4	14075.2	10734.8	42.6	14490.5	57.4	25225.9
2000	10959.2	62.2	6661.0	37.8	17620.2	11370.6	44.3	14280.8	55.7	25651.4
2001	11294.8	62.5	6784.2	37.5	18079.0	11669.4	39.7	17709.2	60.3	29378.5
2002	12283.4	47.4	13630.6	52.6	25914.0	12542.1	44.0	15983.9	56.0	28526.0
2003	12791.1	40.3	18940.5	59.7	31731.6	12791.1	40.3	18940.5	59.7	31731.6
2004	14258.4	34.4	27228.0	65.6	41486.4	21347.0	53.8	18332.0	46.2	39679.0
2005	23046.9	34.4	44041.7	65.6	67088.6	20739.0	47.0	23348.0	53.0	44087.0
2006	23695.0	30.5	53867.8	69.5	77562.8	22327.0	47.9	24256.0	52.1	46583.0
2007	30411.0	32.8	62283.0	67.2	92694.0	24424.0	49.9	24474.0	50.1	48898.0
2008	35490.0	30.4	81150.0	69.6	116640.0	25866.0	51.5	24363.0	48.5	50229.0
2009	47087.0	45.4	86289.0	54.6	76818.0	27366.0	54.9	22488.0	45.1	49854.0
2010	42002.0	41.8	58598.0	58.2	100600.0	28600.0	55.7	22747.0	44.3	51347.0
2011	24377.1	56.2	19008.0	43.8	43385.1	13600.0	67.5	6546.3	32.5	20146.3
2012	40814.0	37.7	76861.0	65.3	117675.0	19537.6	47.8	21332.7	52.2	40870.3

المصدر :

- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، أعداد مختلفة (1980-2010) .
- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة (1990-2013) .
- وزارة التخطيط، تقييم البرنامج التنموي 2008-2012 الملخص التنفيذي ، (ملاحق إحصائية) ، 2013 .

الجدول رقم (م-4)

نسبة انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج خلال الفترة (1980-2012)

بالمليون دينار

السنة / البيان	1980	1984	1995	2006	2010	2011	2012
الواردات	2006.2	1841.7	1728.5	7934.7	31881.0	9528.6	21889.3
الناتج السلعي*	446.8	684.2	1676.5	5210.6	8205.0	1184.8	3331.2
العرض السلعي**	2453.0	2525.9	3405.0	13145.3	40086.0	10713.4	25220.5
نسبة انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج %* **	81.8	72.9	50.8	60.4	79.5	88.9	86.8

المصدر :

- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد ، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة (1980-2010) .
- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة (1990-2013) .
- وزارة التخطيط، تقييم البرنامج التنموي 2008-2012 الملخص التنفيذي ، 2013 .

* الناتج السلعي = ناتج قطاع الزراعة + ناتج قطاع الصناعات التحويلية .

** العرض السلعي = إجمالي الواردات + الناتج السلعي .

*** نسبة الانكشاف على الخارج = (الواردات/العرض السلعي)(100) .

الجدول رقم (م-5)

عرض العمل ومعدل البطالة خلال الفترة (1980-2012)

بالألف فرد

السنة / البيان	1980	1984	1995	2006	2010	2012
الاستخدام	548.1	655.9	981.4	1328.3	1675.0	2052.3
الباحثين عن عمل	20.7	25.1	119.5	347.6	253.0	348.4
عرض العمل	568.8	681.0	1100.9	1670.9	1928.0	2139.8
معدل البطالة % *	3.7	3.7	10.9	20.7	13.2	16.3

المصدر :

- مجلس التخطيط العام ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-2000 .
- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد السكاني لعام 1984 .
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد السكاني لعام 1995 .
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد السكاني لعام 2006 .
- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد ، مسح التشغيل والبطالة لعام 2010 .
- وزارة التخطيط، تقييم البرنامج التنموي 2008-2012 الملخص التنفيذي ، 2013 .

*معدل البطالة = (الباحثين عن العمل/عرض العمل)(100) .

الجدول رقم (م-6)

توزيع استخدام الليبيين مابين القطاعين العام والخاص خلال الفترة (1980-2012)

بالألف فرد

السنة / البيان	1980	1984	1995	2006	2010	2012
الاستخدام في القطاع العام	478.0	554.9	694.8	1051.3	1407.4	1291.6
الاستخدام في القطاع الخاص	70.1	101.1	222.7	278.0	442.0	499.8
إجمالي الاستخدام	548.1	655.0	917.5	1329.3	1849.4	1791.4
نسبة الاستخدام في القطاع العام إلى إجمالي الاستخدام %	87.2	84.7	75.7	79.1	76.1	72.1

المصدر :

- مجلس التخطيط العام ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-2000 .
- وزارة التخطيط ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة لعام 1980 .
- وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد السكاني لعام 1984 .
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد السكاني لعام 1995 .
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد السكاني لعام 2006 .
- وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، مسح التشغيل والبطالة لعام 2010 .
- وزارة التخطيط ، تقييم البرنامج التنموي 2008-2012 الملخص التنفيذي ، 2013 .

الملحق رقم (4)

البرنامج الإحصائي الذي تم الاعتماد عليه

في عمليات القياس

البرنامج الإحصائي الذي تم الاعتماد عليه في عمليات القياس

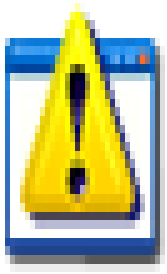

Microsoft Office Excel 2013.lnk

اسم البرنامج : برنامج الجداول الحسابية Excel .

اسم الشركة المنتجة : من إنتاج شركة Microsoft office .

سنة الإصدار : سنة إصدار النسخة هي سنة 2013 .

وهو عبارة عن برنامج إحصائي يختص بتنفيذ العمليات الحسابية ، وتحليل إحصائي للبيانات ، وتمثيل البيانات في جداول حسابية خاصة بواسطة جهاز الحاسب الآلي .

Abstract

The subject of personal income distribution is considered to be of great importance in the contemporary economic literature . This subject has draw attention and interest to various countries both developing and advanced countries this is can be attributed to the fact that the personal income distribution affect various economic indicators such as economic welfare and growth and standard of living .

The inequality of personal income distribution is one of major problems that face all countries and in particular affect more severely the developing countries . To tackle such problem , countries use economic policies to minimize the inequality of personal income distribution . This study , analyze the subject of the inequality of personal income distribution on the level of Sirte city .

The study aims to :

1- Measuring the inequality of personal income distribution among members of the Sirte city community .

2- Determining the causes behind the inequality of personal income distribution from the point view of the head families of sample study chosen .

The study adopted an analytical descriptive and quantitative methods . Taking into account , the aims of the study , a random sample was taken which consist of (380) families from Sirte city . These families have been distribution on different geographic divisions in the Sirte city . For the purpose of collecting data and information a questionnaire has been designed . This questionnaire consist of two parts : The first part contains questions regarding the general characteristics of families and the

second part contains questions about causes of the inequality of personal income distribution and approaches to minimize the inequality of personal income distribution .

The study has been divided into five chapters : chapter one contains general introduction to the study , chapter two introduces economic literature that related to the subject of income distribution , chapter three analyses the status of personal income distribution in Libya , chapter four presents the result of the field study while chapter five is for the conclusions of the study .

The most important result of the study are as follows :

1- Measures of the inequality of personal income distribution in Sirte city according to this study showed that Gini coefficient is equal to (0.2263) and Kuznets coefficient is equal to (0.1815) . The income distribution in Sirte city can be considered relatively fare in comparison with the results of previous studies and household budget surveys of personal income distribution .

2- The causes that lead to the inequality of personal income are due in general to : Differences in benefits carried or granted , get more than one income , differences in the nature of economic activity that is carried out , differences in the investment in capital ownership size in the production process ...etc .

3- Various measures can be used to reduce the inequality in the personal income distribution . Among these measures are : using increasing taxes methods on personal income , and provide free services to low income personal ...etc .

The most important recommendations of the study are :

1- Household budget surveys showed be carried out periodically so as to establish a data base to be used in the relevant studies .

The state authorities showed allocate funds each year for such surveys .

2- More cross – section studies showed be carried out periodically to assess the status of personal income distribution on different regions in Libya .

3- Authorities should flow-up the imposing of various taxes so as to fulfilled the target of imposing taxes and achieving a fair income distribution .

4- Authorities should expand social security umbrella for low-income personal and people with special needs . This expansion showed take into consideration health insurance services , housing services , transfer payments , and exempt it from some of the electricity fees , water fees ...etc .

5- Review the minimum wage level periodically and exempts such level from taxes .

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Faculty of Economics University of Sirte

Segment of Economics Higher Studies office

The Inequality of Personal Income Distribution in Libya : Measurement and causes

The case of Sirte city

A Thesis Submitted as a Partial Fulfillment of The Requirements for Master's Degree in Economics

Prepared by

Saleem Abdullah Mohamed Shadi

Supervisor by

Prof. Mohamed Salem keibah

Spring 2015/2016